

أَضْحِ الْمَسْأَلَةَ

إِلَى الْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

أحمد بن أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد
أحمد بن عبد الله بن هشام، الأندلسي
القرن الثالث عشر هـ

نصف كتاب

عِدَّة السَّالِكِ إِلَى حَقِيقَةِ أَضْحِ الْمَسْأَلَةَ
وهو الشرح الكبير من ثلاثين سؤالاً

تأليف: محمد بن أبي عبد الله

المكتبة الخيرية
بمكة







لجنة إمامة مكتبة الاسكندرية

٤٩٢٧٥

١٠

٧٤٨٠

أوضح المسالك

إلى الفقهية أبو مسالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح



تأليف

محمد بن الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه
General Organization of the Alexandria
City Library (GOAL)

Alexandria Alexandrina

المجلد الثالث

منشورات المكتبة العصرية

مكتبة - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

يُفْقُوقُ الظِّلْمَ حَفُوزَةَ لِلنَّاسِ الْوَحِيدِ
فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ

المكتبة العصرية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر^(١)

وهي عشرون حرفاً^(٢)، ثلاثة مَفْعَتٌ في الاستثناء — وهي : خَلَا ، وَعَدَا ،
وَحَاشَا — وثلاثة شَاذَّةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر
الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب ، وسموا نوعاً آخر
من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها «حروف الإضافة» أحياناً ، ويسمونها
«حروف الصفات» أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها
تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم
صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد حملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على
الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ،
والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله
لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة «لولا» فإن
هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن «لولا» الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم
الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السدي :

وَلَوْلَا جَنَازُ اللَّيْلِ مَا آتَى آبَ عَامِرٍ إِلَى جَفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول اللذان بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَفْدَى لِأُتِيتَ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤلف من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى (ولولا
أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) ونحو قوله
سبحانه (لولا أن تقتدوا) ونحو قول نصيب :

أحدهما : « مَتَى » في لُفَّة هُذَيْل ، وهي بمعنى مِنْ الابتدائية ، سُمِعَ مِنْ بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَى كَثْرَ » وقال :
 ٢٨٧ — * مَتَى لَجَجِرْ خُضِرَ لَهُنَّ نَتِيجُ *

== والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلى وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شها من الحرف الأصلى وأخذ شها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلّق به معوها حرف جر شبه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلى أيضاً كما بينت لك ،
 ٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى يصف سحاباً ، والذي ذكره للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ *

اللفظة : « شَرِبْنِ » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهي معظم الماء « نتيج » صوت .

الإعراب : « شَرِبْنِ » شرب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » رفعت : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والياء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل رفعت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السحاب المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجج » مجرور بمتى وعلامة حره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نبت للجج ، ونبت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من

والثاني : « كَلَّ » في لُغة عَقِيل ، قال :

— ٢٨٨ — * كَلَّ اللهُ فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا *

الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبنى على الفتح في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نَتِيج » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجمع . أو في محل نصب حال من لَجِج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى لَجِج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .
٢٨٨ - - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* بِشَىءٍ أَنْ أُمُّكُمْ شَرِيمٌ *

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدونشوى : هو في هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشىء ، ولكن الظاهر أنه في هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : (فلعلمك باخع نفسك) ١ ه كلام الدونشوى « إن » يجوز في حمزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معمولها مجرور على أنه بدل من شىء المجرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجعلتها في مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول بجرع وقيل - والشريم : المرأة الفضاة ، أى التى اتحد ملسكاها واختلط أحدها بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجز شبه بالزائد ، مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل السامى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للمبتدأ « بشىء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا عمل له من الإعراب ، شىء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولم في لامها الأولى الإثبات والحذف^(١)، وفي الثانية الفتح والكسر.

== حرف تأكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

لَعَلَّ أَبَى اللَّفْـُـوْاِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهد كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر : وهو خالد بن جعفر :

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زَهْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ
وأما حذف لامها الأولى فمن شواهد قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تَذِلُنَا اللَّامَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

والذي نريد أن ننهيك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يجر الاسم بعدها كما استظهره المصنف اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهِنَنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَقَعَهُ
وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَأَمٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَهْوَتْ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أُنْقَضَا
وقول العجير السلولي :

لَكَ أَتْلُوْهُ ، عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً

تَمُرُّ ، وَسَيَهْوَاهُ مِنَ الْإِثْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كَيْ » وإنما نجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشيء :
« كَيْفَهُ »^(١) ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهُ » .
الثاني : « ما » للصدريَّة وصَلَّتْهَا كقولهِ :

= وقول أم السيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبُّصٌ بِهَا الْأَيَّامُ ، عَلَّ صُرُوفُهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَا حِمٍّ مُتَسَمِّرٍ
وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَتَى أَنَا سَكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كَيْ » هي الصدريَّة الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « ما » التي بعدها مؤلفة من « ما » التي هي اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائلًا قد قال لك : جئت ، فقلت له : كي تفعل ماذا ؟

وهذا تكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يميزه جمهرة النعاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف الصدري مع بقاء معمولها ، أما الحرف الصدري فهو كي ، وأما صلته فهي المضارع الذي التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثاني : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وقد علم أن ألها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى : (عم يتساءلون) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير في كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « له » كثيراً في الوضع الذي استعملوا فيه « كيحه » يدل على أن معنى البارين واحد ، وأن كل ما بينهما أن في « كيحه » وضع حرف وهو كي في موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — * يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *
 أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : لثبته ، ثم منهم من يقول : الثبته الديباني ، ومنهم من يقول : الثبته الجمدى ، والذى ذكره المؤلف مجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

للمنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به : فإما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلده جميعا ، وإما أن يكون ضارا بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ، فإن لم يكن الإنسان متصفا بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره للذكور بعده مبنى على الفتح على محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا فى محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من التثاق الساكين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجزاء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتح » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر « كىما » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من

الثالث : « أن » للصدرية وَصَلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْتِي تُكْرِمَنِي » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :
 ٢٩٠ — * لِسَانَكَ كَيْتًا أَنْ تُفَرَّ وَتَحْدَعَا *

== الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » .
 فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاعل ، وما للصدرية مع ما دخلت
 عليه في تأويل مصدر مجرور بـ كي ، والجار والمجرور متعلق بـ يراد ، وتقدير الكلام :
 يراد الفاعل للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى الفاعل .

الشاهد فيه : دخول « كي » على « ما » للصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في
 هذا الشاهد هو تخريج الأخصى ، وهي عند غيره كافة اسكن عن عمل النصب في الفعل
 المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة
 « كي » على الثانى .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقيل : لسان بن
 ثابت الأنصارى ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ،
 وصدره قوله :

* فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحْنُ *

وأول القصيدة التى منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :
 عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمَرْبَا كَمَا خَطَّتِ الْكَفَّ كِتَابَ الْمَرْجَمَا
 مَعَارِفَ أَطْلَالِ لَبْنَنَةِ أَصْبَحَتْ مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنَ الْحَيِّ بَنَقَمَا
 القفة : « عرفت مصيف الحى - البيت » للضيف : مكان نزول القوم فى الصيف
 والمترجع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت الكف الكتاب للمرجما »
 حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد أُنعمت
 وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذى روجع فى القراءة مرة بعد مرة ==

«مارف أطلال البيت» للمارف : الأماكن للعروقة ، والقفر — بفتح فسكون — للوحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الحالى الذى لا أنيس به و قالت : أكل الناس أصبحت — البيت « مانحا : اسم فاعل من اللع وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منعت للسكين درهما ، وتقر : مضارع غررت — من باب نصر — إذا خدعته وزيلت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فعناهما واحد .

الإعراب : « وقالت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للخود للذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الممزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لما نفع تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح للتقدم على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب اسم أصبح مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يحمل عمل فعله ؛ فيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثانى « اسانك » لسان : مفعول أول لما نفع منصوب بالفتحة لظاهرة ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « كيا » كي : حرف تلميل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر التين أنه حرف كاف لى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وحه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وتخدع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور =

وَالْأَوَّلَى أَنْ تَقْدِرَ « كَى » مصدرية فقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو (لِكَيْلَا تَأْسَوْا)^(١) .

== بالكاف . والجار والمجرور متعاقب ، بما مع . وتقدير الكلام : ما نَحْنُ لِمَا لَكَ كُلِّ النَّاسِ لِلنَّفْعِ وَالشَّرِّ .

الشاهد فيه : ظهور « أَنْ » للصدرية بعد « كَى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كَى » دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرية ، والثاني : أن « كَى » التعليلية تقدر بعدها « أَنْ » إذا لم تكن موجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كَى » مصدرية لازم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لفرض التوكيد . وهذا ممنوع ، وأما الثاني فلأن ظهور التاء في بعض الأوقات دليل على أن هذا للوضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « مِنْ » بعد « لَا » النافية للجنس في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ

فصوا لذلك بأن بناء اسم « لَا » تضمن معنى « مِنْ » الاستغراقية ؛ ومثله ظهور « مِنْ » قبل التمييز أحياناً ، ونحو ذلك كثير في تهليلاتهم .

ومثل بيت الشاهد في ظهور « أَنْ » للصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ مَرَبِّي فَفَتَرُكَهَا شَفَاً يَبِيدُهَا بَاقِعُ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو تراب :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَمْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَسْكَدُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أنه قد ورد عن العرب الفعل الضارع منصوباً بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا للتمية بأن للصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فردناه إلى أمه كي تفر عنها ولا غزن) وقوله سبحانه : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أَشْأَلَهَا عَيْتَ جَوَابًا ، وَمَا لِي أَرْبَعُ مِنْ أَحَدٍ ==

== كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في نصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي للمسبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لكني لا تأسوا على ما فاتكم) ، وقوله تعالى : (لكن لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم) ، وقوله سبحانه : (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكي لا يعلم من بعد علم شيئا) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرَفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لِكُنِّي يَمْلَأُوا أَنَّ الْمَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٣٩٠ واليتين اللذين ذكرناهما في شرحه ، وورد عنهم في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كُنِّي لِقَاضِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناسب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناسب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر طاهر ، وإن لم تكن فهي مقدرة ، والسرف في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لكني لا أعلم) وكما في قول عمر : * لكي يملوا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلا منها ، وكانت أن مضرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناسب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة ، والسرف في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصبا غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسر في هذا أهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع مذكوراً أو مقدراً ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : * لـكـيـا أن تـفـر ونـحـدـمـا * كانت أن مصدريه أيضاً وكانت بدلاً من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : * كيـمـه * إن ممة فعلاً مضارعاً محذوفاً ، وهو منصوب بكي ، و « مة » عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المهمل بالمضارع المقدّر ، وكأن قائله قد قال لك : جئتلك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تفرم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف الصدري الذي هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بـ ما لم يتقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يهيز جمهور النحاة ارتكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحياناً حرف جر دالاً على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتمل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهي أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لكى لا يكون على المؤمنين حرج) وقوله عمر بن أبي ربيعة : * لكى يملوا أن الهوى *

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجبر ولا تحتمل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * فـكـي حرف تعليل ، واللام تؤكد لها ، وأن مقدرة بعدهما وهي الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ : * كيـا أن تـفـر ونـحـدـمـا * .

والأربعة عشر الباقية قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والضمير ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ،
 وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، نَحْوُ (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) ^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(٢)
 (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(٣) (مَاتَ عَنْ مَاتَ) ^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) ^(٥) (وَعَلَيْهَا
 وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) ^(٦) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ) ^(٧) (وَفِيهَا مَا تَشْتَبِهُونَ
 الْإِنْسُ) ^(٨) (آمِنُوا بِاللَّهِ) ^(٩) (وَأَمِنُوا بِهِ) ^(١٠) (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) ^(١١)
 (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) ^(١٢) .

(٢) وسبعة تخص بالظاهر ، وتنقسم أربعة أقسام :

مالا يخص بظاهر بيته ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل
 الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول المعاجز :

== وتكون كي محتملة للوجهين في حائتين ، إحداهما أن تذكر في السلام وحدها
 فلا تتقدم اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما في قوله تعالى : (كي تقرر عنها) وكما في قول
 النابغة : * كي أسألها * والحالة الثانية أن تقع كي بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :
 * لكما أن تطير * فإن اعتبرت كي تحليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن
 اعتبرت كي مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- (١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- (٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- (٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- (٧) من الآية ٢٠ من سورة الداريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- (٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- (١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- (١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- (١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

— ٢٩١ — * وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا * *

٢٩١ — هذا بيت من الرجز الشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للعجاج بن روبة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَى الدَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبًا *

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الدَّنَابَاتِ » اسم موضع بعينه ، و « أم أوعال » هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كَثَبًا » - بفتح الكاف والثاء جيما - أى قريبا « كها » يريد مثل الدَّنَابَاتِ في البعد ؛ فالكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الدَّنَابَاتِ .

الإعراب : « خلى » فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحشى للوصف بهذه الآيات « الدَّنَابَاتِ » مفعول به لخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كَثَبًا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الدَّنَابَاتِ ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » الكاف حرف تشبيه وجزم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الدَّنَابَاتِ مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر للبتداء « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وقول الآخر :

— ٢٩٢ — * كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا *

= الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير للتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للتكتم أن يرتكبا .

قال الأعلم في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على الضمير تشبيهاً لما يثقل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اهـ . وقال النحاس : « هذا عند سيويه قبيح ، والمعلقة أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس — فها حكاه لنا علي بن سليمان — يجيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن الضمير عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كأنت ، وأنا كأيك ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول الكاف على الضمير التصل للضرورة — سوى ما ذكره للؤلؤف — قول أبي محمد اليزيدي القنوي النحوي مؤدب اللأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكَوْنُكُمْ إِلَيْنَا نَجَائِنُكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ نَجَائِنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا التَّلَاحُ لَكُنَّا كُنَّا

وقول الآخر :

لَا تَلْفِئِي قَائِنِي كَكَ فِيهَا إِنَّا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ
— ٢٩٢ — هذا الشاهد من كلام رؤية بن العجاج يصف حمراً وحشياً وأنتا وحشيات ، وجهه يلمن ومن حلائه ، والبعل : الزوج ، والحلائل : بالحاء المهملة جمع حلية ، وهي الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

= * فَلَا تَرَى بَيْتًا وَلَا حَلَالًا *

وما يختص بالزمان ، وهو : مُذْ ، وَمُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ أَلَّفَ خَلْقَهُ » فقد يراد : مُذْ زَمَنٍ أَنْ أَلَّفَ خَلْقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنٍ خَلَقَ اللَّهُ إِلَاه .

وما يختص بالمكان ، وهو رُبُّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :
 * رَبُّهُ فَتَيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا *

== الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلايلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى الجار المحرور الوضو للوصف في هذه الآيات مبنى على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق للوصف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذي سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكتفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى عليه قوله « حاظلا » مفعول ثان ل ترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
 الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في اللوحيين بالكاف .

٢٩٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الحنيف ، وعجزه قوله :

* يُورِثُ لِلْجَدِّ دَائِبًا فَأَجَابُوا *

اللمة : « فنية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فنى ، وتقول : هو فنى بين

بالتقوة، والقوة : الحرية والكرم «دعوت» أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعِ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى قَلَمٌ يَسْتَجِيبُهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ
« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلفه « دأباً » يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا تابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شييه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والماء ضمير غيبة يعود إلى فية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فية » تميز ضمير الغيبة المجرور محلاً برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر يلى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رضى الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دأباً » حال من ضمير التكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لوأوا الجماعة ، ووأوا الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فية » حيث جرت « رب » ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختص بالله ورب مضافاً للكلمة أو لياء التكلم، وهو التاء، نحو
(وَتَأْتِيهِ لَآئِكِدْنَ)^(١) و «تَرْبُ الكَتَبَةِ» و «تَرْبِي لأَفْلَحَن» وَنَدَرَ
«تَالرَّحْمَنِ» و «نَحْيَاتِكَ» .

فصل : في ذكر معاني الحروف .

ل «مِنْ» سبعة معانٍ :

أحدها : التبيين، نحو (حَقٌّ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)^(٢)، ولهذا قرئ :
(بِمَضٍّ مَّا تُحِبُّونَ)^(٣) .

والثاني : بيان الجنس^(٤)، نحو (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)^(٥) .

والثالث : : ابتداء النافية للسكانية باتفاني ، نحو (مِنْ لِّلشَّجَدِ الْحَرَامِ)^(٦)،
والتزامية خلافاً لأكثر البصريين^(٧)، ولنا قوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط إبهامهما ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما تلتصق من آية) (مهما تأتينا به من آية) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس) ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فأما الأولى فقليل : إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « من » لبيان الجنس ، وقالوا : من في (من سندس) وفي (من ذهب) لتبيين .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين السويين إنما هو في مجيء « من » لابتداء النافية =

يَوْمٍ^(١)، والحديث «فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^(٢)، وقول الشاعر :

— ٢٩٤ — * تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْكَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمتنعونه ، وأما ورودها لابتداء القاية في السكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدلل الكوفيون على مجيئها لابتداء القاية في الزمان بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتى القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى للزبي :

لَمِنَ الدِّبَاكُ بِقَمَّةِ الْحَبِيرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجِيجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء القاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافاً في الكلام لتسكون « من » لابتداء القاية في الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلاً في بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليلة ، وأنسكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثانية الصحيحة * أقوين مذ حجيج ومذ دهر * وستأتى للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولئن سلمت رواية السكونيين فيه فإن تأويلها ممكن ، وما أولوها به تقدير مضاف ليكون « من » لابتداء القاية في الأحداث ، أى : من مرور حجيج ومرور دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجيج ومرور دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في الفنى اختيار مذهب البصريين ، خلافاً لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن أبي عمر عن أنس .

— ٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث الأضرع أحد الملوك النصارى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وبحجزه قوله :

=

.....

= * إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَيْنَ كُلُّ التَّجَارِبِ *

اللفظة : « تخير » - بالبناء للمجهول - معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت للسند به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوقَفُهُمْ
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاجِ السَّكَنَاتِيبِ

ويوم حليلة : هو اليوم الذي سار فيه النذر بن النذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهملة - جرب العراق ، إلى الحارث الساسي ، وهو يوم من أيام العرب للشيعة ، وفيه ورد للثعلب : ما يوم حليلة بسر « جرين » بالبناء للمجهول أيضاً - أي اختبرن وابتلين وامتنعن ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صفاهن وشدّة فتسكنهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهي الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » في قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به في باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا
يَبْطُلَانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب : « تخير » تخير : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الفاعلية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمجن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنعه من الصرف العلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ومنعه التثنية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له =

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه ^(١) ، وهي

== من الإعراب « جرب » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ورده البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أى : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جأني من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفي محييه هو الرجل الواحد أو جلس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جأني رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفي محييه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جأني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن اللواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

للموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

للموضع الثاني : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما أتهم من أحد بهذه النعمة » فأحد : نائب فاعل أتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ^(١)

= للوضع الثالث : تزداد قبل الابتداء ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) غفالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستهامية .

للوضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) خرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من . وقبلها ما النافية .

الوضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب . لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : (هل تحس منهم من أحد) ، فأحد : مفعول به . تحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستهامية .

للوضع السادس : تزداد قبل للمفعول الأول من مفعولي ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .

للوضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلم من أحد أنك مسافر » .

الوضع الثامن : تزداد قبل للمفعول الأول من مفعولي أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الوضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثاني من مفعولي أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذي لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث نفل عني » ووجه الدلالة من هاتين البياتين أن « كان » فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيها زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكان قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى الكائن - من مطر . وكان قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى الكائن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نقي أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تسكلم به المستفهم ، وكان قائل قد قال : هل كان من مطراً قليل له : قد كان من مطر ، وكان قائل قد قال : هل كان من حديث ا قليل له : قد كان من حديث ، وهذا تسكلم لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه يجوز زيادة « من » بنير شرط ، فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقفاً في أحد موانع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقفاً في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفي أو شبهه في قوله تعالى : (يفر لکم من ذوبکم) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذوبکم : مفعول به يفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يفر الذنوب جميعاً) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا للمفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفي ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أننا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بِهَلْ^(١)، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون إما فاعلا، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ^(٢)) أو مفعولا، نحو (هَلْ مَحِسٌّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ^(٣)) أو مبتدأ،

زائدة، بل هي أصلية، ومعناها التبعيض، وبديل لصحة ذلك أنك لو قلت: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لكان معنى صحيحا لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعًا) قلنا: الدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية للاستدلال بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى، فإن الذي يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شيء منها، فأما غفران حضادون بعض فلا يناقضه، وما الذي ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضيا عند الله تعالى غفران كل الذنوب. وعمل آخر من أعمال البر، أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضيا عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها، بل هذا الذي نذهب إليه أولى بأن نأخذ به، لأن أعمال البر ليست كلها سواء، ولا ظروف للكافرين سواء.

(١) جعل المارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى للرفي:

وَمَتَمًا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلِإِنْ خَالَهَا تَغْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء، فذكر في الآية الكريمة فاعل يأتيهم، وهو نكرة مسبوقة بحرف النفي الذي هو ما، وقال بعض العلماء: إن زيادة من مع للنصب أحسن من زيادتها مع الرفع، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع للنصب واقعة في الرفع الذي اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعدية معاني الأفعال إلى الأسماء، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب؛ فإذا زدتها مع الرفع تكون قد زدتها في غير المحل الذي تعود العرب استعمالها فيه.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم، ومن للفعول الذي تزد معه من: للفعول المطلق، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع للفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(١) .
 والخامس : معنى البَدَل ، نحو (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)^(٢) .
 والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟)^(٣) (إِذَا نُودِيَ
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(٤) .
 والسابع : التعاميلُ ، كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)^(٥) ،
 وقال الفرزدق :

* يُنْفِضِي حَيَاءً وَيُنْفِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ^(٦) *

= في الكتاب من شيء) وقوله سبحانه (وما يضرونك من شيء) فجعل « شيء » في
 الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .
 (١) من الآية ٣ من سورة فاطر .
 (٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من البَدَل ، وقال : إن
 التقدير في الآية الكريمة : أرضيتُم الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور -
 وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا
 من الآخرة ، وعلى هذا يكون للفيد للبَدَل هو متعلق من ، لامن نفسها ، وهذا تكلف
 كما لا يخفى عليك .
 (٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .
 (٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .
 والقول بأن « من » قيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال
 البصريون : هي في الآيتين فيان المجلس كما في قوله تعالى (ما تلتس من آية) .
 (٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .
 (٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين على بن الحسين بن =

وَاللَّامِ اثْنَا عَشَرَ مَعْنَى :

أحدها : للذك ، نحو (اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١) .

والثاني : شبهُ الذك ، وَيُعَيَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ^(٢) ، نحو « السَّرْجُ لِلذَّائَةِ » .

والثالث : التعدية ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .

والرابع : التعليلُ ، كقوله :

• وَإِنِّي لَعَمْرُوفِي لَدِدْكَ هِزَةٌ^(٣) •

والخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو قوله :

• مُلْكًا أَجَارَ لِيُسَلِّمَ وَمُعَاهِدَ • — ٢٩٥ —

= على بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره للؤلؤ صدر البيت ، وعجزه قوله :

• فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْقِيَسِمُ •

الشاهد هنا في قوله « من مهابته » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل . هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها للؤلؤ ثامنا وهو المجاوزة كمن نحو قوله تعالى (فويل للناصية قلوبهم من ذكر الله) أي عن ذكر الله ، وتاسعا وهو الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أي إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى (ونصرناه من القوم) أي عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معاني أخر لم نجد بدا من تركها ، إما في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٣٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل لنا كئيبين » و « المذاب لكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للفعول له (ش ٢٥٣) فارجع إليه هناك .

٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن سيادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدنية ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن
آيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الآيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَلَنَا نَفَرَ الْحِجَارُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً يَمْتَوِجُ حُلُو الشَّمَائِلِ مَا جَدِ
وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل ، ومصدره قوله :

• وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ •

اللمعة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعني امتدت سلطتك في
هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانها وهو رجل من العاقلة ، وقصد
ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو
في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الآيات فيها بالجيم والراء المهمة ، ومنه حفظ
وحى ، وذكر المعنى وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الميم
أو كسرهما - اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهده من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض
تشمّل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطتك لعادل قوى ، قد رعى حقوق الناس
وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين
هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطتك بعهده من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره لاجل
له من الإعراب ، وتاء مخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول
مفعول به لملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف
صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ،
يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن
يجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنه من الصرف للملية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ آسَكُمُ)^(١) ، فالظاهر أنه ضَمَّنَ معنى اقترَب ؛ فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)^(٢) .

== الآية الكريمة فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابتة الديباني في قوله « يوم حليمة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لملك « وسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقسده أجرى العطف هنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وسلم » فإن اللام فيه زائدة لجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردف لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرض هذا التخييع قوم تبعم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترَب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترَب في قوله تعالى (اقترَب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام للمعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَحُوا

أصل السلام : يا بُؤْسَ الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تنيد أصله بالإضافة ، وقد اختلف النحاة في انجرار ما دخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والقي نرجسه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذى ضَعَفَ : إما بكونه قرعاً فى العمل^(١) ، نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ)^(٢) (فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ)^(٣) ، وإما بتأخيره عَنِ الْمَعْمُولِ ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ)^(٤) ، وليست للتقوية زائدة محضة ، ولا مُعَدِّيَّة محضة ، بل هى بينهما .

والسابع : انتهاء الناية ، نحو (كُلُّ يَوْمٍ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى)^(٥) .

والثامن : القَسَم ، نحو « اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ »^(٦) .

والناسم : التَّعَجُّبُ ، نحو « اللَّهُ دَرَكَ أ »^(٧) .

والعاشر : الصَّيْوَرَة ، نحو :

(١) العامل القرع عن عامل آخر هو الصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على الخالد » واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى فى أمثلة المؤلف ، واسم للمفعول نحو قولك « زيد معطى للدرهم » وأمثلة للبالغة ، ومن أمثله الآية الثانية فى أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة طاهر .

(٦) ويختص اللام المستعملة فى الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر ذلك أنها تأتى خلفاً للهاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى : (وتالله لأكنين أكنامكم) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « قه درك » يدل على التعجب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هى الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه فى باب التعجب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء ؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

— ٢٩٦ — * لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، ومجزة قوله :

* فَكَلِّكُمْ يَهْدِي إِلَى الذَّهَابِ *

اللفظة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد له ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضي من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب التائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدْتُ قَفِيرَهُ جَرَوْكَ لِبِ اسْبِ يَذَلِّكَ الْجُرُورُ الْكِلَابَا
ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى في سورة الصمد (لم يلد) وقوله الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْثِمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقَرِّي بِهِ بَدَا
ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بمجمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الحاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار عمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « للموت » اللام حرف جر مبني على الكسر لا عمل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبني على الكسر لا عمل له من الإعراب . الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التلخيص مبني على الفتح لا عمل له = (٣ - أوضح السالك ٣)

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ)^(١) ،
أى : بَعْدَهُ .

== من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير ، وحللة يصير واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وحللة المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يقل أن أحداً يفهم أن علّة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علّة الولادة هي الموت ، وإنما هذان أمران يصير المآل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثاً وحافزاً .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولداً ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدواً .

هذا ، وقد منع بعض النحاة أن نجيء اللام للضرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام في البيت وفي الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلّة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر في جعلهم اللام في هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
لِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ تَبْتَ تِلْكَ مِمَّا
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو (وَيَزَيِّرُونَ لِلْأَذْقَانِ)^(١) أى : عليها^(٢) .

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »^(٣) .

والثاني : التَّمْدِيدُ ، نحو (ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوْرِحُ)^(٤) أى : أذهبهُ .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنن بن حارثة التميمي :

تَنَاقَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَتَيْتَنِي لَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام
(فلما أسلما وتله للجبين) وتله : كبه وصرعه ، بفتح الهمزة - والله أعلم - فلما انقادا جميعاً
لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما
تقول : كبته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو
« نَجرت بالقدم » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدم آلة
للتجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القليل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ،
أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجه وأكمله إلا بالاستعانة
بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله
أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية (أذهب الله نورهم)
وبهذه الآية السكرة رد العلماء على البرد والسهيل الذين زعموا أن بين التمدية
بالمهمزة والتمدية بالباء فرقاً . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالباء كان فاعل الفعل
مصحباً لدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التمدية بالمهمزة ، فإذا قلت « ذهب يزيد » كنت
مصحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعميض ، كـ « يَمُتُكَ هَذَا هَذَا »^(١) .

والرابع : الإلصاقُ ، نحو « أَمْسَكَتُ بَزَيْدٍ »^(٢) .

(١) بام التعميض تسمى بام المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلية على الأعراض والأفعال حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بتك هذا التوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والتميز ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله ، أو بضعفه » . فإن قلت : فإني أجد بين بام التعميض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : ننظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيته قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لابد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لابد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وسماها الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تناقض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وباقي ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيويه : « وإنما هي للإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازي ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت بزيد » فإن « سطاً » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت منه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول فجئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت بزيد » فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعيض^(١) ، نحو (عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٢) ،
أى : منها .

والسادس : للأصاحبة ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ)^(٣) ، أى : معه .

والسابع : المجاوزة ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا)^(٤) ، أى : عنه .

والثامن : الظرفية ، نحو (وَمَا كُنْتُ بِمَجَانِبِ الْفَرَسِ)^(٥) ، أى : فيه ،
ونحو (نَجِّنَا مِنْ يَسْحَرِ)^(٦) .

والتاسع : البدل ، كقول بعضهم : « مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا
بِالْعَقَبَةِ » أى : بذلك .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ)^(٧) ، أى : على قطار .

== إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالياء معه أن تدل على معنى
زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت يزيد » يدل على أنك قبضت على
شيء من جسمه أو ما يجبسه من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه
يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعته من التصرف ، فالباء جعلت
الكلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت
مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت حمى الاء للتبعيض الأصمى والفارسي والفتي وابن مالك ، واستدلوا
بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا بنى
الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عشر : السببية ، نحو (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) ^(١) .
 والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو (وَكُنْى بِاللّهِ شَهِيداً) ^(٢) ،
 ونحو (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) ^(٣) ، ونحو « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ،
 ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ » ^(٤) .

ولـ «فى» ستة تَمَكان :
 (١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو (فِى أَدْنَى الْأَرْضِ) ^(٥) ،
 ونحو (فِى بَعْضِ سَيِّدِينَ) ^(٦) .
 أو مجازية ، نحو (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ) ^(٧) .
 (٢) والسببية ، نحو (لَسَّكُمْ فَبِمَا أَفْعَضْتُمْ فِىهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ^(٨) .

-
- (١) من الآية ١٣ من سورة المائدة
 (٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى
 (٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به
 (٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس
 (٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم
 (٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى
 يكون الظرف والظروف فيها من الثبوت ، فإن كانا جميعاً من أسماء اللعاني نحو قوله
 تعالى : (ولسكن فى التصاص حياة) أو كان الظرف من أسماء اللعاني والظروف من
 أسماء اللعاني نحو قوله « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والظروف معنى
 كهنه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .
 (٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث
 الإنك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت «فى» دالة على أن الحديث
 والكلام سبب لمس العذاب الألم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ)^(١) .
 (٤) والاستعلاء ، نحو (لَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)^(٢) .
 (٥) والمقايضة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)^(٣) ،
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :

٢٩٧ — * بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى *

- (١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والدين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء
 هم الكوفيون وتبعهم القتي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية
 الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن للصواب على الجذع بظرفية الظروف
 في الظرف .
 (٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية زيد الخير ،
 فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره للأؤلف هجر بيت
 من الطويل ، وصدده قوله :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوَجِ مِمَّا قَوَّارِسُ *

الفتنة : « يوم الروع » اليوم الذي يفرغ الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب
 « قوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل
 وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أهر - يوزن جعفر -
 وهو عرق من اللقاتل مكانه في الظهر « والسكى » جمع كلوة أو كلية ، ولسكل
 حيوان كلتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

ول « عَلَى » أربعة مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء^(١)، نحو (وَعَلَيْكُمْ) وَ(عَلَى الْفُلِّ تَحْمَلُونَ)^(٢) .

والثاني : الظرفية ، نحو (عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ)^(٣) ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المُجَاوِزَة ، كقوله :

== الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن يمنعه من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة متبى المجموع ، لكنه لما اضطر فونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بـ « طعن » مفعول به ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و « الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والسكلى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، السكلى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التمدد .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسبى والتاء للتوكيد ، وليس دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء لإحقيق كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كافى قوله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) وقوله سبحانه : (وإنك للى خلق عظيم) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

• إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ • — ٢٩٨

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام التميمي الثقيل ، يمدح حكيم بن الربيع القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، ومجازه قوله :

• لَمَمَرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا •

اللفظة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » للراد الحلف بإفراده لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : « عرك الله » وعمرى الله ، بنصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو إياه للتكلم أو كإف الخطاب ، قال عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

أَكُنَّا يَنْقُصُنِي تَبَعِيرُنِي عَمَرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَنْقُصُنِي

للمنى : إذا رَضِيتُ عنى بنو قشير سرفى رضاها ، وذلك لأنه يعود على عظيم الجدوى ، وهذا متصل للمنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيتُ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى إِنَائِمَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « رَضِيتُ » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث « على » جار ومجرور متعلق بـ « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع للذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يعنى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)^(١)
أى : مع ظلمهم^(٢).



== مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير النية العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على الكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل فى « رضى » أن يتعدى بمن ، لا بعل ، مثل قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِسَانِهَا
وإنما عدى الشاعر فى بيت الشاهد « رضى » بلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخرىج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعداه تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اهـ .
وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمنين ، لكنه جعل « رضى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكروها لى ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (ولتسكبوا الله على ما هذاكم) أى لهديته لإياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عند نحو قوله سبحانه : (ولهم على ذنب) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إذا اكْتَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حَقِيقَ عَلَى أَلَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) أى حقيق بآلا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولد « مَن » أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة ^(١) ، نحو « سِرْتُ عَنِ الْبَلَاءِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ » .
والثاني : التبعدية ، نحو (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) ^(٢) ، أى : حالا بعد حال .
والثالث : الاستعلاء ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَبْغُلْ فَلِنَأْكُلُنَّ مِنْ بَيْتِهِ)
نفسه ^(٣) ، أى : عَلَى نفسه ، وكقول الشاعر :

٢٩٩ - لَأَمِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَمِّي

أى : عَلَى .

= أَيْ اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٌ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْمِصَارِ تَرْوُقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه
« على » ونص سيده على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت
بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

المعنى السادس أن تكذب بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان
يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدبينة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْحَبَّ إِذَا دَنَا يَمْلَأُ وَأَنَّ النَّأْيَ يُشْفِي مِنَ الْوَجْدِ
بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بَيْنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو
« سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى (ومن
أعرض عن ذكرى فإن له ممشى ضنكا) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدمامي الآية الكريمة
على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فلإنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ - هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع السلواتي ، واسمه الحارث بن
عمرث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فثقلت ، فلقب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره
للؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بنامه :

لَأَمِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَمِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي =

.

== اللمة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ،
 والله درك ، والله أبوك ، والله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية
 لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من
 « لى » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن
 عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛
 فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي
 هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام
 التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس للبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء
 الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للحفاظ
 على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ،
 واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد
 علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا ههنا ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا
 الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لحي أبوك » بمعنى
 لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ،
 فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المحرور
 مضراً أو مستغنائاً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنائاً به ليست
 لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب
 - بفتح الحاء والسين جميعاً - كل ما بعده الإنسان من مآثره « داني » الديان :
 صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان يده جزاؤه
 « تحزوني » تسوسني وتهزني .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ،
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم
 من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية
 « أفضلت » أفضل : فل ما مضى مبني على فتح مقدر على آخره لا عمل له من الإعراب
 وتاء المخاطب فاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عني » جار ومجرور ==

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)^(١) ،
أى : لأجله^(٢) .



== متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « داني » ديان : خبر للبندا ، وياء للتسكيم . مضاف إليه « فتخروى » الفاء حرف عطف . تخزرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء للتسكيم مفعول به لتخزو ، مبني على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » في قول الشاعر « لا أفضلت في حسب عني » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك في كتابه مغنى اللبيب ، قال : « لأن للمروف أن يقال : أفضلت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكت في كتابه إصلاح النطق وابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه وجهاً آخر حاصله أن يكون « عن » باقياً على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضلت مضمناً معنى تجاوزت في الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ . وفيه شاهد آخر ، وذلك في قوله « لاه » لأن أصله « لله » حذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إما يتم على قول سيويه الذى قدّمنا بيانه في لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية السكرية على التضمن ، وقدره بما نحن بتاركى آلِهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقي من معاني « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها للؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه^(١) (وما ينطق عن الهوى)

==

أى به .

وللكاف أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو (وَرَدَّةٌ كَالْهَانَ)^(١) .

والثاني : التعليل ، نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ)^(٢) أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ،

أى : عليه^(٣) ، وَجَمَلَ مَدَى الْأَخْفَشِ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على ما أنت عليه^(٤) .

== الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى (لَنَجْزِيَنَّ نَفْسًا عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)

أى بدل نفس ، وفي الحديث « صومي عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للظرفية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّ سَرَّاءَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ سَحْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية

للكرمية للتشبيه ، وأن القعود بقوله سبحانه (واذكروه) طلب الهداية ، فوضع

الحاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذي هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا

هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتي للدوّل في فصل يقدّمه آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر

أن يذكر أن رؤبة سئل : كيف أصبحت ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف

الجر وبقاء الاسم مجروراً ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف في هذا الكلام للتشبيه ،

وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة في محل جر بالكاف التي

بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من اللبتدأ وخبره لاجل لهما من

والرابع : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو (لَيْسَ كَثِيرُهُ شَيْءٌ)^(١) ، أى :
ليس شيء مثله^(٢) .

ومعنى إلى وحتى انتهاء النافية ، مكانية أو زمانية ، نحو (مِنَ السَّجْدِ الْحَرَامِ
إِلَى السَّجْدِ الْأَقْصَى)^(٣) ، ونحو (أَتِمُّوا الْعِبَادَةَ إِلَى الْآخِرِ)^(٤) ، ونحو
« أَكَلْتُ السَّكَّةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا » ونحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(٥) .
ولأنما يُجَرُّ بحقي في الغالب آخر أو مُتَّصِلٌ بآخر ، كما مثلنا ؛ فلا يقال :
« سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نَهَضْتُهَا »^(٦) .

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون
ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أفيم مقام الضمير المجرور ، وهو في محل جر
بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنك ، أى
كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرفتك
وفيه أغارب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف للبادرة ، وذلك إذا
اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت »
وعن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافي وابن الجبار والمؤلف في المتن .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف في المتن - أن إلى تجيء بمعنى
الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

=

ومعنى كي التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداءه
الناية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

• ٣٠٠ — • أَفَوَيْنَ مُذْ حَجَّجَ وَمُنْذُ دَهْرٍ •

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شَبَا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا
شعبا وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التي حببت شعبا فبدا ، وبدل على أنه
أراد الترتيب الذي تدل عليه فاء المطفف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتُ بِهَذَا حَلَّةً بَعْدَ حَلَّةٍ بِهَذَا ، فَطَلَبَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
فَأُلِيَ فِي قَوْلِهِ « إِلَى بَدَا » دالة على الترتيب ، وإلى في قوله « إِلَى » لوصل حببت
ببدا للتسليم ، فالحرقان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان في المعنى ، وبهذا قد يعتذر
عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل النع من تعلق
الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى في المرتين ، أما إذا اختلف
المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفي جر
مختلفي المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إِلَى » متعلق بمحذوف يقع حالا من « شعبا »
والتقدير : وأنت التي حببت شعبا مضافا إلى بدا ، وهذا هو التضمين في أحد صوره .
وخرجه جماعة آخرون على أن « إِلَى » بمعنى مع ، أي حببت شعبا مع بدا .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبي سلمى للزنى ، وقد تقدم ذكره في
تطبيقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ،
وما ذكره للؤلؤف عجيز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

• لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُتَّةِ الْحَجْرِ •

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هي أعلى الجبل ، و « الحجر »
بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل عمود بناحية الشام عند وادي القرى ،
و « أفوين » أي خلون من السكان ، و « حجيج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة
فيهما - وهي أنثى .

وقوله :

* وَرَبْعٌ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ *

= الإعراب : « لن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته على بآل الجنسية وجعلته كالكسرة ، وقنة مضاف « الحبر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوى » أقوى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حبيج » مجرور بـذ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « دهر » مجرور بـذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذحبيج .

الشاهد فيه : قوله « مذحبيج » وقوله « مذهر » فإن الحبيج جمع حبة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بـذ ، ومذ هنا لا ابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضع الذي أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حبيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتي لا ابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينكر ثبوته بـذ ، ومنهم من ينكر هذه الرواية التي رواها الكوفيون ، وبذكر أن الرواية الصحيحة « مذ حبيج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠٩ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ *

اللفظة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلق في طوية امرئ القيس الامية المطلقة ، وذلك قوله :

(٤ — أوضح السالك ٣)

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلى معا
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

= قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمَلٍ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، وروى «ورسم عفت آثاره»
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - ما بقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست
وانعمت معالمها ، والآثار : جمع أثر ، وروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ،
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن - بفتح
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن
نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الشاعر حال الوصول كحال الوقف «بك» فعل مضارع مجزوم
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق ببك ،
وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان »
الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « وربيع » الواو حرف عطف ،
ربيع : معطوف على حبيب أيضاً « عفت » عفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على
الألف المحذوفة لتخلص من التثنية الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء لتأنيث
« آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب
العائد على الربيع مضاف إليه « منذ » حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب
« أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان
والمراد به الزمان الماضي ؛ فدلّت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على
أن « منذ » قد تكون لا ابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبُّهُ لَتَكْثِيرُ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلاً^(١) ؛ فالأولُ كقوله عليه الصلاة^(٢) والسلام : « يَا رَبُّ كَاسِيَةً فِي الدُّنْيَا حَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبُّ صَائِيهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِيهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقوله :

٣٠٢ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النعاة ، وثانيهما زعم أنها لتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيها لتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها لتكثير أيضاً قول امرئ القيس :
أَيَا رَبُّ يَوْمَ قَدْ لَهَوْتُ وَلَلَّيْلَةٍ بَانَسِيَّةٍ كَأَنَّهَا خَطَأُ تَشْتَالِ
وذلك لأنه يفترض بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام النخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً .

٣٠٢ — نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك للقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقي امرأ القيس بن حجر في بعض الغلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

وبعد هذا البيت قوله :

= وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرُوجِهِ مُجَلَّةٌ لَا تَنْقَضِي لِأَوَانٍ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَيَسْمَعُ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَنَةٍ مَمَّا وَتَمَانٍ

اللفظ : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ، وروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلد له أبوان آدم أبأ البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضاء ، وقوله « لم يلد له » هو هنا يفتح ياء للمضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يله اعتبار كنف وغذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمة ذهاب نوره ، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والفرء : أنى الآخر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - ضم الحاء وتشديد الراء - ما بدا من الوجنة ، والمجلة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضي لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضي فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات . الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه ، مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجريبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، وضمر النية العائد على المولود مبنى على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والأسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الكاف ، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر ^(١) ، كقوله :

مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جملت الجملة في محل جر كنت قد أثبتت لفظ للوصف ، وإن جملت الجملة في محل رفع كنت قد أثبتت محل للوصف ، وخبر للبداية الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير الكلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة للساني بها للتخلص من التمام الساكنين العارض بسبب التخييف ، وضمير القاتب العائد على ذى الولد مفعول به يلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالأنف نيابة عن الضمة لأنه متنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التثنية ، ألا ترى أن للولد الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ، وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام .

(١) ذكر المؤلف في المتن أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم القارصى والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سمة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن للبداية مبدئاً على الفتح في محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بنى من قوله تعالى : (إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعاً

— ٣٠٣ — • يَضَعُكَ عَنْ كَالْبَرْدِ لِنْتِهِمْ •

= إلى الكاف التي في (كهيئة) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزخشمي بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو «مردت بكالأسد» يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لو جهن : الأول : أنه لا يازم من تخلف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعمود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلا دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول الصباج • يضعكن عن كالبرد للثمن • وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام الصباج بن ربيعة الراجز للشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْفَسِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي
عِنْدَ أَبِي الصَّبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي
بِيضُ ثَلَاثٍ كَفَيْجَاجٍ جُمٍّ يَضَعُكَ عَنْ كَالْبَرْدِ لِنْتِهِمْ
• تَحْتَ عَرَائِينَ أَنْوْفٍ شُمٍّ •

اللفظة : «أبو الصباء» كنية رجل ، و«أقصى همي» جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و«نجاج» جمع نجبة ، وبها تسمى العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نجبة) ولى نسبة واحدة (و«جم» بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، و«يضعكن» عن كالبرد - البيت «البرد» بفتح الباء والراء جميعاً - حب التهام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له «حب المزن» أيضا «النتهم» الدائب ، قال الجوهري «انهم البرد والشمم : ذاب» شبه ثغر النساء بالبرد الدائب في الجلاء واللطفة «تحت عرائين أنوف شم» العرائين : جمع عرينين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أنثم ، وهو وصف =

من الشم، والشم - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه، فإن كان عمة احديداً فهو القنا، والأنف أقي.

الإعراب: « يضعكن » يضعك: فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب، ونون النسوة العائد على التاج فاعله مبنى على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبني ثلاث، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله « كنتاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بن، والجار والمجرور متعلق بـ « يضعك »، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المته » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم.

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة: الأمر الأول: أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتي اسماً بمعنى مثل.

الأمر الثاني: بعد اتفاقهم على مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل اختلفوا: هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولاً؟ فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر، وأن تكون اسماً بمعنى مثل أضيف إلى الأسد، قالوا: والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء، مثل قول ذي الرمة:

أَبَيْتُ عَلَى سَيِّ كَثِيْبًا، وَبَقَلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالَجٍ يَنْبَغِلُحْ

فإن الكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر الذي هو على عليها، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم:

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً:

وَرَحْمًا يَكَابِنُ الْمَاءَ يُحْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ طَوْرًا وَتَرْتَبِي

والثاني والثالث : عَنْ وَكَلَى ، وذلك ^(١) إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بَكَانَ السَّاءُ » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول السكيت بن زيد الأسدي :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِّنَ اللَّادِيِّ لَمْ تُوزِ الْمُنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْمُهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَعَطٍ كَالْعَالَمِينَ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرِ ضَمِيفٍ ، وَلَمْ يَمْلِكْ مِثْلُ الْغَلْبِ

وقول الشاعر :

تَيَّمَ الْقَلْبُ حُبَّ كَالْبَدْرِ ، لَا ، بَلْ

فَأَقَ حُسْنًا مِّنْ تَيَّمَ الْقَلْبُ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الآيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فأعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى السؤل أن يتفكك به .

(١) قد تبع المؤلف في تحديد الوضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميتهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

* عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا *

وسنذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ الآتي .

— ٣٠٤ — * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف همز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةً *

اللمة : « دريئة » الدريئة - بفتح الدال - القرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، ويحتمل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارساً شجاعاً وأنه يصبر على الجلاء ويقوم في معمة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم السكاة ، فتتأذى نحوه رماح الأعداء ، وتترامى عليه نباهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههناك . وللمنى الثانى : أن أصحابه المهاجرين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برابطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإندام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الوار حرف قسم وجر ، والمقسم به مخوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم اللند ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين كنى واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أصكرمتني - بناء التكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب اللتى :

وَأَكْرَمْتُ نَفْسِي إِنْ أَنْتَنِي لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتى ، وكان أسله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريئة » مفعول ثان لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةً » وكأنه قد قال : تحيئنى هذه الرماح =

وقوله :

* ٣٠٥ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا *

== من جهة يميني تارة ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء للتكلم ، ويمين مضاف وياء للتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المضاف للدلول عليه بما تقدم « وأما » الواو حرف عطف مبني على التثنية لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يميني ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الثانی بها لأجل مناسبة ياء التكلم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتي رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٥٦ .

كَلَىٰ عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُدْحًا وَكَيْفَ سُدُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطَاعٌ
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرَزَاءُ مَجْهَلِ *

اللفظة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به القدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أي : كل ، وقوله « ظمُّها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أي : تصوت ، و « قَيْض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القشر الأظلي للبيض ، و « بَرَزَاءُ » بزاد بين ياء مثناة - بمعنى يبداء ، ==

== ويروى في مكانه « بيداء » ، وقوله : « مجهل » أى : ففر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المعنى : يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركاً إياه بيداء لا يهتدى فيها بهلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتح ، مقدر على الألف المحذوفة لتختص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث السند إليه مبقى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الآيات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عليه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بشدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظمء : فاعل تم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما للصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبض » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور مطووف بالواو على قوله « من عليه » السابق « بزيزاء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وزيزاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ==

والرابع والخامس : مُذٌ ومُنْذٌ ، وذلك في موضعين :
أحدهما : أن يَدْخُلَ على اسم مرفوع ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَئِذٍ » ،
أو « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،
وقيل : ظَرْفَان ، وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة^(١) .

== لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث المدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة
لنقض « مجهول » صفة ليزاء مجرورة بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلا ، ونذكر
لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس اللبرد وأبي على الفارسي وابن السراج
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا
كان الزمان حاضرا أو معدودا ، فإن كان الزمان ماضيا فمنها أول المدة ، وهما على
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته منذ
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته
مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضامين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد
قلت : بين وبين لقائه يومان ، وقد قرر التأخرون أن هذا للذهب فيمن التمسع ما يحمل
على عدم الأخذ به ، وأفل ما فيه من التمسع أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن
الرب لم يصرحوا بشيء من هذه اللقدرات في موضع أي موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء ==

والثاني : أن يَدْخُلَا على الجملة ، فعلية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :

— ٣٠٦ — * مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ *

= والسبيل - وحاصله أن مذ ومنذ طرفان ، والاسم المرفوع بكل منهما فاعل لكان تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت مذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيت مذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب بعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ طرفان ، وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التي هي حرف جر ، ومن « ذو » للوصولة التي بمعنى الذي في لغة طيء ، والاسم المرفوع بكل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة للبتداء والجر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يوم الجمعة .
والخلاصة أن في نحو قولك : « ما رأيت مذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها لابصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذي ذهب إليه ، وننبهك الآن إلى أن ما عدا الرأي الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التكلف والتعسف في التقدير ما يعكس عن أن تأخذ به ، فليكن الرأي الأول هو الرأي الذي قرره ونرى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ - - هذا الشاهد من كلام للفرزدق ، يرئ فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

اللقنة : « ما زال مذ عقدت يده إزاره » يروى في مكان هذه العبارة « ما زال مذ شد الإزار بكفه » ويكفي هذه العبارة عن مجاوزته حد الطغولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

== أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « مما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد المعنا بحملتها في شرحنا على الأثموني (١ / ٢٢٢) وقد رجعنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أيفع » وما قاله في الصحاح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تحيلوا فيه الحبر والشر » اهـ .

للعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن غيابه النجاة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من الماوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل في أمثاله أعلام للمستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد للوصف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث السند إليه « يدا » يدا : فاعل عقد مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مشئى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فبما » الفاء حرف عطف سببا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الآلف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة ==

أو أُنْمِيَّةٌ ، كقوله :

٣٠٧ — * وَمَا زِلْتُ أَبْنِي لِمَالٍ مُذْ أَنَا يَافِعٌ * .

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .

وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من آل المعرفة وأدخلها على المدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، ومجزه قوله :

* وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا *

اللفظة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يافع وأيافع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فسكانهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم ينبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم ينبت شعره فهو ثط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكميل اسمه مبنى على الضم في محل رفع « أبني » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبني منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع التي هو أبني وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب عامله أبني السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « يافع » خبر للبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق^(١).

== الجملة ، والتقدير : مذ زمن كوني يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بشأني الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وستفصل لك هذا للوضع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف في كتابه معنى اليبس - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بشأني المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يده إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يده إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام في اللفظ ، قال « الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية وللشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، قيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقاً عليه في أوضح المسالك جعله للشهور في معنى اليبس ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضميراً لا ينض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أحدهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر ١ وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن مسكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول للناقلي .

فصل : تُزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنْ » وَالْبَاءُ ؛ فَلَا تَكْشِفُهُ ^(١)
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوُ (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ) ^(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ) ^(٣) (قَبِمَا تَقْضِيهِمْ) ^(٤)
 وَبَعْدَ « رُبَّ » وَالْكَافِ ؛ فَيَبْقَى الْقَمَلُ قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :
 — ٣٠٨ — • رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ •

(١) ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْبَاءِ فَتَكْشِفُهَا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَلِذَا ذَلِكَ
 دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْعَلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ :

قَلْبَيْنِ صِرْتَ لَا تُحْيِرُ جَوَابًا قَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظِ الْعَصَمِ إِذْ لَا يُجِيبُ
 وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « مِنْ » فَتَكْشِفُهَا ، وَلِذَا دَخَلَتْ عَلَى
 الْجُمْلَةِ الْعَلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةَ الْفَخْرِيِّ :

وَأَنَا لَمَّا تَضَرَّبْتُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُنَاقِي الْأَسَانَ مِنَ الْقَمْرِ
 وَالْجَمْهُورُ يَرَوْنَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا
 الْمُؤَلِّفُ — وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنْ — لَمْ تَكْشِفْ أَصْلًا ، وَهِيَ يَزُولُونَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ
 وَنَحْوَهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مُصَدَّرِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلٍ مُصَدَّرٌ بِجُرُورِ الْبَاءِ أَوْ مِنْ ،
 فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبَرَوَيْتُنَا إِلَيْكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَّا لَمِنْ ضَرْبِنَا الْكَبْشِ .
 وَزَادَ جَمَاعَةٌ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ اللَّامِ أَيْضًا فَلَا تَكْشِفُهَا عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، وَاسْتَدَلُّوا
 بِقَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِي سَكْلُ شَيْءٍ قَرَارًا

يُرِيدُ : فَإِنَّ لِسَكْلٍ شَيْءَ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْوُثُونِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ اللَّائِنَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ النَّصَائِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْمُؤَلِّفِ

صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْحَفِيفِ ، وَعَجِزَهُ قَوْلُهُ :

== (٥ — أَوْشَعُ لِلْمَلِكِ ٢)

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَنْتِهِ نَجْلَاءَ *

اللقنة : « صقيل » أى مجلو ، قيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وآه فيها بحيرا الكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة للعدد لأنها ذات أجزاء ومجلات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطننة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شيه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « سيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية للكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، طنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطننة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث للمدودة ، وخبر للبتداء المجرور لفظاً رب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » برب ، مع دخول « ما » عليها .

وقوله :

* ٣٠٩ - * كَمَا النَّاسِ يَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

٣٠٩ -- هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الحمداني ، وما ذكره للؤلؤ ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَنْلُمُ أَثْمَهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * ومعنى الروایتين واحد .

والبيت المستشهد بهجزه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمراً وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذ منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم ، وأول هذه الكلمة قوله (كما في أمالي أبي علي القالي ١٢٣/٢ بولاق) :

نَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَمْرَضُ لِقَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ كَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللقنة : « تنصر » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجروح عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدي والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانِب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونسكون وإياه بدأ على من ناواه ؛ لأتنا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « تنصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لتنصر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونلُمُ » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نلُمُ : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالب أن تَكْفُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :
 ٣١٠ — * كَمَا سَيَفُ عَمْرُو لَمْ تَحْنُهُ مَصَارِيَهُ * *

لا محل له من الإعراب ، وضمر التية العائد إلى المولى اسم أن مبني على الفهم في محل نصب « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي تعلم « مجرور » بالرفع — خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروح على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفاعل البني للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجروح عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالكاف مع اقترانها بما الكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل الكاف الجر ، بل قد يبقى هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ — هذا الشاهد من كلام نهشل بن حري ، يرثي أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف هنا عجزي بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَخْ مَا جِدَّ لَمْ يَحْزَنِي يَوْمَ مَشْهَدِ *

اللقنة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه السمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجّد مجداً فهو ماجد — من باب نصر — ومجد يمجّد مجادة فهو مجيد — من باب كرم — إذا كان ذا مجد ، والمجد — بفتح فسكون — العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالأباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يحزني » لم يوقني في الحزابة ، والحزابة — بفتح الخاء والزاي جميعاً — ما يستعيا منه ، ويكون خزاء وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضعه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء — اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للفتاخر وذكر المناقب لم أستسي من ذكر هذا الأخ لكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد يوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يحز به فيه أنه لم ينشك عنده ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .

الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضمعة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضمعة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يخزى » يخزى : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الهمزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلامه جزمه حذف الواو والضمعة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والتون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بـ « لم » مع فاعله ومفعوله في محل رفع صلة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضمعة الظاهرة ، وسيف مضاف وعمرو مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنن » تخنن : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الفاعل العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخنن مبنى على الضم في محل نصب « مضارب » مضارب : فاعل تخنن مرفوع بالضمعة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الفاعل العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل المضارع التى هو تخنن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للبتدأ الذى هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافألفها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنن مضاربه » في محل رفع خبر للبتدأ كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن مية :

وَلَوْ جَاوَرْتَنِيَّ اللَّامَ تَمَرَّاهُ لَمْ تُبَيِّلْ عَلَى جَذْبِنَا أَلَّا يَصُوبَ رَبِيعُ
لَقَدْ عَلِمْتَ تَمَرَّاهُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاةُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ

والشاهد فبهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها

« ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

ومن مجموع الشواهد (٣٠٩ ، ٣١٠ وما أنشدناه) تكمل الدلالة على أن اقتران

« ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - * رَبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ *

والغالبُ على «رُبَّ» للسكونية أن تدخلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت^(١).

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جذيمة الأبرش ، وما ذكره للؤلف هنا صدر

بيت من اللديد ، وعجزه قوله :

* تَرَفَعَنْ ثَوْبِي كَمَا لَاتُ *

اللفظ : « أوفيت » معناه نزلت ، و « علم » أى جبل ، و « شمالات » بفتح

الشين ، جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم وجره ، ومبني لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أوفيت » أوفى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « فى » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، « علم » مجرور بـ « فى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى « ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة لاجل له من الإعراب ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به لرفع ، منصوب بمتعة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء التكلم ، وثوب مضاف وباء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث كفف ما « رب » عن عمل الجر ، والدليل على أن « ما » كفتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبت لها عملها لاحت على الاسم فجزته .

(١) إنما غلب دخول « رب » للتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ لأن أصل « رب » التقليل أو التكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقيق وقوعه ، نحو (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) .

وَنَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

— ٣١٢ — * رُبَّمَا الْجَمَالُ الْمُوْبَلُ فِيهِمْ *

== المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» للكفوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فلما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضى التقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخریج الآية : إن للمضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فدخلوها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخریج يود على حكاية الحال الماضية .

قال للؤلؤ في كتابه «مغنى اللبيب» في مباحث «ما» ما نصه : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى ، كقوله «ربما أوفيت في علم» * لأن التكرير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (وتنخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شائبة ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو «يود» - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمنع دخولها على الاسمية ، خلافا للدارسي ، ولهذا قال في قول أبي دواد * ربما الجمال للؤبل فيهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شيء هو الجمال * اهـ .

٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، والذي ذكره للؤلؤ ههنا بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي^(١): يجب أن تُقدَّر « ما » اثماً مجروراً بـ « رَبُّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رَبُّ شيء هو الجاملُ للوَيْلُ .

• وَعَنَاجِيحُ يَبْنِيهِنَّ الْمِهَارُ •

الاقفة : « الجامل » اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « للوَيْل » للعدة لقنية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وحى الخيل الطويلة الأعناق ، و « للمِهَار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأُنثى مِهْرَة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقييل وحر شبه بالزائد ، مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « للوَيْل » نعت للجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يبنين » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير القائبات المائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « للمِهَار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكشوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكشوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - في هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المثل برب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؟ فيكون مدخول رب مفرداً ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

=

فصل : تُحَذَفُ « رُبُّ » ويبقى عَملُها ، بعد الفاء كثيراً ، كقوله :

٣١٣ - * فَمِثْلِكَ حُبِّي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرُوضِعِ *

= فإن قلت : فما منعكم أن تجعلوا - على قول أبي على الفارسي - قول الشاعر « الجامل المؤبل فيهم » جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله « فيهم » وهذه الجملة في محل جر صفة لا .

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أننا لو ارتكناه لكانت جملة التعت خالية مما يربطها بالتعوت ، لكننا لما قدرنا الضمير الذي جعلناه مبتدأ كان هو العائد على انعوت فربط جملة التعت بمنعوت .

٣١٣ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَمْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوِلِ *

اللقبة : « طرقت » يريد زرتها ليلاً ، والطروق : الإتيان في الليل « مرضع » هي التي لها طفل ترضعه « تَمَائِمٌ » جمع تَمِيمَة ، وهي المعادة التي كانوا يطلقونها على جهة الصبي ، وكانوا يزعمون أنها تقيه من العين « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » إذا مر عليه من عمره حول ، وكفى بذى تَمَائِمٍ محول عن الصبي ، وكفى بألهيته عن ابنها الصغير من شفق من يزورها به وشدة ولوعها ، حتى إنها لتلثى من لم تجر عادة النساء بتسيانته ، وهو ابنها .

الإعراب : « فَمِثْلِكَ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مقول به لطرقت الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تختصها رب المهدوفة والمقدرة بعد الفاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « حُبِّي » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت المحل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التمدد « قَدْ » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طَرَقْتُ » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مرضع : معطوف على حبلي ، والرواية المشهورة فيه =

وبعد الواو أكثر^(١)، كقوله :

== بالجر فترجح في جلي اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز في موضع الجر والنصب جميعاً « فألهيها » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، ألهى: فعل ماضٍ معطوف على طرقت ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الفاعلية العائد على المثل مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ذى » مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تمام » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذى تمام ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فثلثك » حيث جر « مثل » برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جمهرة أشعار العرب » :

فَحَوْرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي المَرْوِطِ وَفِي الرِّبَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في الكسرة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس اللبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الحذف ، فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو واو العطف ، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدرة ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر برب لأننا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرَبُّ أَسِيلَةٍ اتَّخَذَتْ بَكْرَ *

والذى ينقض قول الكوفيين وللبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » ==

• وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ • ٣١٤ -

= ونحو « وِلْد » أنا رأينا العرب تَجْرِبُ برب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرَ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

ورأينا العرب أيضاً تَجْرِبُ الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تَجْرِبُ ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائباً عن رب وعوضاً عنها لم يجوز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع اللعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، ومجزؤه قوله :

• عَلَى بَانَوَاجِ الْهُومِ لَيْلِي •

اللفظ : « كَوْج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من المخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحدها سدل ، مثل ستروستور « ليلتي » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليري ما عندي من الشجاعة والجرائية وعدم البالاة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع .

الإعراب : « وِلِيل » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كَوْج » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أَرْخَى » فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخی منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير القائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً رب المحذوفة =

«على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المحوم» مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة «ليتلى» اللام لا: التعليل ، ويتلى : قبل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه حصة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة للنصب معاملة للرفع ، وهذا نظير قول ابن الأخر : «أبي الله أن أحمو بأمر ولا أب * وأن للصدرة الضمرة مع الفعل مضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر في اللقطة أيضا :

وَبَيْضَةُ خَدْرٍ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُمَجَّلٍ

الشاهد فيه : قوله «وبیضة خدر» حيث جر بیضة رب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس في اللقطة أيضا :

وَقَرَبَةُ أَقْوَامٍ جَمَلَتْ عَصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مِثِّي ذَلُولٍ مُرَحَّلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ التَّمْرِ قَفَرٍ قَطَمَتْهُ بِهِ الذُّبُّ بِعَوَى كَانَتْ لِيْلِمِ الْمُعَلِّلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

الشاهد في قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهِمْ قَدْ تَسَرَّبَتْ هَوْلُهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالْفَكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصى الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — • بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَدَدَ مَهْمَةٍ •

وبدونهم أَقَلَّ ، كقوله :

٣١٦ — • رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْعِهِ •

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، من كلام رؤبة بن العجاج .

الفتة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة — هي للفتاة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم يخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرح والهمول بأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جيت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هياب ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تمنعها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مهمه » حيث جر « مهمه » رب المحذوفة بعد « بل » . وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا (أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب) :

بَلْ بَلَّغَ ذِي صُمْدٍ وَأَصْبَابُ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ يَسْفِرُ جَوَابُ
وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَّغَ مِلَّةَ الْفَجَّاجِ قَتَمَهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهُ
وقول سؤدذ بن الغناب (ورواه ابن منظور في ح ج ف) .

• بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَطَهْرَ الْحَبْصَةِ •

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره للؤلؤف

==

هنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

• كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ •

اللغة : « من جله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله .
 الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال
 المحل بالحركة التى تقتضها رب التى حذفت وبقي عملها ، ورسم مضاف و « دار »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبنى على فتح
 مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم في محل
 رفع « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طلة » طلل :
 مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل
 مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة وقفت من الفعل وفاعله في
 محل رفع صفة لرسم دار أو في محل جر صفة له أيضا تليها للفظ الموصوف ، « كدت » كاد :
 فعل ماض دال على القاربة مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
 وتاء للتكلم اسم كاد مبنى على الضم في محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة
 مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
 « الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على
 السكون لا محل له من الإعراب « جلل » جلل : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد
 إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة أقضى وفاعله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه
 وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » برب محذوفة من غير
 أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام اللؤلؤف أنهم أن عمل رب الجر وحى محذوفة على أربع مراتب :
 المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير في كلام العرب ، وفيه
 خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه (ص ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير في نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذفُ غيرُ «رُبَّ» وبقى عمله ، وهو ضربان :

(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رُؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ^(١) ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك^(٢) : « بَكَمِ دَرَاهِمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكَمْ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو الشاهد رقم (٢٣٥) وقد ذكر المؤلف في معاني السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف أصبحت ! فقال : تكبر ، يريد أصبحت على خير .
(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً في ثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف رحمه الله منها ثلاثة ، وبقى عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة في القسم بدون عوض ، نحو « الله لأفعلن » .

الثاني : في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد » في جواب من قال « بمن اهتديت » .

الثالث : في المطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل بلاو ، كقول الشاعر :

* مَتَى عُدْتُكُمْ يَبَا وَلَوْ فُتَّةً مِنَّا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلاو ، كقول الشاعر :

مَا لِمُحِبَّةٍ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَّرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيُهَجَّرَا

الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .

السادس : أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .

السابع : أن يكون المجرور مسبوقاً بإن ، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .

الثامن : لام التعليل إن جرت كي للصدريه وصلتها ، نحو « جئت كي أنعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره^(١) الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحَجْرَةُ حُمْرٌ » أى : وفي الحجر ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قدّر المطف على معمولي عاملين^(٢) ، وقولهم : « مَرَزْتُ رَجُلًا صَالِحًا إِلَّا صَالِحَ

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رَغِبْتُ أَنْ أُنْثَلَكَ » و « عَجِبْتُ أَنْكَ مُسْتَمِرٌّ فِي ضَلَالِكَ » .

العاشر : للمطوف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار عليه ، وهو الذى لم ينتقص نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازوه سيويه ولم يجره جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :
مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
وقوله :

بَدَأَ لِي إِنْ أَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئِيَا
وجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالياء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه أدخل الياء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد للركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصح ، الثاني : أنهم اشتروا في الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جر ؛ فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار لما بعدها .

(٢) العامل في « الدار » هو فى ، والعامل في « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم إن ، فالدار وزيدا معمولان لماملين مختلفين ، فلو قلت « إن في الدار زيدا والحجرة عمرا » بحر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالمطف على الدار ، وعمرا معطوفا على زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا على معمولين هما الدار وزيدا ، لماملين مختلفين هما فى وإن ، والمطف بحرف واحد على معمولين لماملين مختلفين كما لا يجره =

فَطَالِحٌ » حكاه بونس^(١)، وتقديره : إلّا أمرٌ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ .

هذا باب الإضافة^(٢)

== سيويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الألفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلمّا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفاً على الدار المجرورة بنى وعمراً معطوفاً على زيدا الواقع اسماً لأن ، فأعرف هذا .
(١) وحكاه سيويه « إلّا صالحاً فطالحاً » بنصبهما على تهدير إلّا يكن صالحاً يكن طالحاً ، وحكاه أيضاً « إلّا صالحاً فطالحاً » بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلّا يكن صالحاً فهو طالح .

(٢) الإضافة في اللغة : مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر السكندی :
فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْمَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْتَطَبٍ
يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة في اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التتوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون للضاف إلا اسماً ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التتوين أو التون القائمة مقام التتوين ، وقد علمت أن التتوين لا يدخل إلا في الأسماء ، والثاني أن القرض من الإضافة تحريف الضاف ، والفعل لا يعرف فلا يكون مضافاً .

والأصل أن للضاف إنّه يكون اسماً بسبب كونه محكوماً عليه في المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافاً إليها في عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر السند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه الواضع ، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة :

(٦ - أوضع لاسالك ٢)

== الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ لِلشَّيْبِ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمْ أَصْنَعْ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ
 للوضع الثاني : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إبهامها ومشابهتها لأسماء الزمان في صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، ولصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله سبحانه (وأخرجهم من حيث أخرجوكم) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه براكم هو وقيله من حيث لا ترونهم) .

الوضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا في الوجود ، وبما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّامَا
 وقول الآخر :

بِآيَةٍ مُبْدِمُونِ اتَّخِلْ شُغْمًا كَأَنَّ عَلَى سَنَائِكِمَا مَدَامَا

للوضع الرابع : لفظ « ذو » التي بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية في قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو اللال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنها تعلم أن « ذو » التي بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيية خاصة ، وتعلم ==

يُحذفُ من الاسم^(١) الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر أو مُقدّر،

== مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية، وأيضاً فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إليها، وليس في «تسلم» ضمير يعود إلى «ذي» فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً بتسلم محذوفاً منك من ذلك أن «تسلم» فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب للفعل به، وإن حاولت أن تجعله ضميراً مجروراً بياء حتى يصير التقدير «أذهب بذى تسلم به» منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول، وأن متعلق الحرفين الجار للموصول والجار للعائد ليس متعدداً في المادة، ومن شرط حذف العائد المجزوء بحرف جر أن يتعد معنى الحرفين وأن يتعد متطعماً مادة، فكان فيا ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول للشهور.

(١) الذي يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجباً، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم للنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم للجنوع من الصرف كدراهم ودينارين ومصاييح ، تقول : دراهم زيد ، ودينارين بكر ، ومصاييح الطريق . وثانيها النون للمعوض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما للثني نحو «عصوان ، ورحيان ، ودرهمان» تقول : عصواك ، ورجلاك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع للذكر السالم نحو «مستوطنون ، وساكنون» تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها «ال» للعرفة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف متنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان للمضاف إليه مقترناً بال صرح أن تبقى ال في المضاف نحو «الستوطنة عدن» و«الساكنة مصر» ونحو «الضاربو زيد، والآخذو ماله» ونحو «الضارب الرجل» فأما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بال فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت «ساكن مصر وآخذ مالي» ولم يحز أن تقول «الساكن مصر ، والآخذ مالي» . =

كقولك في ثوبٍ ودرّامٍ . « ثوبُ زَيْدٍ » و « درّامُهُ » ومن نُونٍ تلي علامة الإعراب ، وهي نون التثنية وشبهها ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي كَبٍ)^(١) ، و « هُذَانِ أَثْنَا زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه ، نحو (وَالْمُغِيثِ الصَّلَامِ)^(٢) و « عَشْرُو عَمْرٍو » ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و (شَيَاطِينُ الْإِنْسِ)^(٣) .

ويُجَرُّ للمضاف إليه بالمضاف ، وفقاً لسيبويه . لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج^(٤) .

= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً ، وذلك ناء التأنيت بشرط ألا يقع حذفه في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى (وإقام الصلاة) وقال الشاعر :

إِنْ أَنْطَلِطَ أَحَدٌ الْبَيْنَ فَأَنْجِرْ دُوا وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
بحذف التاء من (إقامة) في الآية الكريمة ، وحذف التاء من « عدة » في البيت .

(١) من الآية ١ من سورة المد

(٢) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٣) في هذه السألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجعه للتأخرون كاترى في كلام اللؤلؤف - وحاصله أن المضاف هو الذى عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن للمضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابه وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثانى : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا

لأنجد لهذا الحرف الذى سنقدّمه متعلقاً بـ « به » .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « فِي » بقلة^(١).

(١) اعلم أولاً أن كون الإضافة تنجىء على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعاً لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي للاستعاق ، لأن الثوب مستعق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه للسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تنجىء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكر إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص في نحو « لجام الفرس » و « حصير للمسجد » و « فتايل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطاً عاماً ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبل هذا النوع في السكترة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطاً مؤلفاً من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض للمضاف إليه ، والثاني أن يكون للمضاف إليه صالحاً للاخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المحدود نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى القدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شهر أرض » .

وبل هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطاً ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، إما مكاناً نحو قوله تعالى (يا صاحبي السجن) ونحو قوله « عثمان سيد الدار » وقوله « قتيل المعركة » وإما زماناً ، نحو قوله =

وَصَاطِبُ التّي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظَرْفًا لِلأَوَّل ، نحو (مَسْكُرُ اللَّيْلِ)^(١) و (يَا صَاحِبِي السُّجْنِ)^(٢) .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بِمَعْنَى المضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمُ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن اتفقت الشرطان معا ، نحو « تَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلَامُهُ » و « حَصِيرُ الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلُهُ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمُ الْخَلِيسِ » أو الثاني فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يقيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلَامُ زَيْدٍ » وَتَحْصُصَهُ به إن كان نكرة ، كـ « غُلَامُ امْرَأَةٍ » ، وهذا النوع هو الغالب .

== تعالى (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كلمته (بل مكر الليل) وقولك « هذا عمل النهار » و « هذا عبث العبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذي أحب أن أنهك إليه هو أن الإضافة - عند القائلين بأنها على معنى حرف - قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلا قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولكون المضاف إليه في كل منهما ظرفا للمضاف يصح أيضا أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصّص المضاف دون تدرّفه^(١) ، وضابطه : أن يكون المضاف متّوَعِّلاً في الإيهام كعَدِّ ومثّل إذا أُريدَ بهما مُطلقُ المألّةِ والمقايِرة^(٢) ، لا كالكُلْهُمَا ؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَتَّوِيَةً ؛ لأنها أقادتُ أمراً معنويًا ، ومَحْضَةً ، أي : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف^(٣) صفة

(١) المراد بالتخصّص تقليل الشيع ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل الغلام الرجل وغلّام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعمين الذي تفيدُه الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعمين الذي تفيدُه الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصّص ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » اهـ .

(٢) مما هو متوَعِّل في الإيهام فلا تفيدُه الإضافة تعريفاً ولا تخصّيصاً : شبهك ، وتربك ، وضربك ، وخدتك ، ونحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لاتفيدُه تعريفاً ولا تخصّيصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشبهاً للضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معمولة .

فخرج باشتراط كونه وصفا المصدر المقدّر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة عَصَة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتَنِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَيَّدَتْ عَذُولًا =

== وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة ، خلافاً للرياشي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من التأخرين الجزولي وابن أبي الريع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً ، وهي على التفصيل أكثر ؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمر نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منجار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في اللفظ دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الخيل » و« عظيم الأمل » و« حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و« مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهة الاسم الفاعل .

تُشَبِّه المضارع في كونها مُرَاداً بها الحال أو الاستقبال ، وهذه الصفة ثلاثة أنواع : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبَ زَيْدٍ » و « رَاحِيقاً » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبَ الْقَيْدِ » و « مَرْوَحَ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنَ الْوُجْهِ » و « عَظِيمَ الْأَمَلِ » و « قَلِيلَ الْحَيْلِ » .

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تمريراً وَصْفُ الفكرة به في نحو (هَذِيكَ بِالْبَيْغِ الْكَتْمَةِ)^(١) ، وَوُقُوعُهُ حالا في نحو (ثَانِي عِطْفِهِ)^(٢) ، وقوله :

— ٣١٧ — * فَأَنْتَ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا *

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه السكاسة في آخر باب للفعول للطلق ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجَلِ *

اللفظة : « أنت » الضمير المؤنث للستر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء للمهحلة ، ومعنى هذا للركب الإضافي حديد القلب جرىء الجنان ، وقوله « مبطنًا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدًا » — بزنة عنق — معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقليل السكلان ، أو الأحق .

للمعنى : يقول : إن هذا القى — الذى هو تأبط شرا — قد ولدته أمه ذكى القلب حديد ضامر البطن خفيصه ، لا ينام الليل إذا نام السكلان .

الإعراب : « فَأَنْتَ » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخول «رُبَّ» عليه في قوله :

٣١٨ - * يَا رَبُّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *

== السند إليه لا محل له من الإعراب «به» جار ومجرور متعلق بأى «حوش» حال من الضمير المجرور محلا بالياء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و «الفؤاد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مبطا» حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالياء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «سهدا» حال ثالثة «إذا» ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون في محل نصب «ما» حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «نام» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «ليل» فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و «الموجل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة «نام ليل الموجل» في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله «حوش الفؤاد» فإنه أضاف الصفة للشبهة التي هي «حوش» إلى فاعلها ، وهو قوله «الفؤاد» فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالياء في قوله «به» ، وقد علمت أن الحاد في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله .

٣١٨ - هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَأَقِي مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا *

اللفظة «غايبنا» النابط : اسم فاعل من القبطه — بكسر فسكون — وهى أن يتخلى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتخلى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعمش : هو من القبطه وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لوبعد وحرَم «مباعدة» أراد بعدا عنكم «حرمانا» — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك «حرمت فلانا كذا أحرمه» — من باب ضرب — إذا منعه .

اللفظ : يقول لأحبابه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لكم وولوعى بكم ==

« ويتمنون أن لو كانوا في مكانى ؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزءاً منكم وكماء غرامهم ، وهم يحسبون أنى أناله منكم شيئاً من ذلك ، ولو أنهم وصلوا جبالهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تلييه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال اللعل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المتكلمين مفعول به ، وجملة الفعل للمضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التمذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباحدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر للبند الذى هو مجرور لفظاً برب .

الشاهد فيه : قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » للمضاف إلى ضمير المتكلم للعظم نفسه أو معه غيره ، رب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر التكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستند من إضافته إلى الضمير تعريفاً ؛ إذ لو استفاد لم تدخل عليه « رب » .

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضاربٌ زيدٌ » : ضاربٌ زيداً ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفْعَ الْقُبْحِ .

أما التخفيفُ فبحذفِ التنوينِ الظاهر ، كما في « ضاربِ زيدٍ » ، و « ضارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو المُقَدَّرُ كما في « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجَّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نونِ التثنية ، كما في « ضَارِبَا زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما في « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وأما رَفْعُ الْقُبْحِ ففي نحو « مَرَزَتْ بِالرَّجُلِ الْحَسَنَ الْوَجْهَ » ؛ فإن في رفعِ « الْوَجْهِ » قُبْحَ خُلُوِّ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يعود على اللوصوف ، وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مجزئاً وصف للتعدي ، وفي الجر تخلصٌ منهما ، ومن ثمَّ امتنع « الْحَسَنَ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ الرفع ، ونحو « الْحَسَنَ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ النصب ؛ لأنَّ السَّكْرَةَ تنصب على التمييز

وتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير مُحَصَّنة ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

فصل : تختص الإضافة انظريةً بمجواز دخول « أل » على المضاف في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بآل ، كـ « الْجَلْدُ الشَّعْرِ » وقوله :

— ٣١٩ — • شِفَاءً ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَائِمُ •

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، بقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الصَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :
 * لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى *

== برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَبَانَا يَوْمَ قَتَلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة : « أبَانَا » مضاه جملناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالتأثر . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش .
 المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم ثارات ، ودلنا منهم . فله عزيمة بمن كانوا قد قتلوه من قوما ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عجز أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قوما ، وإن القتل وأخذ الثأر إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبَانَا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأبَاء « قَتَلَى » مفعول به لأبَاء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دِمَائِهِم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضهير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم للقرن بأل لكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفاً .

٣٢٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَمَّا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسِيرَ وَالْقَتْلِ *

في اللفظة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر . و « أقبية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأسر » أصله « من الأسر » ، خذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَقْتَفِرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَهْرُ

أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيبَيْنِ نَقَضِيَ اللَّهُ فِي غَيْرِ مَا تَمَّ وَإِنْ رَعَيْتَ مِلْكَاشِحِينَ لِلْعَاطِسِ

أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أُنْسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أُنْسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنٍ لِلْفَارِزِ

أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول للغيرة بن حبناء :

إِنِّي أَمْرٌ حَنْظَلِي حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتِكَ وَلَا أَخْوَالِي الْعَوْقُ

أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذي الأصبع العدواني :

أَجْمَلُ مَا لِي دُونَ الدُّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأَمُورٍ فَأَنْصَدَعَا

أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب اللتي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَائِرِ لَهَا شُخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر

الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الخذف ، وهذا يدل على

أنه سائغ غير منكور .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبنى على الفتح لا محل له

من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر »

فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع

وعلامه رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أقبية » مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على

الثالثة : أن يكون مُضافاً إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

• أَوْدُ أَنْتِ لَسْتِ حَقُّهُ صَوْرُهُ • — ٣٢١

== الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما للوصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجهلة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لهما من الإعراب صلة للوصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بمجاوز « واقتل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفضى العدى » حيث أضاف الاسم للقرن بأل، وبألدي جواز هذه الإضافة كون اللضاف وصفا وكون اللضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .

٣٢١ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره للؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

• مَيِّ ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا •

القلة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما — المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده — من باب علم يعلم — إذا أحببته « المستحقة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومبادئ « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه وبإياه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

اللفظ : أنت — دون سائر الناس — التي تستوجبين خالدي بحبي وبني سودي . بما أودعك الله تعالى من معاسن ، وبما شغف قلبي بك ، وإنني لأمنحك هذه المية المحالصة وإن أكني على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ؟ فلا طمع لي في شيء مما يطمع فيه الحيون .

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالهزمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل ==

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنًى ، كقوله :

— ٣٢٢ — * إِنْ يَفْتِنَا عَنِّي السُّتُوْطِلَا عَدَنَ *

== مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستتعة » خبر للبتدأ الثاني مرفوع بالضمّة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة الابتداء الثاني وخبره في محل رفع خبر للبتدأ الأول « مني » جار ومجرور متعلق بقوله للمستتعة « وإن » الواو حرف عطف ، وللعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستتعة صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستتعة ؛ لكونه وصفاً مع كون اللضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٣٢٣ — وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، ومجزمه قوله ؛

* فَلَا تُفْتِنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمْ بِبَقِي *

اللغة : « يفتنيا عني » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « المستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والدال جميعاً - بلد باليمن ، وذكر في محيط البروز ابادي أنها جزيرة باليمن « بقى » التني : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يعني - بوزن رضى رضى .

الغنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عني ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فإتي دائم الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط . ==

الخامسة : أن يكون جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ للثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعْرَبُ بحرفين وَيَسْلَمُ فيه بناء الواحد وَيَنْتَمِ بِنُونِ زائدة تحذف للإضافة ، كما أن الثنى كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — * لَيْسَ الْأَخِيْلَاءُ بِالْمُضْنَى مَسَامِيهِمْ *

== الإعراب . « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بنيا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله بنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين - تخرجها على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإتنى » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلبق الأفعال والحروف عند اتصالها بياء للتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وياء للتكلم اسم إن مبنى على السكون في محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء للتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى أيضا « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « للمستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم للقرن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالاً على مثنى ؛ وفي قوله « بنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافضاً لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ *

(٧ - أوضح للمالك ٣)

== الفتحة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو) « بالصفى » المصنى : جمع مصغ ، وهو اسم الداعل من « أصنى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينصرف عنه « مسامعهم » السامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الأذان « الوشاة » جمع واش ، وهو القذى يسمى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

اللعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصنون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحمهم ، وعمل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضممة الظاهرة « بالصفى » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، للصفى : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامعهم من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وصحير القائمين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله للصفى السابق « ولو » الواو حرف عطف ، وللعطوف عليه محذوف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبنى على السكون في محل رفع « ذوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الحلقة عمن يصنى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير السلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « للصفى مسامعهم » حيث أضاف الاسم للقرن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لسكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها^(١)، كـ «الضارب زيد» و «الضارب هذا» بخلاف «الضارب رجل» وقال للبرد والرماني في «الضاربك» و «ضاربك»^(٢): موضع الضمير خفض، وقال الأخفش:

(١) سواء أكان للضاف إليه علما نحو «الضارب زيد» أم كان اسم إشارة نحو «الضارب هذا» أم كان اسما موصولا نحو «الضارب الذي كان عندنا أمس» أم كان ضميرا نحو «الضاربك» أم كان مضافا إلى معرفة نحو «الضارب غلامك» وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قالها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لا فرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها.

والجمهور يقتصرون في هذه للسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم للعرفة، لأن أم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرىاء بمقتضى هذا الأصل ألا نخير إضافة الاسم المحلى بأل لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلى بأل، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها لقاعدة المعلومة الفائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لا ينقاس» فافهم ذلك

وما هو جدير بالذكر هنا أن نحو «الضاربك» قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير مخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني تخريج على وجه ضئيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى.

(٢) تلخيص ما في هذه للسألة من مذاهب النحاة وتبليها نذكره لك فيما يلي:

اعلم أولا أن للضاف هنا وصف إما مفرد محلى بأل نحو «الضاربك» وإما مفرد مجرد من أل نحو «ضاربك» وإما متي نحو «الضاربك» وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو «الضاربوك» والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور.

ثم اعلم أن النحاة في هذه للسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول:

== القول الأول - وهو قول للبرد وللمازني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده محفوضا بإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر محفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك محفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو جموعا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهم في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثاني الحذف بإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيبويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » جئت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لسكان زيد مجرورا بإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا عما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يحز في الاسم الظاهر الجر بإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف المحلى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » جئت بالوصف مثنى أو جموعا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضاربا زيدا » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف للثني أو المجموع يجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يحيز أن يكون الوصف ==

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضَّارِبُوكَ » الوجهان .

مسألة^(١) : قد يكتسب المضافُ المذكورُ من المضاف إليه المؤنثُ تأنيثه ،

== مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون للتثنية أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب البرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضى أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة ال ليس في السلام ضرورة تدعو إليه ، فلكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجأ يلجأنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) جمل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون للمضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب على » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، وللضاف إليه معمولة ، ورفع التبعية كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون للمضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو * إنارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقي عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :
أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان للمضاف إليه ظرفا - نحو قوله تعالى : (تؤتى أكلفها كل حين حين ياذن ربها) وكقول الراجز :

= * أَنَا أَبُو الْكُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ *

وبالعكس ، وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

== ثانيا : الصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره :
(وسيعلم الذين ظلموا أي متقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَقَمْتُ لَيْلَى أَيْ دَيْنَ تَدَايَنْتَ وَأَيْ غَرِيمٍ لِقَتَا ضَى غَرِيمِهَا
وكقول مجنون بنى عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْخَيْنِ بَعْدَ مَا يَظْلُمَانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيعة أى يوم سفر لك ؟ » و « غلام أيهم أكرم ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغفر ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخرجات التى مر ذكرها :

• إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ •

يفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصيبكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .
للموضع الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خوى يومئذ) يفتح يوم فيها .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء كان بناؤه أصليا كالماضى فى محو قول النابغة .

حَتَّى حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمْ تَنْصَحْ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

أم كان بناؤه عارضا كالضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لَأَجْتَذِرَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا حَتَّى حِينَ يَنْتَضِينَ كُلُّ حَلِيمٍ

وسأأتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتمبها المضاف من المضاف إليه .

فن الأول^(١) قولهم : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِيهِ » ، وقراءةُ بَعْضِهِمْ :
(تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٢) ، وقوله :
٣٢٤ — • طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْسِي •

(١) يكتب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التانيث في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثله قولهم «قطعت بعض أصابعه» وقراءة الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف هذين المثالين ، وقولهم «جدعت أنف هند» وقول الشاعر ، ويلبس للجنون :
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَقَقْنِ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَازِ مِنَ الدَّمِ
ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .
الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم نجد كل نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةً فَتَزَكُنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرَاهِمِ
والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة المصدر كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذي الرمة :
مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيَّاحٌ نَسَفَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ الْفَوَاسِمِ
(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب المعلى ، وهذا الذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتعسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب الكبر والشيخوخة ، وهي قوله :

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنْفَهًا أَرْوَحُ مِنْ نَسْلِ النَّفْسِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْسِي طَوْنٌ طُولِي وَطَوْنٌ عَرَضِي =

اللقمة : « لا يحمل بعض بعض » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وإن قدميه
لا تستطيعان حمل سائر جسده « منقماً » ضعيفاً « النقص » بكسر النون وسكون
القاف - الشيء المنقوض مثل الجمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء
غير متماسك « أسرع في نقض » النقص هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والجبل
والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم في البناء وضد الإبرام في الجبل والعهد ،
وكفى بإسراع الليالي في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتي عليه السن المعتاد فيه ذلك ،
ويروى « مر الليالي » وهو مهورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالي أسرع »
ومن عادة العرب أن يلبسوا الحوادث إلى الليالي وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيَّرَ عَنْهُ قُبْرُهَا عَنْ قُبْرُجٍ جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا قَمَلَتْ بِكَ الْأَيَّامُ ضَامَتِكَ وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهذلي :

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بِيَدِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا يَبْنِي سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتداً مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالي »
مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرع »
أسرع : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث
المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى طول الليالي ، وستعرف
وجهه في بيان الاستشهاد ، وحجة أسرع مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر للبندأ
« في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نقض » نقض :
مجرور بنى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
للتناسب لياء التكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع ، ونقص مضاف وياء التكلم
مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالي أسرع » حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله :
« أسرع » على مذكر وهو قوله : « طول » والذي جوز ذلك كون الرجوع مضافاً =

ومن الثاني قوله :

٢٢٥ — * إِنَارَةُ التَّقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالتى الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَمَضِ السَّيِّئِينَ تَمَرَّقْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحر ، وأنشده في اللسان (ز ب ر) :

وَأَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيْمَاءَ لَيْسَ لِجَمٍّ زَبْرُ

وقول الفرزدق هام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَمْرُوقَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

٣٢٥ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه مصنوع ، وأنه لمض للولدين ، وهذا الذى ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، ومجزه قوله :

* وَعَقْلُ عَامِي الْمَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا *

اللغة : « إنارة » هو فى الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء « العقل » هو الفريزة التى بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للجهول — إذا ذهب نورها وزال ضوؤها باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع — بفتح الطاء وسكون الواو — أى الطاعة والانقياد ، والهوى — بفتح أوله مقصوراً — شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه للوبقة .
للمنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه ضئف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر اللبتأ مرفوع بالضمة =

وَيَحْتَمِلُهُ (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ^(١) ، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر للمبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنورا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لمرجه - كون الرجح مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت في ذلك قول الآخر :

رُؤْيَاُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْسَرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِ
فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤية » الواقع مبتدأ ، وهذا للمبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو توله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) ن : آية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء في تخريج هذه الآية الكريمة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً في رسالة صنفها في هذه الآية خامسة ، وقد نقلها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، ونسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله ولا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازي ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازي يبيح تذكير الفعل للسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هُنْدٍ ، ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٍ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمٌ لمرادفه^(١) ، كـ « لَيْثٌ أَسَدٍ » ولا موصوفٌ إلى

== المجازي ، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثاني : أن تذكر قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .
والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه للذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره القراء .

التخريج الرابع : ما ذكره للؤايف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل للذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .
(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاء تعريفه بنفسه ، وفي دعوى تخصيصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا محصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيص ، ومعنى كونه يتعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو محصص ، وإلا ما كانت نفسه معرفة ولا محخصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في السافس نسج البصريين قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف اللعينين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى القلب ، ==

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٍ »
 فإن مُسَمِّعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّلُ .
 فمن الأول قولهم : « جاءني سَمِيدٌ كَرَّزٍ »^(١) ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول
 المُسَمَّى وبالتالي الاسمُ ، أى : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم ^(٢) .

= وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة- ومثي ورد عن العرب
 في الكلام المنور لم يكن بد من قوله ، وسلكوا- مع هذا السماع- طريقاً من القياس
 حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَيْمِ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّتًا

والأصل في العطف أن يكون العطف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في
 العطف أن يتركوا الأصل ويمطفوا أحد للترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على
 باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب الكوفيين
 فجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما أتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة
 أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل
 من القسم الثالث الذي استعده وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،
 وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة للمسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله
 بمعنى خرج الراعى الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز
 الجمل - دحرجته .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على
 التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالتالي الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »
 و « ذهبت ذات عشة » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتنا صاحب اسم هو صباح ،
 ومدة صاحبة اسم هو عشة ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما
 يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ =

ومن الثانى^(١) قولهم : « حَبَّةُ الْحَقْمَاءِ » ، و« صَلَاةُ الْأُولَى » ، و« مَسْجِدُ الْجَامِعِ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَقْمَاءِ ، و« صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى » ، ومسجد المكان الجامع .

كما لو قلت : « جاءنى سعيد كرز » أو قلت : « يا سعيد كرز » فإن المجهى إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول : « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يوم ذلك ، هم الذين قالوا : إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال : « ويرده النظر وقولهم هذا يحى عينان » (انظر الجزء الأول ص ١٣٢) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل : حبة حقماء ، و« صلاة أولى » ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة لفظ الأول كاترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه ، فيسكون تقدير المثال الأول : حبة البقلة الحقماء ، بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى : صلاة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث : مسجد المكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث^(١) قولهم : « جَرَدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحَقُ عَمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُجَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : قىء جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَحَقٌ من جنس العمامة .

فعل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَامٌ » و « ثَوْبٌ » .

ومنها ما يتمتع بإضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أى من اللوصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام^(٢) .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خاتنة الأعين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخاتنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا نَحْمِيكَ يَا سَلْمَى فَحَيِّتَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَسَكْرَتِهِ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَادْعِينَا
فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سرادة كرام القوم » سرادة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف يدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالماض ، وحيث تكون الإضافة على معنى من التى لبيان الجنس ، فتقدير الثالثين اللذين ذكرهما المؤلف : شئٌ جرد من جنس القطيفة ، وشئٌ سحق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذى أشرنا إليه ، وبمحرف الجبر الذى أصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بليت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذ ما أشبهه بالحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة انتقارها إلى مفرد يعين المراد منها ، وتضاف هى إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بعض » و « أئمة » ، قال الله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)^(١) و (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢) و (أَيُّهَا مَا تَدْعُوا)^(٣) ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَافُ للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبضاً يجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء النوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجواز قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بشير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة وقد ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة للويه ، وذهب أبو بنى الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربما » مثلاً ، وما حيشد نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد للمضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد للمضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه مهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأمل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه مهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والضرر، نحو «كَلَّا» و«كَلَّمَا» و«عِنْدَ» و«لَدَى» و«فُصِّرَى»
و«سَوَى»، وما يختص بالظاهر، كـ «أُولَى» و«أُولَاتٍ» و«ذِي»
و«ذَاتِ»، قال الله تعالى: (تَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ) ^(١) (وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ) ^(٢)
(وَذَا الثُّونِ) ^(٣) و(ذَاتَ بَهْجَةٍ) ^(٤)، وما يختص بالضرر، وهو نوحان :
ما يُضَافُ لكل مضر، وهو «وَحَدَ» نحو: (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ) ^(٥)،
وقوله :

• ٣٢٦ — وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ •

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله :

• لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ •

اللغة : « لم يك شيء » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في
بحث لما من المتى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنقي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما
كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت
من النقي المنقطع لو كان الرجز قد قال • لم يك شيء يا إلهي معك • وعنه أيضاً :
وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان قبلك ، واعترض بأن
هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذ مطلقاً عنها :
أى لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن
مالك ؛ لأن القبلية عمالة في حقه سبعانه ، فصينت المية ، فالمتى لم يك شيء يا إلهي
معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم ، انتهى ، ويدل لكون القبلية بمعنى المية مقابلاتها
بقوله وحدها ، فتدبر .

قال أبو رباح : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في النفي بما أن يكون مستمرا إلى حال التكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتهاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول المزمق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَلَا فَأَذْرِكُنِي وَلَنَا أَمْرٌ زَقِ

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما معنى لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التكلم كما في قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منى عن ذكرها عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتهاء عنه إلى وقت التكلم ، وقد يكون نفى مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئا مذكورا) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في الكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للنفى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالنفي عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التكلم ، وابن هشام اعترض هذا التعليل في النفي وقال في شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد في كان التى معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء في الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قيدا في الفعل النفي بلم ، بل نجعل الفعل مطلقا عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيسكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى : لم يكن معك شيء أصلا في الزمان الماضي ثم صار معك في الوجود شيء ، وكلهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ - وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحْدِي

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبني على السكون في محل نصب متعلق بكان النافصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفاً ، والتقدير: كنت موحوداً ، وجملة كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحدك » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحدك » حالاً من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد - أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفي وجزم مبني على السكون لاجل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لاجل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة للآتي بها المناسبة بإاء التكلم ، وهو مضاف وإاء التكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قبلك » قبل : ظرف متعلق بك ؛ فإن جعلت بك فعلاً ناقصاً فشيء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدك » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .
٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من النسخ ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَصْبَحْتُ لَا أَجِلُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَيْعِيرِ إِنْ قَفَرَا
وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأُخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا =

== يقول هذين البيتين وقد طالت سنة وأصابه ضعف الكبير ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير القائب العائد إلى الذئب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فطين الأول منها فعل الشرط والثاني منها جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « مررت » مر : فعل ماض فتل الشرط مبنى على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وجاء للتسكيم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير التسكيم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التسكيم منع من ظهورها للنسبة ، ووحد مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والطر » الواو حرف عطف ، وللطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدي » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير التسكيم .
فقد هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضاهر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على المغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير التسكيم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير الفرد وضمير الثني وضمير الجمع .
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو =

وما يختص بضمير المخاطب ، وهو مصدر مُثَنَّى لفظاً ، ومعناها التكرار ، وهي « كَيْبَيْكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَعْدَيْكَ » بمعنى إسماعداً لك بعد إسماعداً ، ولا تستعمل إلا بعد كَيْبَيْكَ ، و « حَنَّاكَ » بمعنى تَحَنُّناً عليك بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَّالِيكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ، و « هَذَاذِيكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إسرَاعاً بعد إسرَاعٍ ، قال :

== مصدر اختلفوا إله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، فمنهم من حكى « وحده يحده وحداً » مثل وصفه وصفه وصفاً ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ، ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخزولة والأبوة والبنوة ، وبعبارة سيويه التي أقرناها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوجد - عنده - نائب مناب لإيجاد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراد ، أى في حال انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف يكون انتصابه على الظرفية ، وأشباه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضمنية ثم أعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجعلت « وحده » حالا ، فهل هو حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد وحده » أنك أقررت بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه حال من المجرور بإلباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه منفرداً ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطرافه في كل الأمثلة التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أقررت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن السليدين مجمعون على أن هذه العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلها « وحده » وهذا لا يتم إلا على المعنى الذي ذكره الخليل .

— ٣٢٨ — * ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا *

وطاعله وعامله كَبَيْتِكَ من معناهما ، والبواقى من لفظهما .
وتجوزُ سبويه في « هَذَاذِيكَ » في البيت ، وفي « ذَوَالَيْكَ » من قوله :

٣٢٨ — هذا الشاهد من أرجوزة السعاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف التميمي ،
والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وهذه قوله :

* يُخْمِضِي إِلَى عَاصِي الرُّوقِ النَّضْضَا *

اللمة : « ضَرَبَا هَذَاذِيكَ » أى : ضَرَبَا يَهْذُ هَذَا وَيَهْذُ هَذَا ، وقيل في تفسيره :
يهْذُ هَذَا يَهْذُ هَذَا - أو معناه ضَرَبَا سَرِيعَا فِيهِ إِسْرَاعٌ جَدَّ إِسْرَاعٍ ، وقوله « وَطَعْنَا
وَحَضَا » أى : طَعْنَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْفِذْ . وقيل : هو بعكس ذلك ، أى
الطعن الذى لا يصل إلى الجوف ، ولعله من الأضداد ، أى الألفاظ التى يستعمل كل
واحد منها فى معنيين متضادين ، وقيل : معنى وَخَضَ التَّعْرِيشُ « عَاصِي الرُّوقِ »
المرق الذى يسيل ولا يرقأ ، ويجمع على عَوَاسٍ « النَّضْضَا » بفتح النون وسكون
الحاء المهملَة وآخِرُهُ ضَادٌ مُجَمَّةٌ - هو اللحم المكتنز ك لحم الفخذ ، كَانَ الطعن يمزق
أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم التى يسيل منها الدم بلا انقطاع .

الإعراب : « ضَرَبَا » يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف : أى نَجَزِيهِمْ ضَرَبَا . بدليل أن قبله * نَجَزِيهِمْ بِالطعنِ فَرَضَا فَرَضَا * والثانى :
أن يكون مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف ، وتقديره : اضْرَبْ ضَرَبَا « هَذَاذِيكَ »
مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً أو أسرع
إسراعاً ، منصوب بالياء المتوَحَّح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف
إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وَطَعْنَا » الواو حرف مطفف مبنى على الفتح لا محل
له من الإعراب ، وَطَعْنَا : معطوف على ضَرَبَا منصوب بالفتحة الظاهرة . « وَخَضَا »
نعت لَطعنِ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هَذَا ذِيكَ » حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب ،
وهو مفعول مطلق لفعل من معناه : أى أسرع هَذَاذِيكَ ، وليس يصح أن يكون حالاً ،
خلافًا لسبويه ، كما قال المؤلف ؛ لما سذكركه قريباً .

— ٣٢٩ — * دَوَّالِيكَ حَقِّي كُلُّنَا غَيْرُ لَايْسِ *

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سميم عبد بنى الحساس ، والذي ذكره المؤلف
عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شَقَّ بُرْدُ شُقِّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ *
وأنشده سيويه (١ / ١٧٥) ولكنه روى عجزه هكذا :
* دَوَّالِيكَ حَقِّي لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَايْسُ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بُيُوتِنَا ظِلَاءَ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ السَّكَانِيسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَّقْنَا مِنْ رِدَاءِ مُنِيرٍ عَلَى طِفْلَةٍ مَكْمُورَةٍ غَيْرِ هَانِيسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَطْفُرُوا بِنَا يَسْكُنُ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِيسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثاني من هذه الأبيات يلقبه
بيت الشاهد مع تضيير في بعض الألفاظ .

اللقبة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المصفر ، صبير بن
يربوع « السكانس » جمع مكلس ، وهو السكان الذي يكلس فيه الظبي : أى يستتر
« منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة
« مكسورة » بمثلة الساقين « هانس » هى التى فات سن زواجها ولم تزوج « إذاشق
برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه
وشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشىء ، وهى النأوية ، وهى تعاور الشىء بينك
وبين عيرك قال الأعمى : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب
استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للودة ، ١ هـ .
وقال الجوهري تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب
صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تاهجرا . ١ هـ .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالِية بتقدير فعله مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَازِينَ — أَيْ مُسْرِعِينَ — ضَمِيفٌ^(١)

« شق » فعل ماض مبني للسجول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضمة الظاهرة « شق » فعل ماض مبني للسجول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير القائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « دوايك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه إياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للسكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مفتي ، وهو مضاف وكاف مخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف ولا بس « مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دوايك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لا سذكه .
(١) حاصل ما ذكره للؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دوايك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يميزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فعنى « دوايك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشق ، وتقدير « دوايك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هازين ، وقد رد للؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تنيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالا ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالا ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل جميته في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن الصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غائب كونه
مفعولا مطلقا .

ونجوزُ الأعم^(١) في هذا ذيك في البيت الوصفية مردودُ لذلك .

== قوله تعالى : (ارجع البصر كرتين) وإذا قد ورد وقوع للصدر الدال على التكرار
مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالية
لئنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في
هذا للوضع .

(١) أحرب الأعم الشتمى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك »
صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ،
ولا توصف النكرة بالعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نمت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف
في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك
وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أوما إليها للمؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير النية - وإن كان ذلك شاذاً - نحو
« لبيه » وللأسم الظاهر نحو « لبي يدي مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به
إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن
نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أنا علمنا أن هذه الألفاظ متناه لفظا ، ووجدنا العرب حين وصلت
بها كاف الخطاب قالت : « دوايلك » و « حنانيك » فحذفوا النون التي هي بدل في اللفظ
عن توين المراد كما يحذفونها من كل مثني عند الإضافة نحو قوله تعالى : (ثبت بدا
أبي لهب) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة الراد به للثني
في نحو « ذانك » و « تانك » فلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف للتعق
به ، ولزم أن تكون الكاف حرفا ، كما علمنا من حذف النون من « دوايلك »
وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلقون الكاف الحرفية
بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذاذك وتانك ، ==

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف لجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردودٌ أيضاً ؛ لقولهم « حَنَانِيَّةٌ » و « آتَى زَيْدٌ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلَحَقُ الأسماء التي لا تُشَبَّه الحرف .
وَشَدَّتْ إضافة آتَى إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

== ومثل الضائر في نحو « إياك » ولم نجد لهم الحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف ، ولا شك أن « دوايك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئا يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيبويه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها) .

فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دوايك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن تقول لك : هي أولا في محل جر بإضافة المصدر للثني إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر أنهى في محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعول للمصدر فهي في محل نصب .

فإن قلت : وهل اعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا نرى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نازمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « ليك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعادا متكررا ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول مخاطبه : تحنن على وارفق بي ، فالكاف للسائل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للثمان :

أَبَا مُزْدِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

— ٣٣٠ — * لَقَلْتُ بَيْتِي لَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبه إلى قاتل معين ، وقد استشهد به الأحموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله :

إِنْكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونٍ

اللفظة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : المتمد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن مخاطبه : إني لا أتاخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنى المراقيل مهما عظمت عن تلبية نداءك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » : إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » : دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » : نمت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » : اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « ليه » : لي . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أجبتك إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « لمن » : اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

— ٣٣١ — * فَكَيْيْ فَكَيْيْ يَدَيْ مِسْوَرِ *

== من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ليدعو مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « ليه » حيث أضيف فيه « لى » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيديوه التي لم يعرفوا لها قتالا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعراي من بنى أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأثنوي (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف محجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِيَا نَابِيْ مِسْوَرًا *

اللمعة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثته « نابی » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لى » أجاب بقوله ليك « لى يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعأؤه كلا دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذى نزل بي قلباني ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت ==

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفرد^(١)، وأصله كَبًا ، فَقَلِبْتَ ألفه ياء
لأجل الضمير ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابنِ النّاطمِ إنَّ خلافَ يونسَ
في كَيْبِكَ وأخواته وَمَمَّ^(٢) .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

= «نابى» ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون
لوقاية ، وياء التّكلم مفعول به لناب «مسورا» مفعول به لدعوت «فلي» الفاء عاطفة ،
وابى : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور «فلي» الفاء
عاطفة ، لى : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و «يدى» مضاف
إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة
لأنه مثنى ، وهو مضاف و «مسور» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله «فلي يدى» حيث أضاف «لى» إلى الاسم الظاهر ، وهو
قوله «يدى» ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن «لى» اسم مفرد على وزن فعلٍ - بفتح فسكون
- وأن الله انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف «لدى» وألف «على»
الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول «لديك» و «عليك» ووجه الرد من
هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لكنت تبقى ألفا
حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف «لدى» وألف «على»
تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى
(وَأَلْيَا سِيدَهَا لَدَى الْبَابِ) وكما في قوله سبحانه (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ) فلما وجدنا
ياء «ليك» على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست
كألف لدى وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى «كتايك» و «كتابى زيد»
تسكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كذا .

(٢) يعنى أن ابن الناطم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛
لأن خلافه في لييك وحده .

« إِذٌ »^(١) ، و « حَيْثُ » ، فأما إِذٌ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(٢) (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٣) ، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به ؛ فَيَجاء بالتثنية عوضاً منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٤) ، وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَاسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » وربما أُضيفت إلى المفرد ، كقوله :

— ٣٣٢ — * بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ نَى الْعَمَائِمِ *

ولا يُعَاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إِذٌ بإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إِذٌ إليها أن يكون خبر المبتدأ فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) أو معنى كقوله سبحانه (وَإِذْ يَرْغَبُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ) وقد اجتمع في قوله تعالى (إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْهَا فِي الْقَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ) إضافة إِذٌ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماضٍ ، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* وَنَطَمَتْهُمْ حَيْثُ الْكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعنهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث السكلى » أراد في أجوافهم ، فهو كناية عن موصوف ، كما في قول الآخر « بحيث يكون الخوف والوجد والحقن * أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف » ييضُ جمع أبيض ، وأراد السيف « للمواضي » جمع ماضٍ ، وهو المافذ في ضربيته =

« حيث لى العائم » العائم : جمع عمامة ، وهى ما يعصب على الرأس ، ولها :
لها طاقة بعد طاقة ، وللمراد بحيث لى العائم الرأس ، وهو نظير ما سبق فى
« حيث الكلى » .

الإعراب : « ونطعنهم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
نطعن : فعل مضارع مرفوع لاتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون
فى محل نصب « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بنطعن ، وحيث
مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد فى البيت « بعد »
ظرف متعلق بنطعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى
على السكون فى محل جر « يبيض » جاز ومجرور متعلق بضرب ، ويبيض مضاف
و « للواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل
« حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم فى محل نصب ، وحيث مضاف و « لى »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العائم » مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العائم » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ،
وفى صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح بالدلالة فإنه أضاف « حيث »
إلى « الكلى » فإن زعمت أن قوله « الكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف
تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإنى أقول
لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت فى العجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ،
والترم أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال فى
الصدر أقرب ؛ إذ لا يانزم عليه تسيير فى ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لا يجرى ما ذكرناه فى صدر البيت ..

ومنها ما يختص بالجل الفلمية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها^(١) ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأخفش والكوفيين^(٢) ، نحو (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ)^(٣) ، وأما نحو (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(٤) ، فمثلُ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٥) ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — * إِذَا بَاهِلِي تُحْمَتُهُ حَفْظِيَّةٌ *

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني . وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعنى من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبارة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل للماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ السعاة سيويوه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره . (٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) وقوله (إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ) وهاتان الآيتان مؤنثتان بتقدير فعل مماثل للفعل للماضي مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة للماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه (إِذَا تَلَى عَلَيْهِمْ يُحْزَنُونَ) وقد يكون الشرط بصيغة للماضي والجواب بصيغة للمضارع نحو قوله تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) وقد يكون الشرط بصيغة للمضارع والجواب بصيغة للماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا تَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ صَمِعْنَا) وقد يكون الشرط بصيغة للماضي والجواب بصيغة للأمر نحو قوله جل شأنه (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لَعْنَتُهُنَّ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مالها ، وستعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب اليني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

== وأنشد في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره للؤلؤف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرَعُ •

الفتة : « باهلى » أراد رجلا منسوبا إلى باهلة ، وهى قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكرم الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ : يَا بَاهِلِيْ عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا النَّسَبِ
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهُ عِبْدَهُ لَهُ فَتَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهى قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى ليقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « اللذرع » هو بضم الليم وفتح الدال للمجعة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذى تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « باهلى » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير القائب العائد إلى باهلى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة للبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه للعتبر عند اللؤلؤف فى هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف فى هذا البيت كان واسمها كما فى البيت الآلى لكان قوله « باهلى » مبتدأ أول مرفوعا بالضمة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى باهلى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة للبتدأ وخبره المقدم عليه فى محل رفع خبر للبتدأ الأول ، وجملة للبتدأ الأول وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أى الحال والشأن - باهلى تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآلى : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن ==

فعلی إضمار «كان» كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

٣٣٤ - * ... قَهَلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

== يقدر المحذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سذكروه هناك . «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولد» مبتدأ مؤخر ، وجملة البتداء وخبره في محل رفع صفة لباهلى «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد «فذاك» الفاء واقعة في جواب إذا ، وإذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لأعمل له من الإعراب «للذرع» خبر للبتداء مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة هذا للبتداء وخبره لأعمل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجزامة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله «إذا باهلى» فإنه على تقدير «إذا كان باهلى تحته حنظلية» من قبل أن «إذا» لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا ، فباهلى : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحنظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة البتداء والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون «باهلى» فاعلاً للفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (وإن أحد من الشركيين استجارك) لأن في الآيتين فضلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فأعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبه إلى قائله ؟ فقليل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالحنوف ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينية ، وقيل : هو لقصمة بن عبد الله النشيري ، وقد نسبه ابن جني إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولي ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو يتأمة مع بيت تال له هكذا :

وَبُذِّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، قَهَلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَى فَتَبَقَتْنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا =
(٩ - أوضح السالك ٢)

== اللفظة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فذلك عدى الفعل بالباء كما عدى الوصف في قوله تعالى : (وإني مرسله إليهم بهـدية) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْفَؤَادُونَ ، مَا قُتِلَ عِندَهُمْ

يَقُولُ ، وَلَا أَرْسَلُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فذلك عدى الفعل بالباء « الجاه » للزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » نداء : فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء للتكلم نائب فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وهو للمفعول الأول « ليلي » مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث للسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نداء الثالث « بشاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، هـ : حرف تخفيض مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيها » شفيح : خبر للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أي الحل والشأن - نفس ليلي شفيها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها للاستدراك في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذ » أو « إذا » — في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي^(١) — فإنه بمنزلة ما فيها أيضاً فإن إليه ؛ فلذلك تقول :

== وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلي » فاعلا بفعل محذوف أى : فهلا شغعت نفس ليلي ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شغيعها » خبراً مبتدأ محذوف ، والتقدير : هي شغيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلي » فإن قوله « نفس ليلي » مبتدأ ، وقوله « شغيعها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هي (أى : القصة) نفس ليلي شغيعها » وإنما لم نحصل « نفس ليلي » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شغيعها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلي » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذي من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثاني : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم نجوز في هذا البيت إلا وجهاً واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسرف في هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التي لا يلبها إلا الفعل .

فإن قلت : فإني أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية السلام وتوكيده معناه ، وهذا الرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً لفترض المآتي به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسم زمان مبهم لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضي ، وقوله « أو لما يأتي » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ،

« جِئْتُكَ زَمَنَ الْحِجَاجِ أَمِيرٌ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحِجَاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتَيْكَ زَمَنٌ يَقْدُمُ الْمَاجُ » ويمتنع « زَمَنُ الْمَاجِ قَادِمٌ » لأنه بمنزلة إذًا ، هذا قولُ سيويوه ، ووافقهُ الناظم في مُشَبِّهِه إذ دون مُشَبِّهِه إذًا ؛ مُتَحَبِّجًا بقوله تعالى : (يَوْمَ نَحْمِلُ الْثَّأْرَ يَفْتَنُونَ)^(١) ، وقوله :

• وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ^(٢) •

== فإن «إذ» اسم للزمان المبهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المبهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المبهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتَيْكَ زَمَنَ الْحِجَاجِ أَمِيرٌ ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .

(١) من الآية ١٣ من سورة الدَّارِيَات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه (يوم م بارزون) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مبهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكربتيتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيويوه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المبهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما زل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي » يريد أننا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المبهم ، لأننا نزيد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبّر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تسكون الآيتان من موافق «إذ» في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي ، وتقدم ذكره في باب كان وأخواتها ، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

• يَمْحُنْ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ •

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة البتداء والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه للمستقبلُ لتحقيقِ وقُوعه منزلةً ما قد وقع ومضى .

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء حتملاً عليهما^(١) ، فإن كان ما وليه قَمَلاً مَبْنِياً ، فالبناء أَرْجَحُ للتناسب ، كقوله :

— ٣٣٥ — * طَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

= لا مهمة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيويوه لا يميز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخرِيج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبهاً لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبهَا الحرف في الافتقار التأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف للهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظراً إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حملاً على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حيثئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف للهم للضاف إلى جملة هي الجملة على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف للهم للضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف ونزول الافتقار العارض منزلة الافتقار للتأصل الذي أوجب البناء لإذ وإذا والموصولات ، ولما كان هذا الافتقار عارضاً وليس أصلياً كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منطوق فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منطوق فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة للضاف إليها إذا كان صدرها مبنيًا قوى الشبه فلها كان البناء في هذه الحالة أرجح .

— ٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديباني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

=

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• فَقُلْتُ: أَلَمْ تَصْنَعْ وَالشَّيْبَ وَازِعُ ؟ •

القة : « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : (على حين غفلة)
 « عابت المشيب على الصبا » تقول : عابت فلانا على كذا ، إذا لته على فعله وأنت
 ساخط على ما كان منه ، وللشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،
 والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والليل إلى الهوى « ألما » الهمة في هذه الكلمة
 للانكار ، ولما : حرف دال على التثني مثل لم ، لكن يتفارقان في أن مدخولا متوقع
 الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة
 على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده
 « أصح » مضارع مبدوء بهمة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال
 غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازرع » اسم فاعل فعله « وزع بزح » مثل وضع
 بضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويؤى « ألما تصح والشيب وازرع » بناء المضارعة
 الدالة على الخطأ ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين » ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بـ « على » ، والجار والمجرور متعلق بـ « مكثت » المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأبسب ، أو بردها « عاتبت » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكسّم فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « للشيب » مفعول به لعائب منصوب بالفتحة الظاهرة « على العبا » جار ومجرور متعلق بـ « عاتبت » « ولت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكسّم فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألا » المحمزة حرف دال على الاستفهام للقصود به الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفى وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم ولما علامة جزمه حذف الواو الواضحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، انشيب : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وأزع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

— ٣٣٦ — * عَلَى حِينَ يَنْتَضِبْنَ كُلِّ حَلِيمٍ *

== للبتداء وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير للسيف وجوبا في « أصبح » .
 الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريبا .
 ٣٣٦ — لم آف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَا اجْتَذِبْنِ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا *

اللمعة : « لأجذبن » هو مضارع مقترن بلام القسم وتون للتوكيد الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده نحو نفسه « تحلما » النعم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والراد بالحلم الذي يتكلفه النزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصين » فسر العيني والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصينت فلانا ؛ إذا عددته في الصبيان ، وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يعلن به إلى الصبوة والهمم ، وتقول : أصبت للراة الرجل ، وتصبته ، واستصينته ، إذا أمأته إلى دواعي الصبوة والهمم « حلیم » الحلیم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ، تنسما للعقل والحسنة ، في الوقت الذي لمن فيه من اللبنة ما يعلن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجذبن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجتذب : فعل مضارع مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للتوكيد حرف مبني على السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير العائيات مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأجذب I قلبى « قلب : مفعول به لأجذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبله ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقلب مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب ==

وإن كان فعلاً مُثَرِّباً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين^(١)
 وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم براءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ)^(٢)
 بالفتح ، وقوله :

• عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ • — ٣٣٧

== بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبنى على السكون لاعل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر بعلی ، والجار والمجرور متعلق بأجتنذب «يستصين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبنى بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في اللصاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من اللصاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب إضافته إلى الفعل للمضارع المبنى لاتصاله بنون النسوة .
 والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملة فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبنى بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملة فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبنى لا بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بنى بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتداً أهرّب ، ومن بنى فلان يفندا

ومعنى «لن يفندا» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتداً وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة اللأفة .

٣٣٧ — ولم أعر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

فصل : مما يلزم الإضافة * كَلَّا ، و « كَلْتَا » ولا يُضَافَانِ إلّا لما استكمل ثلاثة شروط :

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلِيمَى *

القاعدة : « التواصل » للواصلة وترك القطيعة والمجر « غير دان » ليس قريباً .
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي ، مبني على السكون في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل للماضي وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير : تذكر ما تذكره « من سليمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما للموصولة .
والنفي : تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر مبني على السكون لا عمل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلی وعلامة جره السكرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهي محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة « غير » خبر للبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلی ، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد بينى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن المذهل الفزاري :

أَلَمْ تَعْلَمْ - يَا عَمْرُوكَ اللَّهُ - أَنِّي

كَرِيمٌ ، عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التَّمَرِيفُ^(١) ؛ فلا يجوز « كِلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للـكُوفِيِّين .

والثاني : الدَّلَالَةُ على اثنين^(٢) ، إما بالنص نحو « كِلَاهُمَا » و (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)^(٣) أو بالاشتراك نحو قوله :

— ٣٣٨ — * كِلَانَا غَيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ *

(١) إنما اشتهر بها تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على تأكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يميزون تأكيد النكرة سواء أئاد توحيدها أم لم يند ، فأما الكوفيون فإنهم يميزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على تأكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب للعرب واللبى أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناهما مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق للمؤكد في الأفراد والثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره للؤلؤف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَتَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَعَانِيَا *

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبا ناساً نسباً إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثُ فَإِزْمَ فَضْلُ بَرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ سَكُنْتَ كَلِيَا

وهو روى أبو علي القتالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسائر بن هيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزبادة أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفُ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْفَنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أَحْتِمَالِيَا

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحَّ قوله :
 ٣٣٩ - « إِنِّ لِلْخَيْرِ وَلِالشَّرِّ مَدَى وَكَرِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِلٌ »

== بالثنى ، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أختى : مجرور بمن وعلامة جره الياء نابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بغنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلانا » حيث أضيف لفظ « كل » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : ويرى بعض سنى الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتسكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الربيعى أحد شعراء قريش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشقى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .
 اللغة : « للذى » غاية الشيء ، ومنتهاه « والوجه » الجهة « الفيل » بفتحين - المحبة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب يصوب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللاشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لاشر : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم « إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التواء ==

لأن « ذا » مُثَنَّى في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لَا فَارِضَ وَلَا بَكْرَ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(١) أى : وكلا ما ذكر ، وَبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة ؛ فلا يجوز « كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو » فأما قوله :

— ٣٤٠ — * كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا *

فن نَوَادِر الضرورات .

== الساكين منع من ظهورها التندر « وكلا » الواو حرف عطف مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب . بنى على التثنية لا محل له من الإعراب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظا ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه مثنى في المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر . (١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره للؤلف

هنا هو صدر بيت من البسيط ، ومجزه قوله :

* فِي النَّائِبَاتِ وَالْإِمَامِ اللَّيْلَاتِ *

اللقبة : « خليلي » الخليل : الصديق الذي يواذك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلاك « واجدي » اسم فاعل مضاف لياء للتكلم « عضدا » هو الذي يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه ، مجاز « إمام » مصدر ألم - بتشديد اليم - أى : نزل ، والملمات : جمع ملة ، وهي النازلة من نوازل الدهر ، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديق لي جدان من العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التي لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء ، وبحيى الوفاء .

==

ومنها «أى» وتُضاف للكسرة مطلقاً؛ نحو «أى رَجُلٍ» و «أى رَجُلَيْنِ» و «أى رِجَالٍ» وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو (فَأَيُّ النَّارِيقَيْنِ أَحَقُّ)^(١) أو مجموعة نحو (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا)^(٢) ولا تُضاف إليها مفردة

الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وخليل» الواو حرف عطف مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخى، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «عضدا» حال من ياء التثنية في «واجدى» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين «في النابيات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإمام» الواو حرف عطف مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب، إمام: معطوف على النابيات مجرور بالكسرة الظاهرة. وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخى و خليل» حيث أضاف لفظ «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة. ومثل هذا الشاهد قول الآخر.

كِلَا الضَّيِّقَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيِّفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمَتَى وَالْأَمْنِ فِي الْمُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشتراط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداها على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت، فأما ما دللنا عليه فشكل غائب في الإعراب. وقد أجازوا أن يقال «بين زيد وعمرو» كما أجازوا أن يقال «اشتراك زيد وعمرو» ولا فرق بين هذين الاستعماليين وما فيه السلام.

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

إلا إن كان بينهما جمع مُقَدَّر، نحو «أى زَيْدٍ أَحْسَنُ» ؛ إذ المعنى أى أجزاء زيد أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو^(١) كقوله :
 ٣٤١ — * أَيْ وَأَيْكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ *
 إذ المعنى أَيْنَا .

(١) ستكون «أى» فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى «أى» للكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به المؤلف للتشيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظى «أى» مضافا إلى ضمير للتسكيم كما فى البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم السيوطى - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير للتسكيم كما فى البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان اسما ظاهرا نحو «أبى وأى زيد أفضل» وعلى هذا لا يصح أن يقال «أبك وأى زيد أعلم» ولا أن يقال «أى زيد وأى خالد أفضل» واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز وللدار على تكرر المعرفة ، وإنما يجب تكرار أى فى نحو «أبى وأبك» وفى نحو «أبى وأى زيد» لأن المطف على الضمير المجرور يكون بإعادة ما جر الضمير المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعتز لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَكُنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَقَمَلَيْنِ *

اللقمة : «خاليين» يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ، إذا كان فى مكان ليس فيه أحد «الأحزاب» جمع حزب - وهو بكسر الحاء ، وسكون الزاى - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شعاع لا يقاس إليه أحد . وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لا يرى أحد قربه . الإعراب : «لئن» اللام موطة لقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من

ولا تضاف «أى» الموصولة إلا إلى معرفة، نحو (أَيْهَمْ أَشَدُّ) ^(١)، خلافاً لابن عصفور، ولا «أى» للمعوت بها والواقعة حالاً إلا للكسرة كـ «مَرَزْتُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ» و «زَيْدٌ أَيْ فَارِسٍ».

= الإعراب، إن : حرف شرط جازم يحزم فملين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لَقِيْتُكَ» لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب «خَالِيَيْنِ» حال من تاء للتكلم وكان المخاطب منصوب بالياء للفتوح ما قبلها للكسور ما بعدها مفتي ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الحالين واحداً ومعناها واحداً والعامل للسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في باب «تعلدن» اللام واقعة في جواب القسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه جواب القسم «أَبَى» أى : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر النسبة ، «وَأَيْكَ» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أى : معطوف على أبى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «فَارِسٍ» خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و «الْأَحْزَابِ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدّت مسدّ مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله «أَبَى وَأَيْكَ» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

وأما الاستهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْبُكُمْ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ) ^(١)
(أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ^(٢) (فَيَأْتِي حَدِيثُ) ^(٣) وقولك «أَيُّ رَجُلٍ
جَاءَكَ فَأَسْكَنْهُ» ^(٤).

(١) من الآية ٣٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه للسألة أن لفظ «أَيُّ» يأتي في المربية على
خسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث للوصولة ، والرابع
الشرطية ، والخامس الاستهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين :
الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل
من للوصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما
لا يضاف إلا إلى النكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنكرة ووصف النكرة ومثله
الحال لا يكونان إلا نكرتين ، فمثال الوصفية «مرت بفارس أي فارس» بجر أي
على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مرت بخالد أي فارس» بصب أي
على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : للوصولة ،
والاستهامية ، والشرطية .

فأما للوصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى اللرفة ، وذلك لأنها
معمور ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أخذ) ومثال قطعها في اللفظ
من : «إضافة» أضرب أي هو أفضل » .

وأما الاستهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستهامية
فنعم أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أي يافق ، وأما الشرطية فنعم قوله تعالى
(أيما تدعوا فله الأسماء الحسنی) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف
إلى النكرة وإلى اللرفة ، والسرق ذلك أن أي الاستهامية وأي الشرطية اسم جمع مبيح =

ومنها «لَدُنَّ» بمعنى عِنْدَ؛ إلا أنها تختصُّ بستة أمور:

أحدها: أنها ملأزمة لمبدأ النيات، فمن ثمَّ يتماقبان في نحو «جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ» و«مِنْ لَدُنْهُ» وفي التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ^(١) بخلاف نحو «جلستُ عِنْدَهُ»؛ فلا يجوز فيه «جلستُ لَدُنْهُ» لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس؛ وبلغتهم قوى (من لَدُنْهِ) ^(٢).

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

— ٣٤٢ — * لَدُنْ شَبٍّ حَقٍّ شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ *

= الأوصاف، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة، وقد مثل للؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة (أيما الأجلين قضيت) وإلى النكرة بقوله «أى رجل جاءك فأكرمه» ومثل لإضافة الاستهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أيكم يأتيني بعرضها) وإلى النكرة بقوله سبحانه (فبأى حديث بعد الله وآياته).

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء، ومن الآية ٢ من سورة الكهف، وزعم أبو علي الفارسي أن لَدُنْ في الآية على هذه القراءة مبنية، وأن الكسرة للتلخيص من التاء الساكنين: سكون الفاعل، وسكون النون لأجل البناء الذى تبنى عليه لَدُنْ.

— ٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطاوى، واسمه عمير بن شبيب، وما ذكره

المؤلف محز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* صَرِيحٌ غَوَانٍ شَاكِهٌ وَشُقْنَةُ *

الفتنة: «صریح غوان» الترواي: جمع غانية، وأصل الغانية اسم فاعل من غنى=

(١٠ — أوضح السالك ٣)

== فلان بالمكان يعني به ، على وزن رضى رضى ، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكثبة بمن يحولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من النفي بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها بيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجالها عن التزين ، وقد لقب القطاى « صريع الغواني » بهذا البيت كما لقب الحمزى العبدى بالمرزوق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَالْأَفْأَذِرْ كُنِي وَلَسَا أَمْرَقِ

ثم لقب مسلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغواني » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ التَّيْسُ إِلَّا أَنْ تَرَوْحَ مَعَ الْعُصْبَا
صَرِيحٌ حُمَيَّا الْكَلْسِ وَالْأَعْيُنِ الدُّجُلِ
« شاقن » بث الشوق إلى أنقسن « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، وروى « راقن » ررقنه « ومعناه أعجبته وأعجبته ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبابه ، والتوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر . الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك » الوارد فى بيت سابق على البيت للمستشهد بجمزه ، وهو قوله :

لَسْتُمْ لَكَ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى
بِمَوْتٍ وَبَيْنَ طُولِ الْعِدَاتِ السَّكَوَاتِ
ومع ذلك يجوز فيه عرية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصريع مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقن » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير القائبات العائد إلى التوائى مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقنه » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير القائبات العائد إلى صريع التوائى مفعول به مبني على الضم فى محل نصب ==

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدُوَّة »^(١) فنتصبها : إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رَفْعُها على إضمار « كان » تامةً ، والجُرْ القياسُ والغالبُ في الاستعمال^(٢).

== «لن» ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، وقد تنازع فيه كل من شاقمَن وشقنه ، ويجوز أن تطلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل للماضي وفاعله في محل جر بإضافة لن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسود مضاف و « الدواب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن للصدرية مقدرة بدحتي وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتي ، والجار والمجرور متعلق بأحد النملين وهما شاقمَن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقمَن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لن شب » حيث أضاف لفظ « لن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر . وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَنْ غُدُوَّةً حَتَّى دَنَتْ لِرُؤُوبٍ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غُدوة » الواقعة بعد لن - أنه يجوز في لفظ « غُدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لن » ظرفاً مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غُدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه =

السادس : أنها لا تقع إلا فَضْلَةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ » ولا تقول « مِنْ لَدُنِ الْبَصْرَةِ » .

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ المكانِ الاجتماعِ ، مُعَرَّبٌ ، إلا في لغة ربيعة وعُثْمَ قُتِبَ على السكون كقوله :

== وأما رفع « غدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « غدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان للقدرة ، أى لدن كانت غدوة - أى حدثت غدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لغدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في اللنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدمع ، هذا ، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثيراً عن قول ابن جني إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « غدوة » بعد لدن فلنصاعة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لسان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة غدوة .

فإن قلت : فكيف يكون غدوة منصوبة على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ غدوة مبيناً لإبهام في لدن ، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن نتهك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز فراراً بما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزاً حقيقياً ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ غدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتام الاسم يكون بلعاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

٣٤٣ - * فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مِنْكُمْ * .

٣٤٣ - هذا الشاهد قد نسبته الأعلم في شرح شواهد سيويوه (ج ٢ من ٤٥) إلى الراعي ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يَدْخُ فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَا * .

اللفظة : « فريشي » الريش - بكسر الراء - اليباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم (يا بني آدم قد أنزلنا عليك لباساً يوارى سواكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والحصب واللعاش ، ويطلق من باب الهجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاني في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم « وهواي معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الليل القلبي ، يريد أن يلهيهم وتصبه لهم « لما » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لما » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هي زيارة القلب التي قيل فيها « زرعياً زدد حباً » .

العنى : يقول : إن قلبي لكم ، وإن هواي أنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندي من مال ولباس ، أو ما أحرص به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتضادي بكم وارتكائي إليكم ، وإن تكن زيارتي إليكم ليست متصلة ؛ لأنني لأعول على للظاهر التي منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشي » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسبة لباء التكنيم ، وهو مضاف وإياء التكنيم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « منكم » من : حرف جر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواي » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وإياء التكنيم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

== يحزم فقلين مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في عمل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ومضمر مخاطبين مضاف إليه « لاما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لاما فريشى منكم وهواى معكم ، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لاما وإن كانت زيارتكم لاما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .
واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أمى ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هى ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم في هذا اللوضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثانى أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

للموضع الثانى - وهو من توابع اللوضع الأول - هل الألف فى « معا » منونة - بدل التنوين أم هى حرف من أصول الكلمة ؟ وللنحاة فى هذا اللوضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والياء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هى لام الكلمة كالألف فى فق ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولها إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أمى معربة فى جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هى مبنية فى بعض لغاتها ؟ وللنحاة فى هذا اللوضع قولان ، أحدهما أنها معربة فى كل أحوالها وفى كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهى منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما فى بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيبويه رحمه الله ، والثانى أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لثة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائى ، واختاره المتأخرون =
من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَسَّ القوم » ، وقد
تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جامدوا ممّا »^(١).

= فأما أنها اسم لكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .
فإن قلت : فسادا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع
إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شيئا معنويا لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنسك
قررت في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء
أوضعت العرب له حرفا كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفا كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا
هذا أنه كان يلزم النعاة جميعا أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية
الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون ببناءها
لأنها أشبهت الحرف شيئا وضعيا ، فلأنكم رجعتن أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم
على حرف واحد كناء الضمير وكأنه وهاته أو على حرفين سواء أكان ثنائيا حرف
لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معا » ثلاثية الوضع فيجعلون ببناءها لسكونها
أشبهت الحرف شيئا معنويا .

فالجواب على ذلك أن النعاة لم يجب عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد
إلى بنائها إلا قوما منهم زعموا أنها مبغية في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكنا ،
فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حيث ذ ، وتبعه متأخرو النعاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ،
فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة
للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى
أنها لم تبين لدخول التنوين عليها في نحو « جئتنا معا » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من
قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار
الإعراب ، وليس مقتضيا له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلننا أن العرب
تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الخنساء :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَمَّا قَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَقَرًّا =

ومنها «غير» وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ^(١)، وإذا وقع بعد «ليس» وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ «مَبْصُتٌ عَشْرَةٌ لَيْسَ غَيْرُهَا» ^(٢) وجاز حذفه لفظاً فيضم غير تنوين، ثم اختلف، فقال المراد: ضمة بناء؛ لأنها كَقَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم كسكَلٌ وَبَمَضٍ، لا ظرف كَقَبْلٍ وبعد، فهي اسم لا خبر، وجوزَها ابنُ خروف، ويجوز الفتحة قليلاً مع التنوين ودونه، فهي خبر، والحركة إعراب بانفاق، كالضم مع التنوين ^(٣).

== ومن ذلك قول متمم بن نيرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
لِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

ومن ذلك قول متمم بن نيرة أيضاً :

يَذْكُرُنَّ ذَا التَّبَثِ الْحَزِينَ يَبْثُهُ
إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَةً لَهَا مَعَا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَبِحَيِّ كَيْدِي وَاحِدٍ
نَرَى جَمِيعاً وَنَرَى مَمَّا

(١) المراد بالحقيقة هنا المفهوم من اللفظ، فيشمل قولنا «زيد غير عمرو» لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصات، وكذلك المراد بعمرو، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لا تصح إرادتها هنا، لأن ماهية زيد -وهي الحيوان الناطق- هي حقيقة عمرو وماهية، وقد مثلا ما يكون ما بعد غير مخالفاً للحقيقة ما قبلها بقولهم «زيد غير عمرو» فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال.

(٢) يجوز في «غير» في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب، فإن ضمته فهو اسم ليس، وخبرها محذوف، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً، وإن نصبته فهو خبر ليس، واسمها هو المحذوف، والتقدير : ليس المقبوض غيرها.

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو «قبضت»

== عشرة ليس غير » أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نفي أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول - وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - فإن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين - وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجرى وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه . فهو مبنى على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبني على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبني على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه للقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :
 إحداها : أن يَصْرَحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » و « قَبْلَ
 العصر » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .
 الثانية : أن يُحَذَفَ المضافُ إليه ويُنَوَّى ثُبُوتُ لفظه ، فيبقى الإعرابُ
 وَرَثَةُ الثنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ * ٣٤٤

== فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،
 وفي أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف .
 بقى مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك : إن للؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،
 والبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح الكافية ، كما أقره المجد الفيروز آبادي
 في كتابه « القاموس المحيط » (مادة غ ي ر) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْا اعْتَمِدْ قُوْرَبَنَا لَمَنْ عَمَلٍ أَشَقَقْتَ ، لَا غَيْرَ ، نُسْأَلُ
 ٣٤٤ - لم أعر هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله :

* فَأَعْطَقْتُ مَوْلى عَلَيْهِ التَّوَاطُفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ،
 « مولى قرابة » للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها السود ، ومنها
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة - بفتح القاف -
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل ==

« عطفت » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهى اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تسكن فى هذا الموضع سبباً فى الليل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يثبته ، واستجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجده .

الإعراب : « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، وللضاف إليه محذوف وللفظه منوى « نادى » فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير منون ققراية على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقراية مضاف إليه ، ويروى مولى منونا ققراية منصوب على أنه منقول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « لما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عطفت » عطف : فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث « مولى » مفعول به لمعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » حى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى كل مولى مبنى على الكسر فى محل جر مفعول ويجوز أن يكون قوله مولى حالا من الضمير المجرور محلا بلى ، وتقدير الكلام : لما عطفت العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بمعطف « العواطف » فاعل عطفت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلا أنه محرب ، وأما ترك التنوين فلأن للضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : ومن قَبْلَ ذَلِكَ ، وقُرِئَ ، (لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَرِنْ بَعْدِ)^(١) بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الخَلْبِ ومن بعده .
 الثالثة : أن يُحْدَفَ ولا يُنَوَّى شيء ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين روال ما يُعارضه فى اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلِ وَرِنْ بَعْدِ)^(٢) بنجر والتنوين ، وقوله :

٣٠٠ - * فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن حرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصق . وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الحميمِ *

وقد روى الأشعري فى باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف فى بعض كتبه كالقطر عجر البيت * أكاد أغص بالماء الفرات * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشعري وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رويوا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصق رويها على حرف الليم ، وقبل البيت للسامع صدره قوله :

أَلَا أُبَلِّغُ لَدَبَكَ أَبَا حُرْبٍ وَعَاقِبَةُ اللَّامَةِ لِلْمَلِيمِ
 فَكَيْفَ تَرَى مَمَاقِيَّتِي وَسَقِي بِأَذْوَادِ الْقُصِيَّةِ وَالْقَصِيمِ ؟
 وَمَا بَرِحَتْ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ تَكْرَهُ عَلَى الْمُخَالِفِ وَالْقَصِيمِ
 فَذِمَّتْ الْأَيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي قَتِيمِ

اللمة : « أبا حرب » هى كنية الربيع بن زياد العبسي ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصق فاستفاد سروح بنى جعفر والوحيد ابني كلاب ، فخرم يزيد على نفسه الطبيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعاً شتى ثم أغارهم فاستاق نعالهم ، وفى ذلك يقول هذه السكلمة « للمليم » الليم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

« إذا فعل ما يلام عليه » القصبة « بضم القاف بزة للصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموصفين « المخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للغارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من القصص ، وهـ فى الأصل انحباس الطعام فى الرىء ووقوفه فى الحلق ، واستعمل القصص ههنا فى موضع الشرق « الساء الحميم » هو الذى تشبهه النفس ، ويطلق فى غير هذا للمضع على الساء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بإساع « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم ويصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التوكيد اسم ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبل » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبل » حيث قطعه عن الإضافة بـة ؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجهرة من النعانة هو تنوين التكمين اللاحق للأسماء العربية ، وقبلنا عندم نكرة . ومعنى قوله « وكنت قبل » وكنت فى زمان منقدم ، ولا ينوى تقدماً على شيء . بينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

— ٣٤٦ — * فَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرَا *

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يرجح على نسبته . وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةِ *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللقية : أسد شنوءة — يفتح الحمزة — حتى من اليمن أبوهم الأزد بن القوث ، ويقال فيه الأسد بن القوث ، وهم فرق ، ففرقة يقال لها : أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عمان ، ومن هنا علم أن رواية البني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واعتراض بأن خفية — يفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء — مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الحمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال في الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية البني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ليعمل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فَا » الفاء حرف عطف مبني على الفتح ليعمل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون ليعمل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بعدًا » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون ليعمل له من الإعراب « لذة » مجرور بـ على وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خرا » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وحما نكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُونا ، ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم^(١) ، نحو (قُلِّدَ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جهرية النعاة ، على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة « قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقاً بين نيته لفظاً ونيته معنى ؟ فإن كنتم تجدون فارقاً بين صورتين فينبوّه لى حتى أكون على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة مينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه نية ، أمانة لفظ المضاف إليه فعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب ؟ وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضمنية ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه المعين فلإنها قوية ، فلما اترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هى التى تمارض سبب البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضمنية التى تتضمن إرادة معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) في قراءة الجماعة .

ومنها «أَوَّلُ» و«دُونُ» وأسماء الجهات كـ «يَمِينِ» و«شِمَالِ» و«وَرَاءَ» و«أَمَامَ» و«فَوْقَ» و«تَحْتَ» ، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد ، تقول : «جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ» أو «أَمَامُ» تريد خلفهم أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ — * لَمَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى تميم ، ولم يجنوه ، والذي ذكره المؤلف هنا عن بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَمَّا الْإِلَهُ تَعَالَى بَنَ مُسَافِرٍ *

اللمة : «لَمِنَ» اللحن : الطرد والإيجاد «تَعَالَى» بفتح التاء وكسر العين للهمزة وتشديد اللام المفتوحة — اسم رجل «يَشْنُ» مضارع مبنى للجهول ، وأصله قولهم «شَنَ الْمَاءَ يَشْنُهُ» إذا صبه متفرقا ، ويروى في مكانه «يَسْبُ» وهما بمعنى واحد «من قدام» أى من أمامه .

الإعراب : «لَمِنَ» فعل ماضى مبنى على الفتح لاحتلافه من الإعراب «الِإِلَهُ» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تَعَالَى» مفعول به لَمِنَ منصوب بالفتحة الظاهرة «بَنَ» نصت لثمة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «مُـسَافِرٍ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لَمَّا» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يَشْنُ» فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللحن ، والجملة من الفعل المضارع المبني للجهول ونائب فاعله في محل نصب صفة لَمِنَ «عليه» جار ومجرور متعلق بيشن «من» حرف جر مبنى على السكون لاحتلافه من الإعراب «قَدَامُ» شرفه مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

— ٣٤٨ — * قَلَىٰ أَيْنَا تَمْدُو لَلْنَيْسَةِ أَوَّلُ *

== الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف للضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالي (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أَؤْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ

لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْعَارِسَ إِلَّا اللَّيْبُونُ لِلْخَضِ مِنْ أُمَامِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَا أُجِلُّ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشد أكثرها أبو نعام في حماسة ، وأبو علي

القالبي في أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْقَتْلُ

إِنْ أَبْرَأَكَ خَصَمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنَزَلٌ

اللمة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبسوطة

بهمزة للتسكيم ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذي هو الخوف « تسو »

يروي بالعين للهمزة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروي « تسو » بالتيين للسبمة ، فهو مضارع غدا ،

وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتمديه بجلى في

قوله « على أين » والنية : للوث ، وهي فصيحة بمعنى مفعولة من قولهم : متى الله الشيء

يعنيه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، والعلماء في وزنه خلاف طويل ؛

فقليل : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أفعل من آل ==

(١١ — أوضح السالك ٣)

وحكى أبو على «أبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ» بالضم على نية معنى المضاف إليه ،
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزنِ
والوصفِ .

ومنها «حَسْبُ» ولها استعمالان :
أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفاتِ ، فتكون

== يقول : فأصله أول . وقيل : وزنه أقبل من وأل يثل ؛ فأصله على هذا أوأل ،
وسمّي لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .
الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وصمير المخاطب مضاف إليه مبني
على الفتح في محل جر ، وخبر للمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي «ما»
حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أدرى» فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال ، إن :
حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء التشكيك اسم إن مبني على السكون
في محل نصب «لأوجل» اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن
واسمها وخبرها في محل نصب حال «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من
الإعراب «أينا» أي : مجرور على وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف
ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو
«تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
«النية» فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة «أول» ظرف زمان متعلق بتعدو ،
مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجها العلماء
على أن القائل حذف المضاف إليه وتوى معناه .

نَتَقًا لِنَكْرَةٍ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أَى : كَافٍ لَكَ عَنْ
غَيْرِهِ ، وَحَالًا لِمَعْرِفَةٍ ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » ، وَاسْتِمَالِ
الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) ^(١) (فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ) ^(٢) « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ^(٣)
وَبِهَذَا ^(٤) يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ قُتِلَ ، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ الَّلَفْظِيَّةَ لَا تَدْخُلُ
عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِاتِّفَاقٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّ تَسْكُونَ بِمِزَلَةٍ « لَا غَيْرَ » فِي اللَّغَى ؛ فَتُسَقِّطُ مُتَرَدِّدَةً ، وَهَذِهِ
هِيَ حَسَبُ لِلتَّقَدُّمَةِ ، وَلَكِنَّهَا عِنْدَ قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ تَجَدَّدَ لَهَا إِشْرَافُهَا هَذَا
لِللَّغَى ، وَمِلَازِمَتُهَا لِلْوَصْفِيَّةِ أَوْ الْحَالِيَّةِ أَوْ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَيَبْنِئُهَا عَلَى الضَّمِّ ، تَقُولُ
« رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ » .
قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : كَأَنَّكَ قُلْتَ « حَسْبِي » أَوْ « حَسْبُكَ » فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ

-
- (١) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ ، وَيُجَوِّزُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةُ أَنَّ يَكُونَ
حَسْبُهُمْ مَبْتَدَأُ وَجْهٍ خَبَرَهُ ، وَأَنَّ يَكُونَ حَسْبُهُمْ خَبَرًا مَقْدَمًا وَجْهٍ مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا .
(٢) مِنَ الْآيَةِ ٦٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ ، وَوُقُوعُ حَسْبِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اسْمًا لِأَنَّ
يُؤَيِّدُ أَنَّ حَسْبَهُمْ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ مَبْتَدَأُ لِأَنَّ اسْمَ إِنْ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأُ .
(٣) الْبَاءُ مِنْ « بِحَسْبِكَ » حَرْفُ جَرَائِدٍ ، وَحَسْبُ : مُتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ
عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرَائِدِ ، وَضَمِيرُ الْخَاطِبِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَدَرَاهِمُ : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ ؛ لِأَنَّ « دَرَاهِمُ » نَكْرَةٌ لِمَسَوِّغٍ
لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا إِذَا خَبِرَ مَقْرَدٌ لِاجْمَلَةِ وَلَا شَبَهَ جَمْلَةٍ .
(٤) لِلرَّادِّ أَنَّ دُخُولَ إِنْ عَلَى حَسْبِكَ وَدُخُولَ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا فِي « بِحَسْبِكَ
دَرَاهِمُ » وَتَأَثَّرَ حَسْبُ بِإِنْ حَتَّى نَصَبَتْ وَبِالْبَاءِ حَتَّى جَرَتْ بَدَلًا عَلَى أَنَّ « حَسْبُ »
لَيْسَتْ اسْمًا فَمَلَّ كَمَا زَعَمَ مَنْ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ الرَّدَّ عَلَيْهِ ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ
تَابَتْ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعَوَامِلُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ النَّاتِبُ عَنِ
الْفِعْلِ مِثْلَهُ فِي عَدَمِ دُخُولِ هَذِهِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَجَدْنَا هَذِهِ الْعَوَامِلَ دَاخِلَةً عَلَى
حَسْبُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ اسْمًا فَفُلَّ .

تَنْوُنْ ، انتهى . ونقول : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ خَسْبٍ » أى خَسْبِي ذَلِكَ .
واقضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعْرَبُ نصباً إذا نُكِّرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ .
قال أبو حيان : ولا وَجْهَ لِنَصْبِهَا ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها
حالا إن كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة اقتضى أن استعملها حينئذ منصوبة
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة مَعرِفةً ، وكلامها ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ ؛ لأنها لم تَرُدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا
وَجْهَ لِمُتَوَفِّيهِ فِي مَجْوزِ انْتِصَابِهَا عَلَى الْحَالِ حينئذ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذكور
في كتاب العجاج ، قال : نقول : « هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول
في المعرفة « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فنصب حسبك على الحال ، انتهى .
وأيضاً فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابنِ مالك بذلك ؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره
في قَبْلُ وَبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .
وأما « عَلٌ » فإنها توافق « قَوْقٍ » في معناها ، وفي بناءها على الضم إذا
كانت معرفة ، كقوله :

— ٣٤٩ — * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

أى : مِنْ قَوْقِيهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

— ٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره للأولف ههنا
عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ تَمِيَّةٍ *

اللمة : « لنية » بفتح التاء الثلاثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهي طريق
العقبة ، وتجمع على ثنابا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَابَا مَتَى أَضَجَّ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — * كَجُلُودٍ صَخْرٍ حَطَلَهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

أى : من شيءٍ عالٍ .

وقوله « سددت عليك كل ثفة » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي ، وروى البني عجز البيت :

* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

الإعراب : « لقد » اللام موطئة لقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بـ « كل » مفعول به لمد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بآتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو بنوى معناه ، والتقدير : من عليهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندى في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره للأؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مَكْرَرٌ مَفْرَرٌ مُقْبِلٌ مُذِيرٌ مَعَا *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقيل قوله :

وَقَدْ أَغْدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَجْرِدِ قَيْدِ الْأَوَائِدِ هَيْكَلِ

اللقية : « أغدئى » أراد أخرج وقت القداة « وكناتها » الوكنات : جمع وكنة =

« هوامثلة الحركات - وهي وكر الطائر وعشه » بمنجرد « للنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من التراد والتخلص ؛ فكأنه يقيدھا ، والأوابد : الوحوش ، واحدها آبدة « مكر مفر » للكر - بكسر الميم وفتح الكاف - الذي يكر عليه فارسه ، وللفر - بكسر ففتح أيضا - الذي يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « بجلود صخر » الجلود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور في البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل « بجلود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو بجلود ، وجلود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جلود صخر مفعول به لحط مبني على الضم في محل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شيء أي شيء كان ؛ لأن الفرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر في طرفه عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذي ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر ، ولهذا تجد للؤلؤف قال « أي من شيء عال » .

وَمُخَالَفَتُهَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَجْرُورَةٍ يَمِينٍ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِثْلَ مِثْلِهَا ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَمْجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يَقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عِلِّ الدَّارِ » بِكسر اللام — أَيْ : مِنْ عَالٍ — وَمُقْتَضَى قَوْلُهُ ^(١) :

وَأَعْرَبُوا نَعْبًا إِذَا مَا نُسْكِرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرْنَا

أَنَّهَا يَمْجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُوجُودًا .

وَلَمَّا بَسَطْتُ الْقَوْلَ قَلِيلًا فِي شَرْحِ هَاتَيْنِ السَّكْمَتَيْنِ لِأَنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا وَقَّاهُمَا حَقَّقَهُمَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيمَا ذَكَرْتَهُ كِفَايَةً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

فصل : يَمْجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ الْمُضَافَ ^(٢) ؛ فَالْمُتَالِبُ أَنْ يَخْلُقَهُ فِي إِعْرَابِهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ ،

== وَهَذَا التَّحْقِيرُ يَعْلَمُ أَنَّ « عَلِ » نَسْكَرَةٌ وَأَنَّ التَّنْوِينَ إِذَا حُذِفَ لِلْوَقْفِ ، وَتَمَسَّكُ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَامَةِ الصَّبَانِ مِنَ التَّهَافُتِ حَيْثُ زَعِمَ أَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ كَمَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِ الشَّاعِرِ قَدْ نَوَى لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَسَدَ الْعَنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ ، وَلَا تَسْكُنْ يَمِينُ يَعْرِفُ الْحَقُّ بِنَسْبَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ ،

(١) هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ .

(٢) يَشْتَرُطُ لِمَجَازِ حَذْفِ الْمُضَافِ شَرْطَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ لِثَلَاثَةِ أَلْبَسَ ، فَلَوْ قَاتَ « جَلَسْتُ زَيْدًا » تَرِيدُ جَلَسْتُ جُلُوسَ زَيْدٍ ، لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(١) أى : أَمَرُ رَبُّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ^(٢) ، أى : أهل القرية .

وقد يبق على جَرِّهِ ، وَشَرَطُ ذَلِكَ في الغالب : أن يكون المحذوف مَمْطُوقاً على مُضَافٍ بمعنى ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ »
أى : ولا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يقولان » بالثنية ^(٣) ، وقوله :

== لأنه ليس في الكلام ما يدل على الجاوس للقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريد
ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم
الذى كان مجروراً ، والشرط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة ، لأنه لو كان
المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف
المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره
برسول ، لأن الأمر من المعانى ، والمعنى لا يتصلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى
منزه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة يوسف ، والدليل على أن في الآية مضافاً محذوفاً
استعانة سؤال القرية وحى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ،
وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازاً مرسلًا علاقته الحالية والمالية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فهذا الكلام إعراباً أحدهما
مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل »
مبتدأ ، و « عبد الله » مضافاً إليه ، و « أخيه » مضافاً إليه لضاف محذوف مماثل للمذكور
معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك »
خبر للمبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله »
مضافاً إليه ، و « أخيه » معطوفاً على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر للمبتدأ ،
وإنما كان هذا الإعراب فاسداً لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » -
خبراً عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا في
الإنفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما في الإعراب الأول الصحيح فلأنك لم ==

٣٥١ - أَكَلْ أَمْرِيءَ تَحْسِينِ أَمْرًا وَتَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ قَارًا

== تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر للثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت «ما مثل عيد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك» لزمك أن تقول «مثل» مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عيد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف للضاف وهو مثل ، وبقي للضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف للضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا الضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمناه .

٣٥١ - هذا بيت من للتقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبن » تظنين « توقد » أصله توقد - بتاءين زائدتين : إحداها تاء المضارعة ، ، والأخرى تاء الفعل ؛ فيذف إحدى التاءين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بديء بتاءين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج .

اللعن : يقول : إنه ما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وحلقية رفعة إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للأكرام والضيافة .

الإعراب : « أكل » الممزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله تحسبن الآتي تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرئ » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسبن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثانٍ لتحسبن منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبن كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتعبره من الناصب والجازم وعلامة رفعة الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبنى على الكسر ==

أى : وكل نار ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين^(١) .

== لا محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع
منعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » ، وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر
صفة لقوله « نار » الذى أعريناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لتلك الفعل
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطف جملة على جملة ، ولا تحسن هذا التقدير عجباً ؟
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف
ولو لم تقدر المضاف لازم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة يمنع
على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازته العلماء كافة ، والتخريج على التثنية عليه
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيويه
والبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب
عاملين مختلفين ، فهو نائب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش
والسكسائي والفراء والزجاج إلى أن ذلك حائز ، ويمكن أن يحتاج لهم بأنهم قد اغتفروا
فى الترات ما لم يعتفروا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءةُ ابنِ جَازٍ (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ^(١) أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها للمضاف .
 وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقُّه من إعراب وتنوين وَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَدُ) ^(٢) ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه وَرُدُّهُ إليه تنوينه ، وهو الغالب ، نحو (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) ^(٣) (أَيَّامًا تَدْعُوا) ^(٤) ، وتارة يَبْقَى إعرابه وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشرطُ ذلك في الغالب أن يُمَطَّفَ عليه اسمٌ عامٌّ في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضافٌ كقولهم « حُذِرَ رُبْعٌ وَنِصْفٌ مَا حَصَلَ » ^(٥) أو غَيْرُهُ ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخرج هذا للثال ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان .

للمذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا الثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذى كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : حذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذى أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثانى وصلته عليه ، وأبقوا للمضاف على إعرابه وترك تأويله لأن المضاف إليه المحذوف منوئى الثبوت ، ولهذا للسألة - على هذا المذهب - شبه يباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثانى لقربه من المعمول ، وحذفوا معمول العامل الأول لكونه فضلا على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع .

٣٥٢ - * يَمِثِلُ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدِّيمِ *

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيويه والجمهور - وحاصله أن هذا اللثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ .

ولا شك أن مذهب أبي العباس للبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيويه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخرّيج هذا اللثال مسلك سيويه كان عليك أن تعدّه من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيويه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الماسل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا اللثال قولهم « قطع الله يد رجل من قاهما » وقول الفرزدق هام من ابن غالب ، وهو من شواهد سيويه (٩٢ / ١) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَهُ بِهِ كَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضَيْنِ الْفَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا
فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا تُقَاتِلُ بِالْعِصْيِ وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَمَّ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُرَازَةِ

٣٥٢ -- لم أعتز لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من الرجز ، وصدره قوله :

* عَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ *

اللفظة : « آمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة واللام حمياً ، ومثل سبب وأسباب وحمل وأجمال وجبل وأجبال - والأمل : كل ما بطمح الإنسان فيه ويرجو =

تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول ، وتعلق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجمله هو الرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعاً « وبل الديم » الويل - يفتح الواو وسكون الباء - للطر الكثير ، ومثله الوايل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبها وابل فطل) والطل - يفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف للطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي للطر الدائم الذي لا ينقطع .

الغنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائي والقصود لتحقيق ما أؤمل تحقيقه رجلاً يشبه للطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالي » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وباء التنكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على التثنية لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « يمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : يمثل وبن الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : يمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه :

الآول : أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جلسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .
والثاني : أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بالخفض من غير تنوين ، وقراءة بعضهم^(١): (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٢) أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم^(٣).

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النعاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ، أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام للمضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ، والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تسكف المؤلف ببيان هاتين الحالتين ، وذكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسا ، وقد يكون سماعيا فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْهِنِي عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
فقد أراد عمر أن يقول . لا تلهني يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عنه ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

== ربك) فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المجرى إلى الله تعالى بما تقتضيه من المكانية والاتقال مستحيلة .

الثاني : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولكن البر من آمن) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين في الآيتين الكريميتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ النَّبَايَا مَيِّتٌ وَسَطُ أَهْلِهِ *

الأصل : وشَرُّ النَّبَايَا مَيِّتٌ وَسَطُ أَهْلِهِ ، والآيتان المذكورتان في الموضع الثاني تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى : ولكن البربر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولاً به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأشر بوا في قلوبهم المجل) الأصل : وأشر بوا في قلوبهم حب المجل .
والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً مطلقاً ، ومن ذلك قول الأعشى يمون :

أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا وَرَبِّتْ كَمَا بَاتَ السَّيَّحُ مُسَهَّدَا

الأصل : أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ اغْتِاضَ لَيْلَةٍ أَرْمَدَ .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً به . ومنه قول الشاعر :
والشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً لأجله . ومنه قولك « زرنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس » تريد : جاء زيد وطلوع الشمس .

والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا »
يريدون : مثل أيدي سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى
(تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من
يغشى عليه .

الحادي عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه
قول النابغة :

● وَلَا يَحُولُ عَطَاءَ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ ●

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام الثقات
إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام
الثقات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين
النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب
الثلاثة صحيحة فصيحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا
فيها) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن أهل القرية هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ،
وقد حذف أهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد
الضمير في قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه (أو كظلمات في مجرلي
يشاه موج) فإن الأصل : أو كذي ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا) تحذف المضاف وهو ذي ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ،
ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات قليل (يشاه
موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقل يشاها موج ، أو يشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من

فصل : زَعَمَ كثيرٌ^(١) من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضامين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبعٌ ، منها ثلاث جائرة في السمة :

= الكلام قوله تعالى (وَمَنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بَاسًا يَأْتِيهَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) أصل الكلام : وَمَنْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ ، حذف المضاف وهو أَهْلٌ ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، ونقطع النظر عن المحذوف قليل (فجاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل قليل : (أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السمة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيويه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما مالا كالصدر واسم الفاعل وأمثله المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العامة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضامين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحسبهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف بمنزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفواصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيويه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال (٩٠ / ١) «ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قحبة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأَمَهَا

(ساتييدا : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى «من لأمها» وقد فصل بينهما بالظرف ، وذر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حبة النخعي وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ يُرْبِلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل «أه كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو = (١٢) - أوضح للسالك^(٢)

== يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتسكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك السليخ في قوله :

رُبَّ ابْنٍ عَمِّ لِسْتَيْمَى مُشْمَعِلٌ

طَبَّاعُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَيْلُ
فقد أضاف « طبَّاع » إلى « ساعات الكرى » على معنى في ، ثم نصب « زاد الكيل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكِرَّارٍ خَلْفَ الْمَجْهَرِينَ جَوَادُهُ إِذَا لَمْ يُحَامِرْ دُونَ أَنْثَى حَلِيلَهَا
فقد أضاف « كِرَّار » إلى الظرف الذي هو « خلف المجهرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين التضايفين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، البصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يحتملونه وبدونه ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف ==

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله^(١) ، والفصل

== الجـر == ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولما أراد للتأخرون من النحاة أن يخلصوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أقصع العرب وكبيارات رواها الأثبات عمن شافهم من العرب المنتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضامين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام للتشور أو وجدوه شاعرا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلًا محميا يجري على ما عهد في كلام العرب ، وحصرها هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها للؤلؤف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويشتد ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسائل الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالتدنى أشار إليه للؤلؤف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا النهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلوا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قداي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزعزعي في الكشف « وأما قراءة ابن عامر فريء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان ممبها مردودا فكيف به في الكلام للتشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قداي البصريين وكلام الزعزعي بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن ينكر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ — * فَسَقْنَاكُمْ سَوْقَ الْبُقَاثِ الْأَجَادِلِ *

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

== قراءة من عند نفسه - يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسب إليه الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن الحاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم للثبور « ترك يوماً نفسك وهواها سمي لها في رداها » وشيء ثالث أن اللغة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج للتعريف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول يجاوز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للضاف وإما ظرف أو جار ومجرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزله متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد بما لم أعثر له على قائل ، والذي أئره المؤلف ههنا عجز

بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاكُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً *

اللغة : « عتوا » ماض مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتاني عتوا - مثل مما يسمو صموا - وعتيا أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتاني عتوا وعسا يسمو عسوا وعساوا « السلم » بكسر السين أو ضمها - الصلح « البقات » بفتح الباء بزة السحاب وبكسرهما بزة الكتاب وضمهما بزة التراب - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

==

= بُفَاكُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّغْرِ مِفْلَاةٌ نَزُورُ

« الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصغر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْمُقْتَلِينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقْبَنُ أَجْدَلُ تَارِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسألوم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سألوم أجذم الطغيان ومجاوزه الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم المهلاك ، فساقوم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضئيلة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » غنا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى السكون في محل نصب بتوا « أجبنام » فعل ماض ولاءه ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « نستنثم » الغاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به للمصدر الذي هو سوق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا للمفعول بين المصدر الذي هو سوق وفاعله الذي هو الأجادل .

الشاهد فيه : قوله « سوق البغاث الأجادل » فإن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، ويدسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :
وَحَلَقَ الْمَآذِيَّ كَالْقَوَانِي فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ
فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعولاً للداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله ^(١) الأول ،
والفواصل مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم (فَلَا تَحْزَنْ بِنَ اللَّهِ مُخْلِفَ وَعْدَهُ
رُسُلِهِ) ^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — * وَيَوَالِكَ مَا نَعُ فَعَلَهُ الْمُحْتَاجِ *

□ ومثله قول الشاعر :

فَرَجَجَتْهَا بِمِزْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَيْ مَزَادَهُ

فلن قوله « رَج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله — وهو قوله « أَيْ مَزَادَهُ » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القُلُوص » وقد كان الشاعر متمكناً من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعاً فيقول « رَجَّ القُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت لإما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون للمضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفواصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفواصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت للمؤلف قد استدلل ببعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، وبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أدلتها من الكلام الثبوت ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تليل للمسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق العثور عليها ، وما رواه المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْقَتَى *

اللفظة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .
=

أو ظَرَفَهُ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : «هَلْ أَتَيْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»^(١) ،
وقول الشاعر :

== الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال »
فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال التأخر ، ومجمله هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه
في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها
مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من
الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ،
والجملته من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالفي »
الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والتفي : مجرور بالياء وعلامة
جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوقن
« وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل
جر « مانع » خبر للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و« فضله » فضل : مفعول به مانع منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فضله -
وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقّه » وقد أضاف الشاعر هذا
العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو
قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك وقد أضيف هذا
الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لي » والدليل
على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن
الإضافة مقصودة لقل « هل أتيت تاركون لي صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

— ٣٥٥ — • كُنَّا حَتَّ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ •

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون « صاحي » مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حُرِّا هؤلاء على هذا التخرج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لتخفيف الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا يلغى أن يخرج الحديث عليه .

٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي أعياى تطلاب قائلها ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• قَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَّا أَكُونَنَّ وَمَدْحَتِي •

اللفظة : « رشى » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم برشه » إذا ألقى عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » السيل : مكنسة المطار .

المعنى : يقول لمخاطبه الذي يستعجده ويطلب عطاءه : اجزئ خيرا على مدحى إليك ولا تجعل سعوى إليك غير مجد على ولا عائد بالنجح ؛ فأكون حينئذ كمن ينعت الصخر بمكنسة متخذة من اللبف ، وضرب ذلك مثلا لمن يسعى في غير طائل .

الإعراب : « قرشنى » الفاء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبنى على السكون لاهل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفي مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « أكون » أكون : فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لاهل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « ومدحى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بذمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلَ قَسَمًا^(١) ، كقولك « هَذَا غُلَامٌ وَاللهُ زَيْدٌ » .
والأربعُ الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفصلُ بالأجنبي* ، ونمى به معمولٌ غيرُ المضافِ ، فاعلا
كان ، كقوله :

بـ بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى هو صخرة « بحسب » جار ومجرور متعلق بناحت .
الشاهد فيه : قوله « كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً » فإن قوله « نَاحَتْ » اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو قوله « صَخْرَةً » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يَوْمًا » على ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد « وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رجا ، فهذا كلام منثور ، وفى كل واحد من المبرتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا حمدة الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر دوزنه فى الكلام ، حتى إنهم ليختارون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد والله قام زيد » بل إنهم ليختارون الفصل بها بين الحرف العامل ومفعوله كما فى قول الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذْ نَزَلَ اللهُ نَبِيَّهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضامين بجملة القسم فى سعة الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الوصول وصلته ، وشأن الوصول مع صاته كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَلِكَ الَّذِي - وَأَيْبِكَ - يَعْرِفُ مَا لِكَأ

وَالْحَقُّ يَذْفَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ

٣٥٦ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ تَجَلَّاهُ فَنَعِمَ مَا تَجَلَّاهُ

٣٥٦ — هذا بيت من للنسج ، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الجبى .

اللفظة : « أحب » من قولهم : أحب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجياً ، و « تجلاه » أى ولده .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تجلاه » نجل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل للماضى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « تجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول ، والمائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذى تجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فتسكون تمييزاً لفاعل نعم الذى هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، وتسكون جملة « تجلا » من الفعل للماضى وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا تجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ تجلاه » حيث تصل بين المضاف وهو قوله « أيام » وللمضاف إليه وهو قوله « إذ تجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والمائل بينهما أجني ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ تجلاه ، فنعم ما تجلا .

==

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — * تَسْقَى امْتِيحًا نَدَى السَّوَالِكِ رِيْقَتَهَا * .

أى : تَسْقَى نَدَى رِيْقَتَهَا لِلِسَّوَالِكِ .

== ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمَرُهُ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا
فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف
إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو
غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن
مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :
* كَمَا تَصَيَّنَ مَاءَ الْمَرْئَةِ الرَّصْفُ * .

اللفظة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به ها هنا
الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ،
وهو ماء الفم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء
الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب
من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت
قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتقى ، وكأنه قال : تسقى
هذه المرأة حال كونها بمتناحة : أى مستاكّة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم
الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحاً : أى
وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج « ندى »
مفعول ثانٍ لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقها » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله «المسواك» مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو قوله ندى والمضاف إليه الذى هو قوله ريقها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها، كما سيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت «كما» السكاف حرف جر ، وما : مصدرية «تضمن» فعل ماضى «ماء» مفعول به لتضمن ، وما مضاف و «الزينة» مضاف إليه مجرور بـ «الرخصة» الظاهرة «الرخص» فاعل تضمن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة للصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقها شيئاً تشابهها لتضمن الرخص ماء الزينة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بإعراب آخر في الفقرة التى يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله «ندى المسواك ريقها» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «ندى» والمضاف إليه وهو قوله «ريقها» بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله «المسواك» فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله «تسقى ندى المسواك ريقها» وجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله «ندى ريقها» مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المنتهى ؛ فيسكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذى هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .

الوجه الثانى : أن يكون قوله «ندى ريقها» هو فاعل تسقى ؛ فيسكون قد فصل بين المضاف الذى هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عامل الفاصل والفاصل على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو «ندى» - مذكر لسكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقها - فاكسب منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا
يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية الحميري . واسم
أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَحْدِيرِ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا *

اللفظة : « تحدير الكتاب » كتابته وتتميمه ، وخص اليهودى لأنهم أهل الكتاب
فما يعرف الحرب « يقارب » يحل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع
أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فلذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد
زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » السكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
وما مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض مبنى
للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع
بالضمة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ،
وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحط
« يومًا » ظرف زمان منصوب بخط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف
و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة
ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يومًا يهودى » حيث نصل بين المضاف وهو « كف »
والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنى من المضاف ، وهو قوله « يومًا » فبه
ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يومًا بكف يهودى . =

الثانية : الفصلُ بفاعِلِ المضافِ ، كقوله :

— ٣٥٩ — * وَلَا عَدُنَا قَهْرَ وَجَدَ صَبٌ *

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قتيبة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمًا اسْتَقَمَّيْتُ لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامَهَا
فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه
بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .
ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُفَالِحُنَّ بِنَا أَوَّاحِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
فإن قوله « أصوات » مضاف إلى « بِنَا » وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر ليس أصوات الفرائج من يفالحن بنا .
ومثل ذلك قول درنا الجعدرية :

* هُمَا أَخَوَانِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

فإن قولها « أخا » مضاف إلى « من لا أخا له » وقد فصل بين المضاف والمضاف
إليه بالعبار والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوان
لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سوابق
أو لواحق تصل به ، وما ذكره للؤلف عجز بيت من الرجز ، وسدده قوله .

* مَا إِنْ رَأَيْتَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍ *

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وما بمعنى ،
و « الهوى » العشق ، أو حبة الإنسان فشيء حتى يطلب على قلبه ، و « طب » بفتح
الطاء ، وقد تنكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدنا » قعدنا ، و « قهر »
أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصباة ، وهى رقة
الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من يرح به العشق ، وأنه كثيراً
= ما يطلب الحب على الماشق فيأخذ بنفسه وقلبه

== الإعراب : « ما » نافية مهمة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« إن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض
وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على
مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو
حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي
« عدنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لمدح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر
لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد
فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما سنعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر »
والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله
قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفواصل - وهو وجد -
هو قاعل المصدر .

فإن قلت : في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً
وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفواصل بينهما مفعوله ، كما في الآية الكريمة التي
تلاها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر ،
والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفواصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز
إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة المصدر إلى فاعله
جائزة في حال السعة ، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة
في السعة ؟ .

قلت : في المسألة الأولى - وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفصل بينهما بالمفعول -
أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء
السمع مصححاً لهذا الفصل ، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، ==

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالفعل قوله :

٣٦٠ - * فَإِنْ نِكَاحًا مَطَرٍ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي .

== أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل فللتنجاء في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتى في باب إعمال المصدر ، فمضاه ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام ، فاعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَمَرَ إِلَهُ لِمُنْكِحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لأجل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، إن : حرف تركيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ضمير الغائب مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدر إلى قوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من

والثالثة : الفصلُ يَقْتَضِ المضاف ، كقوله :

— ٣٦١ — * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ *

== إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتل إضافة إلى مطر حيثئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتل إضافة أن تكون إضافة المصدر للمفعول إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالصفة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فلي أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدراً مضافاً إلى فاعله ومطر مفعولاً ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر — وهي المرادة هنا — فلي أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حيثئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجى من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم — لعنه الله — قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، في مؤامرة اتفق فيها هو واثنتان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : على ، ومعاوية ، وعمر بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن يتخذ قتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن يقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، ويلب عنه من يصلى بالناس فيقتل الخارجى نائبه ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلََّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ *

اللفظة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه
(١٣ — أوضح للمالك ٣)

الرابعة : الفصلُ بالنداء^(١) ، كقوله :

== الله ولعنه اوهو الذى آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضم الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به ليل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير القائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحركه لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافي يقع نعتاً لقوله « أبى طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى.

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبى » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » نعت للمضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القيل قول بجير بن زهير بن أبى سلمى للزنى لأخيه كعب :

وِفَاقُ كَعْبٍ بِجَحْرِ مُتَقَدِّ لَكَ مِنْ

تَمَجِّيلِ تَهْلُكَةٍ وَأَخْلَدٍ فِي سَفَرٍ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالنداء ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب متقد لك من تمجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين للوصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَسْكُنُ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ بَعْضَ طَحْيَانٍ ==

٣٦٢ - كَانَ بَرْدُونُ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حَمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ
أى : كَانَ بَرْدُونُ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامِ .

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يسطحيان » وقد فصل بينهما بجملة النداء - وهى قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل للضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين للضاف وللضاف إليه بالنداء أن يكون جائزا فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين للضاف وللضاف إليه بالقسم جائزا فى السعة والفصل بالنداء مقصورا على ضرورة الشعر ، والسر فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب للنثور الفصل بالقسم كالعبرة التى أثرناها لك عن الكسائى والعبارة التى أثرناها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصوله من قواعد ، جزاء الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سوابق أو لواحق تصل به .
اللقبة : « البردُون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جرد حل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبَا عَصَامِ » كنية رجل « دُقٌّ » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كَانَ » حرف تشبيه ونعصب مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب « بَرْدُونُ » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أَبَا » منادى مجرّف نداء محذوف ، والتقدير : يَا أَبَا عَصَامِ ، وسأبقى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبَا مضاف ، و « عَصَامِ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردُون مضاف و « زَيْدٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حَمَارٌ » خبر كأن مرفوع بالضمّة الظاهرة و « دُقٌّ » فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الحمار « بِاللَّجَامِ » جار ومجرور متعلق بدق ، وجملة دق من الفعل الماضى للبنى للمجهول ونائب فاعله للستر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

=

فصل : في أحكام المضاف للياء

يجب كمنرُ آخره ^(١) كقُلَامِي ، ويجوز فتح الياء وإسكانها ^(٢) .

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهي : المقصورُ كقَتَّى وقَدَّى ،
والمنقوصُ كَرَامٍ وقَاضٍ ، والثني كابْنَيْنِ وَعُلَامَتَيْنِ ، وجمعُ المذكر السالم
كَرَبَائِدَيْنِ وَمُسْلِمَيْنِ .

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح ^(٣) ، وتندَرُ

= الشاهد فيه : قوله « برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله
« برذون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو
زيدا فإن قوله « برذون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافي أخيف
إليه برذون على حد قوله * إن أباه وأبا أباه * ويكون قوله « زيد » بالجر
بدلا من أبي عصام ، ولا شاهد في البيت حيث ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمي في حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
(١) للراد آخر للمضاف إلى ياء للتسكيم ، سواء أكان صحيحا كقلام وكتاب أم
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،
ونحو ظي وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل في كل مبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، والفتح هو الأصل الثاني ، لأن الأصل في البنى التي وضع على حرف واحد
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء للتسكيم
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر
المقصور والثني الرفع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر المنقوص والثني
الجرور والنصب وجمع للذكر السالم ياء واجبة الإدغام في ياء للتسكيم والحرف للدغم
في مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (وَحْيَايَ)^(١)، وكسرها بعدا في قراءة الأعمش والحسن (حَيَّ عَصَايَ)^(٢)، وهو مقلد في لغة بني يَرْبُوع في الياء للضاف إليها جمعُ المذكّر السالم، وعليه قراءة حمزة (يَحْيَايَ) ^(٣).

وتُدْغَمُ ياء المقصور والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقَاضِيٍّ، ورَأَيْتُ ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ، وَتُقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تُدْغَمُ^(٤)، كقوله:

• أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً •

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش وبجي بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين.

(٤) تقول: جاء زيدى - بكسر الهمزة وتشديد الياء - وتقول: جاء مسلمى - بكسر الهمزة وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما: جاء زيدون لى ومسلمون لى، فلما أردت الإضافة حذفت اللام والنون فصارا: زيدوى ومسلموى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإذعام الياء للقلبة عن الواو في ياء المتكلم، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء.

٣٦٣ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي - واسمه خويلد بن خالد بن عحرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، قال فيهم مرثية بعدها بعض العلماء في الذروة المليمان شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله:

• عَفَدَ الرِّقَادَ وَعَبْرَةً لَا تُقْلَعُ •

والشاهد الآتي بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً.

اللمعة: «أودى» هلك «بنى» أصله بعد الإضافة «بنى» فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَيْيٍّ ومُسْلِيٍّ ، أو فتحة أقيمت كصُنْفِيٍّ ، وأسْم ألف التثنية كمُسْلِمَيْ ، وأجازت هُذَيْل في ألف المقصور قَلْبَهَا ياء ، كقوله :

== والياء سبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النون لتناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا لي وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ، ويروى في مكانه « غصة » وهي ضم الفين للمعجمة - الشجاء وما اعترض في الحلق فأشرك ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالقيظ ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم ميثار المموم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ
لأن الإنسان يغلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا ، ويحتشد ثور أفسكاره ، وتعود إليه أشجانه ، « عبرة » دمة « لا تقلع » لا تنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو للثقلية ياء للدخلة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وباء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثان لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

— ٣٦٤ — * سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ *

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبيائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف وهنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَتَخَرُّمُوا ، وَلِسْكَلٌّ جَنْبٍ مَّصْرَعُ *

اللفظة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبل ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى — بتشديد الياء — هوى بلغة هذيل ، وقوله « أعتقوا » أى ساروا السير الضيق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » — بالبناء للمجهول — أى : انتصنم للنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف للثقلية ياء لإدغامها في ياء للتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التنذر ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « وأعتقوا » الواو حرف عطف ، أعتق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهوام » اللام حرف جر مبنى على الكسر لاهل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التنذر ، والجار والمجرور متعلق بأعتق وهوى مضاف وضمير التائبين المائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو واو الحال ، لسكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هوى » الألف ألف المقصور ، والياء ياء التكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء التكلم ييقون ألفه على حالها فيقولون : فتأى ، وعصأى ، ورهأى ، وهوأى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصَمِّدٌ جَنِيْبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ //

وانفق الجميع على ذلك في حَلَّى ولَدَى ، ولا يختص بياء التكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو : عَلَيَّ وَلَدَيْهِ ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحكم في إِلَ .

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الاسمُ الدال^(١) على مجرد الحدث إن كان علماً ، كـ « فَجَارٍ » و « سَحَابٍ »

= إلا هذيلاً ؛ فإنهم يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء للتكلم ، فيقولون فَي ، وعمى ، ورعى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذي أنشده للؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجصدرى في قوله تعالى : (فمن اتبع هداى) وهذا القلب عند من ذكر جائز .
ومما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلى . في أهل بيت رسول الله (مختصر

تاريخ دمشق ١٠٨ / ٧) :

أَجِبُّهُمْ لِعُبِّ اللَّهِ ، حَتَّى أَجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - عَلَى هَوَيْأِ

(١) خلاصة ما ذكره للؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدراً ، أما الثلاثة التي تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علماً كـ « فَجَارٍ » و « سَحَابٍ » ، وثانيها : ما كان مبدوءاً بـ « ياء » بـ « ياء زائدة » لتعريف اللغاة كـ « ضرب » و « قتل » . أما اللبدوء بالهمزة الدالة على اللغاة فهو مصدر نحو « الضاربة » و « القاتلة » و « المشاركة » فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك . وثالثها : ما كان بـ « زنة » اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد الين فهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .
وفي هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدث هو للمصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =

للفَجَرَةِ وَالْعَصِيدَةِ ، أو مبدوءاً بـ **ي**م زائدة لغير المُفاعلة ، كـ « **يَضْرَبُ** » و « **يَمُتَلِّ** » أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَّثَ الثلاثي ، كـ « **يُمَتِّلُ** » و « **يُضَوِّ** » في قولك « **اغْتَسَلَ غَسْلاً** » و « **تَوَضَّأَ وَضْوءاً** » فإنهما بزنة القُرْب والدخول في « **قُرْبُ قُرْباً** » و « **دَخَلَ دُخُولاً** » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر ^(١) .

وَيَعْمَلُ المصدرُ عَمَلَهُ فَعِلِهِ ، إن كان يحلُّ محله فعل ^(٢) ، إما مع « **أَنْ** » ،
 = يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ،
 الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، فالمراد من قوله
 « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني
 أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون واسطة
 كما تهرده لك بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم للمبدوء بـ **ي**م زائدة لغير المُفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة
 يجعلونه - را ، ويسمونه للمصدر الليمي ، والمؤلف هنا تابع لابن النظم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول
 المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالتعليل
 يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل ، والوضوء يدل على لفظ
 التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من للتوضؤ . وقال قوم : كل من المصدر واسم
 المصدر يدل على الحدث الذي هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبرة المؤلف تجري
 على هذا القول ، إلا أن تسكلف التأويل الذي ذكرناه لك قريباً .
 (٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لكي تفهم كلام المؤلف
 على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول : أنك حين تستعمل المصدر في كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل
 عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث في أحد الأزمنة
 الثلاثة الماضي والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن
 يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأت لم ترده =

== وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لا تصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقى على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل للمضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدوث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التبس على من يسمعه الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذي يعلم صلاحية المضارع للعالم والاستقبال لا يدري أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموا أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه .

الأمر الثاني : أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحمل عمله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنهما يكتفيان برأية الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النعاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت »

كـ «مَجِيتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِرَ» و «يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا»
 أى : أن ضَرْبَهُ وأن تَضْرِبَهُ ، وإما مع «ما» كـ «يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا
 الآنَ» أى : ما تضربه ، ولا يجوز فى نحو «ضَرْبُكَ زَيْدًا» كونُ
 «زَيْدًا» منصوبًا بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط^(١) .

==ضربا لا يعمل ، فلا يحمل عمله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت «ضربت ضربا
 زيدا» فإن زيدا مفعول به لفعل الذى هو ضربت لا المصدر ، وقد اختلفوا فى المصدر
 النائب عن ضله ، فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام فى
 القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت «ضربا زيدا» فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن
 مالك ومنسوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفى هذا القدر من البيان والإيضاح
 كفاية ومقتنع .

(١) السرى فى عمل المصدر هو شبهة للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما
 على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل
 شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى
 فأما الشرط الوجودى فهو أن يحمل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر
 المؤلف هذا الشرط وبيننا لك فى مقالنا السابق متى تندره حالا محل الفعل مع أن ،
 ومتى تندره حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السرى فى ذلك .

وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها فى غير هذا
 الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربك زيدا
 على أن يكون «زيدا» منصوبا بالمصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص
 الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت «ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح» لم
 يجوز لك أن تحمل عمرا منصوبا به ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف
 فى هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا ب ورود
 ذلك فى قول زهير بن أبى سلمى :

=

== وَمَا اطْرَبُ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجُمِ
 زعموا أن «عنها» متعلق بالضمير، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن
 يكون عنها متعلقا بالضمير، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف، أو متعلق بالمرجم في آخر
 البيت وتقدم عليه ضرورة، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم، أي وما هو مرجم
 عنها بالحديث المرجم.

الشرط الثالث: ألا يكون معدودا، أي مقترنا بالتاء التي تدل على الوحدة،
 فلا يجوز أن تقول «غضبت من ضربتك زيدا» وأما قول الشاعر:
 يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ
 حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله
 فهذا شاذ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير.

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله، نحو قول الشاعر:
 فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْوَارِدِ
 فقد نصب قوله «عقابك» بهبة، لأن التاء في رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة
 ورغبة، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة، والمصدر الموضوع بالتاء
 كالجهد منها، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال: رهبة واحدة، ورحة
 واحدة، ورغبة واحدة، وهلم جرا.

الشرط الرابع: ألا يكون موصوفا قبل العمل، فأما قول الحطيئة:
 أَرَمَمْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يَرَى طَارِدًا لِأَعْرُكَ الْيَاسِ
 فإن ظاهره أن قوله «من نوالكم» متعلق بيأس الذي هو مصدر يشي يأس -
 من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله «مبين» وقد وقع هذا الوصف
 قبل المعمول، فإن هذا الظاهر غير لازم، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا
 بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر.

فإن كان النعت واقفا في الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه، ومن ذلك قول
 الشاعر:

==

وعمل المصدر مضافاً أكثر ، نحو (وَقَوْلًا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ)^(١) ، وَمُنُونًا أَقْيَسُ ، نحو (أَوْ إِطْمَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)^(٢) ، وبأل قليل^(٣) ضئيف ، كقوله :

= إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مِنْ عَهْدَتُ عَدُولًا
ويلحق بالمت بقیة التوابع كالتركيد والعطف ، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع
أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين مموله ، فنحو قوله تعالى (إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقاً برجهه لكونه قد فصل بينهما بخبر إن ، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقاً بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجهه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجزء الظرف متقدماً عليه ، والتقدير : إنه على رجهه لقادر رجهه يوم تبلى ، والسرى في اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالمثل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع بقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين الممول .
الشرط السادس : ألا يتقدم على مموله ، فليس لك أن تقول « أعجبنى زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفاً ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجوز لك أن تقدره مصدراً ، ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء في البسمة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدأ .

الشرط الثامن : ألا يكون مجزواً ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجاً بقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قَدَامَةَ إِلَّا الْمَجْزِلَ وَالْفُتَمَا
فإن قوله « تجاربهم » جمع تجربة وهي مصدر جرب - بالتضعيف وقد نسب به قوله « أبا »

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من أل ومن

=

الإضافة ، ومقرون بأل .

== فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أكثر وروذا في كلام من يخرج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافاً ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قول رؤبة بن السجاج :

وَرَأَى عَيْقَى الْقَسَقَى أَبَا كَا يُعْطَى الْجَزِيلَ ، قَسَمَتِكَ ذَا كَا
وقد يحذف المفعول لكونه فضلة ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائى) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنَفَّى يَدَاهاَ الْخُصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصَّيَارِيفِ
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَى تِلَادَى وَمَا جَمُتْ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِينِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ
ومن الناحية من يحصل إضافة المصدر إلى للمفعول ثم ذكر الفاعل خاصة بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى (وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو بما يفارق فيه المصدر الفعل .

وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ، وواحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضائق قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

==

.

= يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْكَلْنَا هَامِثُنَّ عَنِ اللَّقِيلِ
وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شها
بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة
والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، وبما نذهب إليه أن يجوز إعمال المصدر المنكر
عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في
أصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطماع في يوم ذي مسغبة يتي) وذهب الكوفيون
إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر
المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل
يدل عليه المصدر ، وهو تكلف .

وبما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي
أنشدناه قريباً عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء ، وهو قوله :
فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
فقد نصب قوله « عِقَابِكَ » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله
قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الدَّمَامِ
فقد نصب قوله « إِخَا الدَّمَامِ » بقوله « مُحَافَظَةٌ » وهو مصدر منون منكر .
وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك
أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقاً ، وإن كانت ال تبعه شبهه من الفعل لكون ال
من خصائص الأسماء ، واعتاد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من
المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أنشده المؤلف ، ركا
في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى لِلنَّفْسِ بِرَ أَنِّي
كَرَرْتُ قَلَمَ أَنْكُلٍ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً =

* ضَمِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * - ٣٦٥ -

== فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَإِنَّكَ وَالْتَأَيْنَ عُرْوَةَ بَنِي سَدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لِكَالْجُلِّ الْخَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَافَ لِلنَّايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التأيين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول يجوز لإعمال المصدر المقرون بأل مطلقا يلعبه العلماء إلى سيويه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر للمقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبه بالفعل ، وأل للمقترنة به تبعه شبه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون يجوز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجمعون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حيثئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي علي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقته عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيويه لأنه يقول « وتقول : عيبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عيبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التنوين » ١ : ٥١ :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلًا معينا ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من التقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ *

اللمعة : « النكاية » مصدر نسكيت العدو ، أى أثرت فيه ونلت منه « يخال »

يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضَمِيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضَمِيف ، وضميف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية منصوب ==

واسمُ المصدر إن كان عَلَمًا لم يعمل^(١) اتفاقًا ، وإن كان مِيمًا فَكالمصدر^(٢) اتفاقًا ، كقوله :

== بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير التائب مضاف إليه مبنى على الفهم في محل جر «بخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة «يرأى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول به يراعى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يراعى وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكابة أعداء» حيث أحمل المصدر للقرن بأل ، وهو قوله «النكابة» فنصب به للفعول وهو قوله «أعداء» . ونظيره قول الآخر :
لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْفَيْسِرَةِ أَنِّي كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الْفَرْبِ مِسْمًا
ودعوى أن ناصب للفعول في هذه الحالة هو المصدر للقرن بأل قول سيويه والخليل رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو الباس البرد إلى أن ناصب للفعول حيث هو مصدر آخر محذوف يدل عليه المصدر للذكر ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده :
ضعيف النكابة نكابة أعداء ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءم ونحوه منصوب على نزع الخافض ، والأصل عنده : ضعيف النكابة في أعدائه ، ثم حذف حرف الجر فاتصّب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كـمحمد وسعيد - عليين على معنيين - لا تحمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضى هذا النوع من العمولات .

(٢) إنما عمل المصدر للبديء بالميم الزائدة لغير الدلالة على اللعانة لأنه مصدر في الحقيقة عند جهرية النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا» أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، ولكن الأبيات من العلماء لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجد في الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير البديء بالميم مضافا لفاعله .
(١٤ — أوضع المسالك ٣)

— ٣٦٦ — • أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا •

٣٦٦ — نسب جماعة منهم المؤلف في الفن تيمناً بغيري في درة التواص هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومي ، وهذا هو الصواب وما ذكره للمؤلف هنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

• أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظَلَمٍ •

وبعد هذا البيت قوله :

أَفْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْكُكُمْ فَلَيْتَهُ إِذْ جَاءَكَ السَّلَمُ

الفتة : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به حبيته ، وروى « أظلم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتمليح ، والهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و« مصابكم » مصدر ميمي بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدي أنه اسم مفعول ، وكان يجب — بناء على هذا — رفع « رجل » واستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « أظلم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلة مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله « رجلا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضي الذي هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عاملة أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « مصابكم رجلا » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم — فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كانَ غَيْرُهَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين ، وعليه قوله :

٣٦٧ — * وَبَدَّ عَطَانِكَ لِلسَّائَةِ الرَّعَا *

« رجل » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في آخر البيت .

وكان البيهقي يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ، وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن الذي أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى النجاة وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير مرضي للبنى ولا المعنى ، ولبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شبيب — بزنة التصغير فيها — من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث السكلاي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَكْفَرًا بَدَّ رَدَّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ *

اللفظة : « أكفرا » الكفر — بضم الكاف — جحد النعمة التي أسديت إليك وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجب الشكر ، وكان القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرنا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب — وهي التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك بما يورثها سمناً ، وروى « الرباع » باباء الموحدة ، وهي التي تلجج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أأجزيك جعداً لنممتك ونكراناً لجميلك وأنت الذي مننت على بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضي ، ولم تكف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأربيت في اللذة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أكفرا » الهمة للاستنهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق لعل محذوف ، والتقدير : أأكفر كفراً « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعول المحذوف الذي عمل في المصدر ، وبعد مضاف و« رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و« الموت » =

وَيَكْثُرُ أَنْ يضاف الْمَصْدَرُ إلى فاعله ، ثم يأتي مفعوله ، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(١) ، وقلَّ عَكْسُهُ ، كقوله :

— ٣٦٨ — * قَرَعَ الْقَوَاقِبِزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ *

== مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعطاء مضاف وضمير مخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الناعية « اللانة » مفعول به لطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرعا » نعت للانة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .
الشاهد فيه : قوله « عطائك اللانة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء » إعمال الصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به للمعول وهو قوله « اللانة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضَيَّةٌ يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فله كلم - بتضمين اللام - والمصدر هو التكليم ، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل الصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به للمعول وهو قوله « هندًا » .
ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِقَائِهِمْ أَتَوْاهُ

فإن قوله عشرة اسم مصدر فله عاسره يحاشره ، ومصدره للعاشرة ، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل الصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه السألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدي ، واسمه للغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

=

• أَفْنَى تِلَادَى وَمَا جَعْتُ مِنْ نَسَبٍ •

اللفظة : « تلادى » التلاد من اللال كالتلاد والتلبد ، وهو اللال القديم « نسب »
النسب - بالشين معجمة - ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كالدور والضياح
ونحوها « قرع القواقيز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أقرعه قرعا » - من
باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ،
والقواقيز : جمع قاقوزة - بقافين وزاى - وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، وروى
القبازير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجية « أفواه الأباريق »
الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره
التنذر لاجل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مقول به لأفنى منصوب بتمتة مقدرة
على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم
مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول
معتوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ،
والجملتان لاجل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير :
والذى جمعت « من نسب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع »
فاعل أفنى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرع مضاف و « القواقيز » مضاف إليه من إضافة
المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وأفواه مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع »
إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي يَدَاهَا أَخْصَى فِي كُلِّهَا جِرَةً نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادُ الصَّيَاكِيفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يثوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا أَخْلِيلُ تَمَسُّهَا الْفَنَاءُ كَيْفَ مَا يَتَصَرِّفُ الْفَنَاءُ بَنَانِيَا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه للمفعول وهو الفناء ، ثم

أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختص بالشعر ، وردّ بالحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت للمستطيع ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير ، نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ)^(١) ، ونحو (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَلْقِ)^(٢) ، ولو ذكرَ اقبل : دعاى إليك ، ومن دعائه الخيرة .

وتابع الجبرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل^(٣) ؛ فيرفع كقوله :

• تَلَبَّ الْمَعْقِبِ حَقَّهُ لَلْظُلُومِ • ٣٦٩ -

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٩٤ من سورة فصلت . (٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك من جواز الإتيان على المحل - هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتيان على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناصب للنصب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا رأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ - هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأنته ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

• حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا •

اللفظة : « تهجر » سار في الهاجرة ، وحى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبهي منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طائناً إياها طلباً مثل طلب المعقب - إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غاية وجر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « تهجر » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « في الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر =

أو يُنْصَبُ كقوله :

— ٣٧٠ — * نَحَاقَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْآثِيَانَا *

= «وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الآن مفعول به لحاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بتبادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كلالزمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نمت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونمت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نمت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأثبتمه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرى فيها ابنه أتيته :

السَّالِكُ الثَّرَّةَ الْيَقْظَانِ سَالِكُهَا مَشَى الْمُلُوكَ عَلَيْهَا أَنْخِلُ الْمُلُ الْفُضْلُ

فالمصدر هنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الملوك » وقد نمت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفعها تبعاً لموضعها ، والفضل : هي التي تخلف ثيابها كلها إلا ثياباً واحداً .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤية بن الصجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة المعبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقيل قوله :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا *

اللمة - «داينت بها» أخذتها بدلا من دين لي عنده «البيان» بتشديد الباء ، واللام =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلَّ على الحدثِ والحُدُوثِ وفاعلهِ .

نفرج بالحدث نحو « أَفْضَلُ » و « حَسَنٌ » فإنهما إنما يدلَّانِ على الثبوت ،
وخرج يذكر فاعلهِ نحو « مَضْرُوبٌ » و « قَامٌ ^(١) » .

== مفتوحة - المطلق ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألو به - على مثال رميته أرميه - ليا
وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوف في قضائه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « كنت »
كان : فعل ماضٍ ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء التثنية اسم مبني على الضم
في محل رفع « دايت » فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »
جار ومجرور متعلق بـ « دايت » « حسانا » مفعول به « دايت » « عفاة » مفعول لأجله تامه
« دايت » أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
مجرور بالكسرة الظاهرة « واليانا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له
من الإعراب ، « اليانا » : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه
مفعولا للمصدر الذي هو عفاة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « واليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »
الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله « عفاة » إليه ، لكننا لما كان
مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوبا ، فلما أراد العطف عليه لاحظ
ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .



(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على
الفاعل ، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا
يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل بالضرورة العقلي ، ضرورة علم كل أحد
بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفي دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صِلَةً لَّأَلٍ عَمِلَ مطلقاً^(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين^(٢) :
أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال^(٣)، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،
ولا حجة له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)^(٤) ، لأنه على حكاية الحال ، والمغنى :
يَسُطُّ ذِرَاعِيهِ ، بدليل (وَتَقَلَّبُوهُمْ) ولم يقل وَقَلَّبْنَاهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو تحجب عنه أو مؤصوف ، نحو
« أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتداد على المقدّر كالاعتداد على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا
أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ » أى : أَمْهَيْنُ ، ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٥) ، أى : صِنْفٌ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المراد بالإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء
أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .
(٢) بقى شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف
الكسائي فيهما جميعاً .

(٣) الشر في اختراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحل على الفعل
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبه بالفعل المضارع ؛ فلم
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف : وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام
وأبي جعفر أن قوله سبعانه (بسيط) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض التكلم حين كلامه أن القصة
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (بسيط) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة البحل ، والتخيل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما
سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، ويان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له =

— ٣٧١ — * كَنَاطِحٍ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِتَهَا *

الاعتماد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المتعمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حتى نلتبس لاسم الفاعل الذي هو (مختلف) شيئاً يعتمد عليه ، فاعرف ذلك وكن به حقيقياً والرأى الضميف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتماد على شيء مما ذكر شرط في رفعه للفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه للمفعول به ، فأما راحة الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتماد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاً هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لابد له — على هذا القول — من الاعتماد ، فلهذا قدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* قَلَمٌ يَضِرُّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوهما ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاربه يضربه ضيراً ، ومعناه ضربه أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفي لغة أخرى كحاها الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل — هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأنثى تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأنثى : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به ، وتحشمها ما يضغطك هوله ولا تنال منه منافع . ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلي يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها ويشكر قرنه .

الإعراب : « كَنَاطِحٍ » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كَنَاطِحٌ ون ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؟ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَيْلٍ نَاطِحٍ ، ومنه « يَا طَالِمًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالماً ، وقول ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سَهُوٌ ؛ لأنه مختص بالاسم ؛ فكيف يكون مُقَرَّبًا من الفعل ؟

فصل : تَحْوِيلٌ ^(١) صيغة فاعل للبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ، أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ بِقَلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :
 = فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فاعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف من الشروط « صخرة » مفعول به لناطق منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام لام كي مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد لام التحليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناطح ، وضمير الفاعلة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التحليل ، والجار والمجرور متعلق بناطق « فلم » الفاء حرف عطف لم حرف نفي وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستتراً فيه جوازاً ، وضمير الفاعلة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على الإلغاف منع من ظهوره التحذر « قرنه » قرن : معول به لأوهى ، وقرن مضاف وضمير الفاعل مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضممة الظاهرة .
 الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح » إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على شيء . لكنه لما كان في المعنى معتمداً ؛ لكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل « كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .
 (١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغة الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل ثلاثى متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ، وضرب ، وضرب .

ويؤيد ذلك على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثى نحو دراك ، ومجواى ، ومجوان ، ومطاه ، وتدير ، ودهوق

— ٣٧٢ — * أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْنَا جِلَالَهَا *

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلائخ — ضم القاف وآخره خاء معجمة — بن حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقَلَّاحُ بْنُ جَنْابِ بْنِ جَلَّاءٍ أَخُو خَفَائِرٍ أَقْوَدُ الْجَلَّاءِ
وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ يَوْلَاجُ أَتْلُو الْفِ أَعْقَلًا *

اللفظة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول : فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال — بكسر الجيم — جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « وولاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الخوائف » جمع خائف ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والراد منه هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة السكل « الأعقل » هو الذى تصطك ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متسكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِى مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا
منصوب بالأنف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير للتكلم الذى ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إلينا » جار ومجرور متعلق بلباس « جلانا » جلال : مفعول به لباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتحة لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتحة لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « يولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وللاج مضاف و « الخوائف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

— ٣٧٣ — * ضَرُوبٌ يَنْصَلِي السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِيَا *

== فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً ليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف الوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً لفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا بِالْحَدِيدَا *

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة للبالغة ، وهي قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالها » لاعتاده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فَمَا لَرَزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكَتَاتِيَا
خَوَاض : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والكتاتيب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمدا على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثي فيها أبا أمية بن النخعي المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وهجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللمة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد هنا ؛ لئلا نلزم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانيا » جمع سمنية ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من المقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

الغنى : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت العسرة الذي تبين فيه الأمانة في أكثر النفوس فتمسكت عن معونة المحتاجين ، وتجمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل . =

وحكى سيويه « إِنَّهُ لَمِنَعَارَ بَوَائِكُمْ » وقال :

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هِلَالًا

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف . والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضممة الظاهرة « ينصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سماتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير الفاعلة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف الخطاب اسم مبنى على الفتح في محل نصب « عافر » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة . والجملة من إن واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوف سماتها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل : فنصب بها المفعول . وهو قوله « سوق سماتها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلاء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هِلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا نُشْبَةُ الْبَدْرَا
وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروي آخر . وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لندرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هِلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا نُشْبَةُ الشُّمُتَا
فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وَلِدَتْمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْشًا =

== اللغة : « فتاتان » ثنية فتاة ، وهى الجارية الحديثة السن ، والعلام فتى ، وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، ويجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل فى هذه المادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى بفتى - مثل رضى رضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليل ، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدهاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكأله .

الإحراب : « فتاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فتاتان ، أو أنها فتاتان ، مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشببة » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شببة : خبر للمبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشببة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الآلف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « البدر » مفعول به لكشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والآلف للاطلاق ، وجملة تشبه وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشببة هلالا » حيث أعمل صيغة للبالغة وهى قوله « شببة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؟ فنصب بها للمفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم للبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شببة هلالا .

وقد أنشد سيديوه فى هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مُّوَهِّيًا عَمِلَ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمَرْ

جمل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعترضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام تصحيح كلام سيديوه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « اتعبت يومك » .

وقال :

* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي * ٣٧٥ -

* : *

٣٧٥ - هذا الشاهد من كلام زيد الحلي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِعَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ *

اللقية : « مرقون » جمع مرق - بفتح فكسر - وهو صيغة للبالغة لمازق الذي هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل في مرق العرض على المجاز « الجعاش » جمع جعش « الكرملين » ثنية كزهل - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء يجبل من جبل طي . « الفديد » الصوت .

المنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغني أنهم يثلبونني وينالون مني ، ويقطعون عرضي شتاً وسباً ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بينه ساء الكرملين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتاني » أي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والثون للوقاية ، وإاء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الثائين اسمه مبني على السكون في محل نصب « مرقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضي » عرس : مفعول به لمرقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى « جعاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعاش مضاف و« الكرملين » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه في محل نصب حال من جعاش الكرملين ، وتقدير الكلام : أتاني كونهم مرقين عرضي ، هم جعاش الكرملين حال كونها ذات فديد : أي صوت وصياح وجلبة . =

فصل : تنبيه اسم الفاعل وجمعه وتنبيه أمثلة للمبالغة وجمعها كقوله في التمثيل والشروط ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ) (١) ، وقال تعالى : (هَلْ مِنْ كَاشِفَاتِ ضُرِّهِ) (٢) ، وقال : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ) (٣) ، وقال الشاعر :

٣٧٦ — * وَالنَّازِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِي *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرد - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه وهو اسم إن . ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٧) :

أَوْ مِسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةٍ مَمَجَجٍ بِسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ
فقد نصب قوله « عضادة ممجج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .
ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَهْيِيرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْفَقْدَانِ
ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال أو مثله - بالبيت الأخير ، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .
(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّامِي عِرْفِي وَلَمْ أَشْتُمَهَا *

اللغة : « الشامي عرضي : شامي ، شاتم ، وشاتم : اسم فاعل لفعله =
(١٥ — أَوْضَحُ لَكَ ٣)

« شتم يشتم شتماً » من باب نصر، والشم: الرمي بالكروه من القول، والعرض: بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى الذين أوجبا على أنفسهم، يريد أنهما يتوعدا أنه حين يئيب عن وجوههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك .
الإعراب : « الشاعى » نعت لابنى ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى أَبْنَى ضَمْضَمٍ
محروور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشاعى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه محروور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعرض مضاف وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناذرين : معطوف على الشاعى ، محروور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والتون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقها » ألقى : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجواب إذا على هذا عذوف ، والأحسن أن يجعلها ظرفية لا غير ، فلا جواب لها « دى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، ودم مضاف وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .
الشاهد فيه : قوله « والناذرين دى » حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « الناذرين » - عمل للمفرد ؛ فنصب به للمفعول ، وهو قوله « دى » وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره للؤلأف وأوضناه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

— ٣٧٧ — * غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غُفِرَ قَوْمُهُ *

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده للؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ *

اللمعة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجسارة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال الروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصلح عن الذنوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - ضمتين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - ضمتين أيضاً - جمع غفور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الغفور ، والغفور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملاسة ؛ لأنهم إما يخفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين للتضايين : أى غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماضى ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « فى » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بـفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير التائيين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام التخمى جعل الجار والمجرور متعلقاً بزادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « فى » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « ذنبهم » ذنب : مفعول به لفعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائيين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة للبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به للفعل وهو قوله « ذنبهم » وصيغة للبالغة هنا معتمدة على خبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمْنُ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ التَّنَاطُقُ قَشَبٌ غَيْرَ مُهْتَلٍ

الشاهد في قوله « عواقد حبك التناطُق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك التناطُق » ومن إعمال جمعه جمع للذكر السالم قول الله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا) ومن إعمال جمعه جمع للؤنث السالم قوله تباركت كلته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع للؤنث السالم وجمع التكسير في قول السجاعي بن رؤية :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ لِلْحَرَمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيَمِ

• أَوَالِئَا مَكَّةَ مِنْ وَوَقِ الْحِمَى •

القائطات : جمع قاطنة جمع للؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن الثنية والجمع بأنواعه - نفي سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق للثني والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لكننا لانظم خلافا بين النعاة في جواز إعمال للثني والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أوضح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات للمروف قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال للثني والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه به في للثني وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه في الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن الثنية ==

== والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يعيدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانت الثنية والجمع سبياً واضعاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بد زنتها عن زنة المضارع .
 ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يعد شبهه بالفاعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب :
 الأول - وهو رأى جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نفى سواء أ كان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كيت الذي هو من جهة القياس تصغير أ كت أو كتنا تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأ كمت ولا الكتنا .
 والقول الثاني - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى الكسائي ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نجهز عمل المجموع والثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا تنسك عمل المصغر .

والثالث - وينسب إلى المتأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضرب وقبيل وسور - تصغير ضارب وقائل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو - رأى جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نفى سواء أ ذكر المفعول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، وحاصله أن يتوسط للمفعول بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر المفعول بعدهما جميعاً ، أم ذكر المفعول قبلهما جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فإ يظن أنه معمول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعي له . ==

غُفِرَ : جمع غفور ، وذُنِبَ لَهُمْ : مفعوله .

فصل : يجوز في الاسم الفَعْلِيَّة الذي يَتَلَو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبَ به ، وأن يُخَفَّضَ بإضافته ، وقد قرئ (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)^(١) ، و (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)^(٢) بالوجهين ، وأما ما عدا التثنية^(٣) فيجب نصبه نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاسته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقرن الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه - وخلاسته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا) وآمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة يبتغون فضلا نصت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول عاملا محذوفا يفسره آمين تسكف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع (بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرئ برفع (بالغ) منونا ونصب (أمره) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه اللؤلؤف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد من ال وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من ال ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المنفصل من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور ؛ فانظروا نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ^(١).
 وإذا أتبع المجرور فالوجه جرُّ التابع على اللفظ؛ فنقول «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٍو» ويموز نصبه بإضمار وَصَفٍ مَنْوُنٍ أو فعل اتفاقاً، وبالمعطف على المحل عند بعضهم ^(٢)، وَيَتَقَيَّنُ إِضْمَارُ الْفَعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَامِلٍ؛ فنصبُ (الشمس) في (وَجَاعِلُ الْأَثَلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) ^(٣) بإضمار جَمَلٍ لا غير، إلا إن قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال.

= نحو قوله تعالى (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)، وثانيتها للفعول الثاني والفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثة أو أضفته إلى الأول منهما، نحو قولك «هو غان زيد قائماً» و«هذا معطى زيد درهماً» وهذا معمل زيد بكراً قائماً» وقد اختلف النحاة في ناصب هذا المنصوب، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضارع يفسره اسم الفاعل، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواء مقتضى * كما اختلفوا في الوجه الأحسن بالنسبة للمعمول التالي للعامل، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب؟ فظاهر كلام سيوريه أن النصب أعلی، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء، وقيل: الجر أولى لأنه أخف.

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في الكلمة السابقة.

(٢) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيوريه:
 قَبِينَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُمْلَقٌ وَفَضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعِي
 فقد نصب «زناد راعٍ» وهو معطوف على «وفضة» المجرور بإضافة «مملق» إليه ونظيره قول الآخر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَكَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ خُرَاقٍ

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُسَكَّرَمٍ »^(١) .
ويعمل عَمَلُ فِعْلِ المفعول ، وهو كاسم الفاعل ؛ في أنه إن كان بَأَلْ عَمِلَ مطلقاً^(٢) ، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتداد وكونه للعَال أو الاستقبال .
تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا ، الآنَ أو غَدًا » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كَفَافًا بِكَتِفِي »^(٣) ، كما تقول « الْقَدِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى آل ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفى : خبر .
وينفرد اسمُ المفعول^(٤) عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به

(١) إنما مثل ههنا بثلاثين ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية .

(٤) في هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لواحد ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس وناقد - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب » ، وناقد القول » .

وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه يتمتع بإضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا للنوع يجمع عليه بين النعاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظام ؛ فقد اختلف النعاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

في المعنى ، وذلك بعد تحوِيل الإسناد عنه إلى ضمير راجع الموصوف ، ونُصِب الاسم على التشبيه .

تقول « الْوَرَعُ مُحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ، ثم تقول « الْوَرَعُ مُحْمُودٌ لِمَقَاصِدِهِ » بالنصب ، ثم تقول « الْوَرَعُ مُحْمُودٌ لِمَقَاصِدِهِ » بالجر .

هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أَوْزَانٍ : فَعَلٌ - بِالْفَتْحِ - ويكون مُتَعَدِّيًا ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِرًا ، كـ « مَقَدَّ » ، وفَعِلٌ - بالكسر - ويكون قَاصِرًا ، كـ « سَلِمَ » ومتَعَدِّيًا ، كـ « مَلِمَهُ » ، وَقَعَلٌ - بالضم - ولا يكون إلا قَاصِرًا ، كـ « خَافَ » .

فأما فَعَلٌ وفَعِلٌ المتعديان فقياسُ مصدرهما^(١) الْفَعْلُ ؛ فالأول كالأكل والغرب والرد ، والثاني كالفهم والاثم والأمن .

== ذلك مطلقا ، نعى سواء أحذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقا لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من صدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر :
مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا السَّكْرِيمُ مَخْذِرًا وَإِنْ حُرِمًا
وهذا البيت يصلح دليلا لمذهب ابن مالك ولذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم للفعل إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعلا ثلاثيا ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله مما مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعل ، مثلا - لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

== الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثي التعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدرا مسموعا عن العرب فإنك تأتي بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسي ، قال ذلك شيخ النحاة سيويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقي بالنا إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهي باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثها مفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، وستترك باب حسب لأن الأفعال التي وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التي سنشير إليها .
الثاني : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثي للمفتوح العين » وقوله « الثلاثي للمكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهي السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال التعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة بأبرها أبراً ، وكذلك بدأه يبدأه بدءا ، وكفأه يكفؤه كفأ ، ومثال للمضعف منه شدة يشده شدا ومدّه يمدّه مدا وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يده وعدا ووصفه يصفه وصفا ووزنه يزنه وزنا ، وكذلك وضعه يضعه وضعاً ووجأه يمجؤه وجأ ، ومثال الأجوف منه قاله بقوله قولا وصام رمضان يصومه صوما وسامه يسومه سوما ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلا ، ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض بدحوها دحا ، وكذلك رماه يرميه رميا وسقاه يسقيه سقيا ، وكذلك نعى لليت نعا نعا نيا ورعاه يرعاه رعياً .

==

.

== ومثال التعدى من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم ولثم فاهـ ـ بالياء للثلاثـ
لثما ، ومثال للهموز منه أمن أمانا ووطىء وطلا ، ومثال للضعف منه مس الطبيب
مسا ، ومثال للثالث منه وهم وها ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال
الناقص منه سلبه سلاوا (وأصل الياء في سلبه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت
ياء كما حدث في رضيه من الرضوان وفي شقى من الشقاوة) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي للتعدى على أوزان كثيرة جدا غير فعل -
بفتح أوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الوضع عسر ، فوق أن في
هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيب لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،
وقبل أن نورد عليك هذه الأوزان وأمثلةها نتنبه إلى أنه ربما جاء الوزن الذى نذكره
مع مجيء الوزن القياسى أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسى
فأما الفعل الثلاثي للتعدى الذى على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الماء وسكون العين - نحو كفر المصيبة كفرًا ،
وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ،
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا .

(٣) وجاء على وزن فعّالان - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلا سلاوانا ، وكفر صلبه كفرانا .

(٤) وجاء على وزن فعّالان - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعّالان - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
لواه لوانا .

(٦) وجاء على فاعلة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاءه
كلادة ، ورعاه رعاه رعاية .

(٧) وجاء على فاعلة - بضم أوله - نحو فجأ فجأة .

==

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالفَرَحَ والأَشَرَ والجَوَى والشَّكَلَ ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ النِّعَالَةُ ، كَوَلَّى عليهم وَلَايَةً^(١) .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعُولُ ، كالقُمُودَ والجُلُوسَ وأَنْتَرُوجَ ، إلا إن^(٢) دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءَ والنَّفَارَ والجِمَاحَ والإِبَانِ ، أو على تَقْلُبِ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفِعْلَانُ كالجَوْلَانِ والفَلْيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلوه بلاه ، وقضى حقه قضاه .
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جمعه جعودا ، ودحره دحورا ، وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي التمتع الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعْلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فُعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

* * *

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فتندر وبقى أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعلة - بضم فسكون - كسحرة وحجرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره يكون على فعولة - بضم أوله وثانيه - كاليوسة ، وإلا إن كان علجا ووصفه على زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم من سفره قدوما وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشيء - بمعنى لزمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيرا : من ذلك قام قياما ، وطفى طفيانا ، ولها لهاوا ، وفسد فسادا ، وصلاح صلاحا ، وبقي عليهم يعني =

أو على داء فقياسه الفَعَالُ كَشَى بَطْنَهُ مُشَاءً ، أو على سِرِّ فقياسه الفَعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتِ فقياسه الفَعَالُ أو الفَعِيلِ كالصَّرَاحِ والعَوَاهِ والصَّهِيلِ والنَّهْيِ وَلِزَيْدٍ ، أو على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةِ فقياسه النِّعَالَةُ كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَابَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ .
وأما فَعَلَ — بالضم — فقياسُ مصدره الْمُفْعُولَةُ كَالصُّوْبَةِ وَالشُّهُولَةِ وَالْمُدْوَنَةِ وَالْمُلُوحَةِ ، وَالْفَعَالَةُ كَالْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ وَالصَّرَاحَةِ .
وما جاء مخالفا لما ذكرناه فبأيه التَّنْقُلُ .

كقولهم في فَعَلَ التَّمَدُّي : جَعَدَهُ جُودًا ، وَشَكَرَهُ شُكُورًا وَشَكَرَانًا ، وَقَالُوا « جَعَدًا » على القياس .

وفي فَعَلَ القَاصِرِ : مَاتَ مَوْتًا ، وَقَازَ قَوْزًا ، وَحَكَّمَ حُكْمًا ، وَشَاخَ شَيْخُوخَةً ، وَتَمَّ نَيْمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَابًا .

وفي فَعَلَ القَاصِرِ : رَغِبَ رَغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَبَخَلَ بَخْلًا ، وَسَخِطَ سَخَطًا — بضم أولهما وسكون ثانيهما — وأما الْبَخَلُ وَالسَّخَطُ — بفتحين — فَعَلَى القياس كالرَّغَبِ .

وفي فَعَلَ نَحْوِ حَسَنَ حُسْنًا ، وَقُبِحَ قُبْحًا .

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفَعَلَ^(١) قياسُ في مصدرِ فَعَلَ ، وهو خِلَافُ ما قاله سيبويه .

== بئيا ، وماج البحر يوج موجا وموجانا ، ورجع الشيء يرجع — بتثنية عين مضارته — رجوحا ورجعانا ورجعا — بضم أوله — وزح الرجل زحًا وزحًا وزحًا وزحًا : إذا سقط من الإعياء ، ورشح عرقه رشح رشحًا ورشحانا : ندى ، وفاحت ريحه تفوح وتفتح فوحا وفيحا وفوحانا وفؤوحا : تضوعت .

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح للطبوعة كلها « أن النعقة » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِّ فَعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقِيسٍ .

فقياسُ فَعْلٍ — بالتشديد — إذا كان صحيح اللام التفعيلُ كالْتَسْلِيمِ والتَّكْلِيمِ والتَّطَاهِيرِ ، ومُعْتَلِّهَا كذلك ، ولكنْ تُحَذَفُ ياءُ التفعيلِ وتُعوَضُ منها التاءُ ؛ فيصيرُ وزنه تَفْعِلَةٌ كالتَّوَصُّيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ .

وقياسُ أَفْعَلٍ إذا كان صحيح العين الإفعالُ كالإِكْرَامِ والإِحْسَانِ ، ومُعْتَلِّهَا كذلك ، ولكنْ تُنْقَلُ حركتها إلى الفاءِ ، ففُعْلَبُ الْفَاءِ ، ثم تحذف الألفُ الثانية وتُعوَضُ عنها التاءُ ، كأَقَامَ إِقَامَةً ، وَأَعَانَ إِعَانَةً ، وقد تُحذفُ التاءُ نحو (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) ^(١) .

وقياسُ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٌ أَنْ تَكْسِرَ ثَالِثَهُ وتزيد قبل آخره ألفاً ، فينقلب مصدراً ^(٢) ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً ، وَاصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وَانْطَلَقَ

== تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تلبيحانه كعادته ، وقال فيها « أن الفعل كالحسن إلخ » فارجع إليها إن شئت ، ثم نقول : قد جاء الفعل — بضم الفاء وسكون العين — مصدراً للفعل — بضم العين — كثيراً ، من ذلك حسن حسناً ، وقبح قبحاً ، وبعد — بضم العين ، إحدى لفتين في هذا الفعل — بهذا ، وقرب قرباً ، وعنف عنفاً ، وخرق خرقاً ، وحق حقاً .

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٢٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أضيف المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يضاف للمصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم : أجاب إجاباً .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفاعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيها يلها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق لا أن يكون ==

انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، فإن كان استعمل مُعْتَلَّ العين حُمِلَ فيه ما حُمِلَ في مصدر أَفْعَلَ المَعْلَّ العين ؛ فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقامَةً ، واستَعَاذَ اسْتِعَاذَةً^(١) .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أَنْ يُضْمَرَ رابِعُهُ ؛ فيصير مصدرًا ، كَدَخَرَجَ تَدَخَرَجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيَّطَانًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُنًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِي والتَّدَانِي^(٢) .

وقياسُ فَعَّلَ وما ألحق به فَعَّلَةٌ كَدَخَرَجَ دَخَرَجَةٌ ، وَزَلَزَلْ زَلْزَلَةٌ ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةٌ ، وَحَوَّقَلَ حَوَّقَلَةٌ ، وَفِمْلَلْ — بالكسر — إن كان مضاعفًا كزَلَزَلِ وَوَسَّوَسِ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كسَرَفَفَ سِرْهَانًا ، ويموز فتحُ أول المضاعف ، والأكثر أن يُقَنَى بالفتوح اسمُ الفاعِلِ ، نحو (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ)^(٣) ، أَيْ : لِلْوَسْوَاسِ .

فإنك لازيد ألما قبل آخره ولا تكسر ثالثه ؛ فتقول في تطير : اطير يطير اطيرا وتقول في تطير : اطير يطير اطيرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا تخاسياً ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسياً ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزناً .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تلبيهاً على الأصل ، مثل قولهم : أَعِظْتَ السَّاءَ إِعْظَامًا ، واستعوذ عليهم الشيطان استعواذاً .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقائها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء واواً لناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم للعرب .
(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجيء الفتوح مصدرًا قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِلْحَلَى وَسْوَاسًا إِذَا انْصَرَفَتْ

كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عَشْرِقٌ زَجِلٌ

وقياسُ فاعَلْ كضَارَبَ وخَاصَمَ وَقَاتَلَ الفِعَالُ والمُفَاعَلَةُ ، ويمتنع الفِعَالُ
 فيما فاؤه ياء ، نحو يَأْسِرَ وَيَأْمَنَ ، وشَدَّ يَوْمَهُ يَوْمَانًا .
 وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَّبَ كَذَابًا ، وقوله :
 ٣٧٨ - * فَعَى تُنْزَى دَلَوْهَا تُنْزِيًا *

٣٧٨ - لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من
 النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف
 هنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

اللفظة : « نَزَى » - بضم حرف المضارعة وتشديد الزاي - أى : تحرك « شهلة »
 الشهلة : السجوز .

الأمي : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة
 ضعيفة ترفقه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة السجوز صبيها عند ترقيصها إياه .
 الإعراب : « هي » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « نَزَى »
 فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به
 لتُنْزَى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير التائبة مضاف إليه مبنى على السكون
 في محل جر « نَزِيًا » مفعول مطلق عاملة تُنْزَى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف
 حرف جر ، وما : مصدرية « نَزَى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تُنْزَى مرفوع بالضمرة الظاهرة « صبيًّا » مفعول به
 لتُنْزَى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر
 مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتُنْزَى الذي هو مصدر ، وتقدير
 الكلام : تُنْزَى دلوها نَزِيًا مشابهاً لتُنْزَى شهلة صبيًّا .

الشاهد فيه : قوله « نَزِيًا » حيث ورد مصدر الفعل الذي بوزان فعل - بتضعيف
 العين - من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك
 شاذ ، وإعنا قياسه أن يجيء على تقلة ؛ فيقال التُنْزِيَةُ كما يقال التَزْكِيَةُ والتوصية
 بالتسمية والتعمية والترضية والتعدية .

وقولهم : تَحْتَلَّ نِيْمَالًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رِيْمًا ، وَحَوَقَلَ حَيْقَالًا ،
وَاقْشَعَرَ قَشْعِرِيَّةً ، وَالْقِيَاسُ تَكْذِيْبًا ، وَتَنْزِيَّةً ، وَتَحْمَلًا ، وَتَرَامِيًا ،
وَحَوَقَلَةً ، وَاقْشَعَرَارًا .

فصل : ويُدَلُّ على للرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعَلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَلَسَ
جَلَسَةً ، وَلَبَسَ لَبَسَةً^(١) ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءً لِلْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا ؛ فَيَدُلُّ عَلَى اللَّوْنِ
مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

ويُدَلُّ على الهيئة بِفَعَلَةٍ — بِالْكَسْرِ — كَالْجَلَسَةِ وَالرَّكْبَةِ وَالْقِيَّةِ ، إِلَّا إِنْ
كَانَ بِنَاءً لِلْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا ؛ فَيَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالصِّفَةِ وَنَحْوِهَا ، كَنَشْدَةِ الصَّالَةِ
نَشْدَةً عَظِيمَةً^(٢) .

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : أُنَيْتُهُ إِيْتَانَةً ، وَلَقِيْتُهُ لِقَادَةً .

(٢) اعلم أولاً أن اسم للرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كاللشي والجلوس والقيام والوقوف
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل
على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظفر والجبن والبغل والكرم فلا يشتق من
مصادرها اسم للرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم للرة أو اسم الهيئة بين
المصدر الحالي من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف
الزيادة كالجلوس والعود واللقاء والفرير ، بل تأخذها من المصدر الحالي من الزيادة بفتح
أوله وزيادة تاء في آخره حين تربد للرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تربد
الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولاً ثم بفتح أول الحروف
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة للرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

=

(١٦ — أوضح السالك ٣)

وللرة من غير الثلاثي زيادة التاء على مصدره القياسى كإطلاقه واشتخار آجيه ،
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دلّ على المرة منه بالوصف ، كإقامة واحدة
واستقامة واحدة .

ولا يُبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة ، إلا ما شذّ من قولهم : اختمرت
خبرة ، وانفتحت نقبة ، وتمم حجة ، وتعمص قمصة^(١) .



== ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسى والآخر جماعى مثل
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن للعتبر هو المصدر القياسى دون الجماعى ، وكذلك إن كان
له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران جماعيان فإن للعتبر
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر للسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله
مفتوحاً كرحمة ورافة وخشية ذلت على الرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن
كان أوله مكسوراً كذربة - وحى الخلق - وكنشدة ذلت على الرة بفتح أوله وعلى
الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحجرة فتعت أوله عند إرادة
الرة وكسرت عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب فى هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالخطار - بكسر الخاء المعجمة - ومعنى انتفت
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثى اسم للهيئة
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن فى
مصدر غير الثلاثى زيادة كالألف والنون فى الانفعال والألف والتاء فى الانفعال والألف
والسين والتاء فى الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبين زنة للهيئة كما فعلت فى الثلاثى كان مما لا بد منه أن تحذف
هذه الزيادات قهراً البناء الذى أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد
إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثى ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلى مع الوصف
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين

والصفات المُشَبَّهَاتُ بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على فاعِلٍ بكثرة فى قَعْلَ —
بافتتح — متعديا كان كضَرْبَهُ وَقَتْلَهُ ، أو لازما كذَهَبَ وَغَدَا — بالعين
والقال المجعوتين — بمعنى سال^(١) ، وفى قَعْلَ بالكسر متعديا كَأَمِنَهُ وَشَرِبَهُ
وَرَكِبَهُ ، ويقالُ فى القاصر كسَلِمَ ، وفى قَعْلَ بالضم كغَرَّه .

ولمّا قِياس الوصف من قَعْلَ اللازم: قَعِلَ فى الأعراضِ كغَرِحَ وَأَشِيرَ^(٢) ،
وأفْعِلُ فى الألوانِ والخلقِ ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْهَلَ^(٣) وَالْمَيَ^(٤) وَأَعْوَرَ
وَأَعْمَى ، وَقَعْلَانُ فيما دَلَّ على الامتلاء وَحَرَارَةُ الباطنِ كَشَبَّانَ وَرَبَّانَ
وَعَطَشَان^(٥) .

وقِياسُ الوصف من قَعْلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيفَ وَشَرِيفَ ، ودونه

(١) إنما نص للؤلؤف فى هذا الفعل على معناه لأنه يأتى لازما ويأتى متعديا ، تقول
« غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دما ، و « غسذا البول » أى
اقتطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو فى كل هذه المعانى لازم ، وتقول « غذا
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي بالبن » فيكون متعديا ، واسم الفاعل منه
فى الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص للؤلؤف على المعنى ليجهل من قسم اللازم الذى
الكلام فيه .

(٢) الأثر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمى النعمة والعافية .

(٣) الأكحل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على

حرارة الباطن ، ومثله هَمَّانَ وصديان .

فَقُلْ كَسَمْنَهُمْ وَضَخَمَهُمْ ، ودونهما أَفْعَلْ كَأَخْطَبَ^(١) إذا كان أحمر إلى الكُدْرَةِ ، وَقُلْ كَبُطِلَ وَحَدَنَ ، وَقَالَ - بالفتح - كَجَبَانَ ، وَقَالَ - بالضم - كَشَجَاعَ ، وَقُمْلَ كَجُنُبَ ، وَقُمْلَ كَعَفْرِ : أى شَجَاعَ ما كر . وقد يَسْتَعْفِفُونَ عن صيغة فاعِلٍ من قَتَلَ - بالفتح - بغيرها كَشَيْخٍ وَأَشْيَبَ وَطَلَيْبَ وَعَفِيفٍ^(٢) .

تنبيه^(٣) : جميع هذه الصفات صفات مُشَبَّهَةٌ ؛ إِنْ فَاعِلًا كَصَارِبٍ وَقَاتِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالحاء والطاء للمجتمعين ، ولم أجد فياً بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه اللادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالحاء للمعجمة والطاء المهملة - الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل مرج فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » ا هـ ؛ فلعل ما في التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل ، وقد يهلون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شَأْنٌ وَلَا شَائِبٌ وَلَا طَائِبٌ وَلَا عَافٌ ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وإميل ، فهذه ثلاثة أحوال .

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن تنبهك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على الحدث ، والأصل فياً عداها من الصيغ للذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة للشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار ، والأصل طاهر قلبه وشاحطة داره ، وقد يقصد من الصفة للشبهة الدلالة على الحدث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه ؟ على أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضيفَ إلى مَرْفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت — كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » ، و « شَاطِطِ الدَّارِ » أى : ببيدِها — فِصْفَةٌ مشبهة أيضاً .

فصل : ويأتى وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط الإتيان بـ «مِم» مضمومة مكانَ حرفِ المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً ، سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَاقٍ » و « مُسْتَخْرِجٍ » أو مفتوحاً كـ « مُتَعَلِّمٍ » و « مُتَدَخِّرٍ » .

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ المفعول من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٍ »

== للؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، وبما يدل على ذلك أن للؤلف نفسه قد مثل للصفة للشبهة (ص ٢٤٨) بمستقيم الرأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا أن ننبئك أنه تبين لنا بعد طویل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى : « ولهذا اطرد تحويل الصفة للشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث » اه كلامه .

و «مَقْصُود» و «تَمَرُّور به»^(١) ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،
إلا أنها غيرت^(٢) .

ومن غيره بلفظٍ مُضَارَعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة ، وإن شئت قل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو
المال مُسْتَخْرَجٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ به .

وقد يتوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ «دَهَيْنِ» و «كَحِيلِ» و «جَرِيحِ»
و «طَرِيحِ» ، وَمَرْجُمُهُ إلى السجاع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ، نحو : قَدَّرَ وَرَحِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ وَرَحِيمٌ^(٣) .

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل التمدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار
ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فعلهما متعديان ،
وجاء بالممرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن
الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الياء كسرة لتصح الياء . وأصل مقول مقول -
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الواو الزائدة ، على ما رجحه ، للتخلص من التقاء الساكنين ، وسيأتي في
باب الإبدال تمة لهذا البحث . وأصل رمى رموى ، فلما اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم
كسرة لتناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للنفي ، وأما ما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل التمدد إلى واحد

وهي : الصفة التي أَسْتَحْصِنَ فيها أن تُضَافَ لها هو فاعل في المعنى ،
كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَقِيَ الثَّغَرِ » و « طَاهَرَ الْمَرْضِ » .
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَوْهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛
لثلاث تَوَحُّمٍ الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف
فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لـ « كاتب » لا تعين ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ
لمفعولها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :
أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم
يُؤَنَّثُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلهاذا حسن أن يقال : « زيد
حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يسند « الْحُسْنُ » إلى جلته
مجازاً ، وَقَبِحَ أن يقال « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن
أن تُسَنَدَ الكتابةُ إليه إلا بمجاز بعيد .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على
معرفة كونها صفة مُشَبَّهة ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَحَّه
ابنُ النَّاظِمِ .



فصل : وتختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :
أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون التمدد ، كـ « حَسَنَ » و « حَجَلِ »
وهو يُصَاغُ منهما ، كقائِمٍ وضَارِبٍ .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مجارية للمضارع فى تحركه وسكونه ، كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُتَقَدِّلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالب فى المبنيّة من الثلاثى كـ « حَسَنَ » ، و « جَمِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكون اسمُ الفاعل إلا مجارياً له .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع فى نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلاً بضمير موصوفها ، إما لفظاً نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما معنى نحو « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَلِ » خَلَفَ عن المضاف إليه ، وقولُ ابنِ الناطم : « إِنْ جَوَازٌ^(١) نَحْوُ « زَيْدٌ يَكُ فَرِحَ » مُبْطِلٌ لِمَعْمُومِ قَوْلِهِ إِنْ الْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زيد بك فرح » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناطم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سبباً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها - جار على عمومها ، وأن كل معمول لها يلغى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناطم بأن قول والده والنحاة ليس جازياً على عمومها ، بل المراد معمول خاص ، وهو المفعول الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابقتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالمثل على الفعل المضارع - وهو الفاعل والمفعول - فأما غير ذلك من المفعولات - ومنها الجار والمجرور - فإنها تعمل =

إلا سببياً مؤخراً» مهدود؛ لأن المراد بالعمول ما عملها فيه لحق الشبهة، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

فصل : لعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالعمول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كل من الثلاثة : إما نسكرة ، أو معرفة ، وكل من هذه الستة للعمول معه ست حالات ؛ لأنه إما بآل ، كـ « وَجْه » ، أو مضاف لما فيه آل كـ « وَجْه الأب » ، أو مضاف للضمير كـ « وَجْه » ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ « وَجْه أبيه » ، أو مجرد كـ « وَجْه » ، أو مضاف إلى المجرد كـ « وَجْه أب » ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بآل للعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ « اتَّخَسَّنَ وَجْهَهُ » أو « وَجْه أبيه » أو « وَجْه » أو « وَجْه أب » .

فيه بما تضمنه من معنى الفعل ، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً ، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتفي بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف والمتعدي والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل « كَان » الدال على معنى أشبه ومثل « ما » الدال على معنى أنى ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التعجب^(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٢) ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ » ، « اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا !
وَالْمُؤَبَّبُ لَهُ مِنْهَا فِي النَّعْوِ اثْنَتَانِ :
إحداها : ما أَفْصَلُهُ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها التعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » قولنا « استعظام زيادة » كالجس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأق. التعجب منها بهاتين الصفتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبليا للمعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل السبب وقولنا « وخرج بها التعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد التعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي ، نعى أن التكلم ببارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه طالما أن التعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل التعجب منه هذه الميزة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجموا على اسميتها ؛ لأن في « أحسن » ضميراً يعود^(١) عليها ، وأجموا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها^(٢) ، ثم قال سيويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رَفَعُ ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فعمله رفع ، وعليها فالخبر محذوف وجوباً ، أى : شيء عظيم^(٣) .

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن » ١٠٠ . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو فاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك ؛ والثاني : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في « أحسن » فاعرف ذلك .

(٢) روى عن الكسائي أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النعاة في أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدح في الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيويه ونديده : إن خلافه لا يجاب به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله في إدعاء الإجماع ، ثم متى انقضى من النعاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويرى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون في هذا القول مراقفاً لسيويه والجمهور .

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه ألزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء ، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوباً من وجود أمرين : أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثاني أن يقوم =

وأما « أَفْعَلْ » كَأَحْسَنَ فقال البصريون والكسائي : فَعْلٌ ؛ للزومه مع ياء التكلم نون الوقاية ، نحو « ما أَفَعَّرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى » ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من « زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم « ما أَحْسِنْتُهُ »^(١) ، ففتحته إعرابٌ كالفتحة في « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وذلك لأن مخالفة الخبر للبتداء تقتضى عندهم نَعْتَهُ ، و « أَحْسَنَ » إنما هو في المعنى وَصْفٌ لزيد ، لا اضمير « ما » ، و « زَيْدٌ » عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به^(٢) .

== مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لاتصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وهما لم يبق شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخالف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .
وحي قول لم يذكره للؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التمجيب مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للبتداء ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم وواقعا الكوفيون استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملة خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جملا خبر اسم الاستفهام للشرب بالتمجيب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (أصحاب الجحيم ما أصحاب الجحيم) .
(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أُمْنِيْلِحْ غِرْلَانَا شَدْنَ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّيْرِ
زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أُمْلِحْ دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو للبتداء في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون للبتداء مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، ==

الصيغة الثانية: أَفْعَلَ به ، نحو « أَحْسَنَ زَيْدٌ » .
وأجمعوا على فعلية أَفْعَلَ^(١) ثم قال البصريون : لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ
الْخَبَرُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فِعْلٌ مَاضٍ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلَ بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا كَمَا « أَغْدَّ
الْبَعِيرُ » أَيْ : صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، ثُمَّ غُيِّرَتِ الصِّيغَةُ ، فَفُتِحَ لِإِسْنَادِ صِيغَةِ الْأَمْرِ
إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ ؛ لِیَصِيرَ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ ،
كَـ « مَازَزَ زَيْدٌ » وَلِذَلِكَ التَّزَمَّتْ ، بِخِلَافِهَا فِي (زَكَّيْنَا لِلَّهِ شَهِيداً)^(٢) ،
فِيَعْبُورُ تَرْكُهَا ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٧٩ — * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّءِ نَاهِيَا *

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير اللبتدأ في الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أبا »
فإن الأكرمية وقعت خبرا عن زيد وهي عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار
بها عن زيد للبالغة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ خبر عنه
بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذي تعبر عنه ما ، وإنما هو من
وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع
كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوي ، وهو
الخلافا بينه وبين اللبتدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على
هذا المذهب ، وهذا كلام معموله تحملا فلا تركز إليه .

(١) قال الشيخ خال : « وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أَفْعَلَ اسم ، قال
المراذی : ولا وجه له » اه . وإنما قال النحاة أن أَفْعَلَ فعل لأنه قد جاء على صيغة
لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبح — بفتح الهمزة وكسر الباء — فنادر لا يجعل أصلا .
(٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم — بضم السين وفتح الحاء للهملتين — ويقال
حية — وهو عبد بن الحساس ، بجاءين وسينين مهملات على زنة خالخال ، وما ذكره
للؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدره مع بيت يأتي
بعده قوله :

عُمَيْرَةٌ وَدَعُ إِذَا تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ =

== جُنُونًا بِهَا فَيَا أَعْبَرْتَنَا عِلَاقَةً عِلَاقَةً حُبٍّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا
 اللفظة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر والمصغر ، فأما شاهد تسميتهم
 بالمكبر فقول لقيط الإيادي :

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلَمَا الْجِرْعَا هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَمَا
 وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فينت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره
 وأعدتته وهياته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت
 الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيات له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا
 « تجهزت للأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه
 القدوة - بضم فسكون - والقداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس ،
 ويروى « غازيا » وليس بشئ « كفى الشيب والإسلام للره ناهيا » يروى أن عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه يلشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب
 لأجزتكم ، ويروى أنه قال له : لو قلت شركك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة
 « ودع » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
 « تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل
 جزم ، وتاء مخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء مخاطب
 منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع
 من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »
 الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للره »
 جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا فاعلى الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون
 تمييزا مبينا للبهة السكافية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل
 على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على
 فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقتراءه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للـحُسْنِ ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما أنزِمَ إفراده لأنه كلام جَرَى مجرى المثل ^(١) .

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن التحوين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماضٍ دال على الخبر ، وأن أصله أفعل يفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي أوله للدلالة على الصيرورة ، فهي أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أي صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أي صار صاحب ورق ، وقولك « أبقلت الأرض » أي صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير للمستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعدي كما في قولك « امر يزيد » زيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزم زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهي للدلالة على التعدي ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير للمستتر وجوبا في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نخبة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذي يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن بأياها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائداً على المصدر لم يقع مثني ولا مجعواً لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتبروا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثاً وقد يكون مثني أو مجعواً - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تنبر ، وقد استحسن ابن طلبة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

== فأما الذين رجسوا مذهب البصريين فثم ابن مالك ، وقد رجسه بإبطال مذهب القراء - وهو من نحلة الكوفة - ومن واقعته على أن أقفل في نحو قولك « أحسن زيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا الذهب أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيها عدا ذلك ، أفلتست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا للفرقة قلنا اضرب ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن ، فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن للتكلم به متعجبا ، بل يكون آمرا غيره بالتعجب كما أن الذي يأمر غيره بالخلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع على أن التكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن زيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بسدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التمدية الواقعة بعده ضمير مخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن يك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير الرفع ، فلا يقال ضربتني - بناء للتكلم - ولا يقال ضربتك - بناء مخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَا نِي الْفَوَائِي عَمَّهْنِ ، وَخَلَيْتُنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
احساس : أنه لو كان آمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه ، ألا =

مسألة: ويجوز حذفُ التعجبِ منه ، في مثلِ « ما أحسنهُ » إن دَلَّ عليه دلائل^(١) ، كقوله :

« ترى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن، وأعن، لكنك تقول في التعجب: أقوم بزيد، وأبين به، فتبقى الياء والواو .
وأما الذين رجعوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا السلك ، فأبطالوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي ، ولا عهد لنا بذلك ، بل للمهود عكسه ، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر ، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ، أى ليتق الله ليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب .
والثاني : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهزمة في « أحسن بزيد » دالة على الصيرورة ودلالة الهزمة على الصيرورة قليل ، فالحل عليه حمل على القليل .
والثالث : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما ، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل .
والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصعوبة والإعلال لجوده ولأنه أشبه الاسم ، ولا في اقترانه بالظاهر لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تنبه له أن التعجب منه محكوم عليه في المعنى ، فهو من أجل ذلك شبيه بالمبتدأ ، فيجب له ما يجب للمبتدأ ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه للمعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص ، فأما للمعرفة فنحو « ما أحسن زيدا » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة المخصوصة فنحو « ما أوثق رجلا يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلا اتقى ربه » فإن كانت النكرة محضة لم يجوز أن تقع متعجبا منه ، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص ، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلا » ولا أن تقول « ما أحسن رجلا من الناس » .

وبعد فاعلم أن لحذف التعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطا يعمهما ، وهو: أن يدل عليه دليل ، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه . من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعت أو غيرهن ، ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الأولى زيادة على ذلك -

== أن يكون ضمير اكا في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن جبر الكندي :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

يريد « وما كان أصبرها » ويشترط في حذف للتمجيب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره للؤلؤ من « أن يكون أفعال الكسور المعين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أليس علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن التمجيب منه هو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا للوضع منها ؟ فأجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيان : أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذي قرئناه لك موضعا جار على مذهب جمهور النعويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال للذكور لقولهم إن « أفضل » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

وذهب أبو علي الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفضل » فعل اض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هي التي حذفت ، فحاذفت الباء استر الضمير في أفضل . ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو علي ، ورده بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذي أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إرازه لو كان مثني أو جمعا أو كان المفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — * رَبِّيمَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا *

٣٨٠ — ياسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ! يقوله من كلمة يمدح فيها ربيمة على ما أبلت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللمة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه - من باب ضرب - جزاء - وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزى به فيتمدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القيل « والجزاء بفضل » الجزاء : للسكافاة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المنافع وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يمدح به ، انظر إلى قول عترة بن شداد العبسي :

يُبْنِيكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعةَ أَنِّي أَغْشَى الْوَحْيَ وَأَعْفُ عِنْدَ الْمُفْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضل » الجار والمجرور متعلق بمضنوف خبر للمبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربيمة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعتية مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « أعف » فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو ما التعجبية « وأكرما » الواو حرف عطف مبنى على التثنية لا عمل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أعف السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أفعل يَد » إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، نحو (أَسْمِعْ سَمْعَهُمْ وَأَبْهَرِمْ)^(١)، وأما قوله :

٣٨١ — * حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَفْنِي يَوْمًا فَأَجْدِرُ *
— أَى : به — فَشَاذٌ

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .
وقد سمى المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى
لؤلؤ يقول « ويجوز حذف للتعجب منه في مثل ما أحسنه إلخ » وأن ابن مالك يقول :
* وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبٌ اسْتَبَحُ *
والحقيقة أن التعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيداً » ، وهو عفة
ريعة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام تجوز .

ونظير البيت الساتر بجمره في حذف للتعجب منه مع « أفعل » الماضي لفظاً ومعنى
بيت امرئ القيس الذي أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن
هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا !
(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بروة الصماليك ؛
لأنه كان بهم حنياً ، يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف هنا عجز بيت
من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ يَهْدُوا لَا يَأْمُنُونَ أَقْبَةَ أَبَةِ تَشَوَّفَ أَهْلَ الْغَائِبِ لِلْمُنْتَظَرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى لِلْمَيْسَةِ يَلْقَاهَا حَمِيداً

وهذان البيتان من كلمة له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه
للطبع في مطبعة (جول كروتل) (ص ٦٣ — ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض
أبياتنا - ومنها بيت الشاهد - في كتابه « الحماسة » .
=

== اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذي يصفه ، وصارت أما كنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه في كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائهم ، وقوله « فذلك إن يلق للنية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصلوك الذي وصفه بكثير من الصفات في آيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للفتحة باسم الإشارة هذا بالفتح في عدة أصول منها كامل أبي العباس البرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : اللز ، وحيداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده له الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقتنه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

للمنى : وصف رجلاً فقيراً ولكنه بعيد الهمة ساع في معالي الأمور لا بكل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصلوك للوصف بهذه الصفات : إن مات في سبيل مطالبه ولقى الخلف في الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويشنون عليه الثناء الحسن . وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لتلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاجل له من الإعراب « إن » حرف شرط يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يلق » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « للنية » مفعول به يلق منصوب بالفتحة الظاهرة « رلقها » يلق : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير النائية العائد إلى للنية مفعول به مبنى :

مسألة : وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف ؛ فالأول نظير تبارك ، وعسى ، وليس ، والثاني نظير هب بمعنى اعتقد ، وتسلم بمعنى أعلم ، وعلة وجودهما تضمهما معنى حرف التمجيب الذى كان يستحق الوضع^(١) .

على السكون فى محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلقى الذى هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر للبتداء « وإن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوما » ظرف زمان متعلق بـيستغنى منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جىء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بجيشه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والياء الجارية له ، وأصل العبارة فأجدره ، وجملة فعل التمجيب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف التمجيب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التمجيب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها للشابه للمحذوف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعَزُّ بِنَا وَأَكْفَرُ إِن دُعِينَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مِّنْ يَلِينَا

المراد أعز بنا وأكف بنا ، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما فى الآية السكرية ، والحذف فى مثل هذه الحالة التى فى بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعل التمجيب بأنهما دلا على معنى من معانى الحرف ، غاية ما فى الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التمجيب حرفا ، فهو نظير قولهم فى شبه الاسم للحرف فى المعنى : إن ضابط ذلك أن بدل الاسم على معنى من معانى الحرف سواء أوضهوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذى وضعوا له الهمزة وهل لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف « تضمهما معنى حرف التمجيب الذى كان يستحق الوضع » على أن المؤلف قد ذكر فى باب حروف

مسألة : ولدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما ، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا تقول : « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، وإن قيل إن « زَيْدٌ » مفعول ، وكذلك لا تقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا » ولا « أَحْسَنَ قَوْلًا بَخْلُهُ زَيْدٌ » .
واختلفوا في الفصل بفارق أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — * وَأُحْرَ إِذَا حَاكَتْ بِأَنْ أَمْحُولًا *

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فلي هذا يكون اللحن قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكره لأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعل التعجب بأنهما أشبهما أفعل التفضيل شبا قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا بمن فاق نظرائه في حدث ما فلما قويت التشابه بين فعل التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فسكنا تقول « مُحَمَّدٌ أَقْوَمُ كَلَامًا مِنْ فُلَانٍ ، وَأَبِينُ عِبَارَةٍ مِنْهُ » تقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارة ، وثالثها أنهم قد صفروا فعل التعجب فقالوا « مَا أَمْلَحَ غَزَلَانَا شَدَّتْ لَنَا » حملا على ما هو جائز بغير نكسر في اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجيم جميعا ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

* أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

اللمة : « دار الحزم » أراد المكان الذي تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمها » أراد مدة دوام الحزم في الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

«واحج به ، واثنى به ، وأخلق به ، وما أحرأه أن يفعل ، وما أقمه ، وما أحجأه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحميته بفعل ذلك الأمر » حالت « تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم » أنحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

اللعن : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه بما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت الثقة عنه خيراً في عقباها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير القابلة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وما للمصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير السلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافاً إليه ، وكان خبرها محذوفاً ، والتقدير : ما دام حزمها « وجوداً » وأحر « الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جىء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبنى على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل للماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنحول » فعل مضارع منصوب بأن للمصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذى هو أحر .

ولو تَمَاقَ الظرفُ والجارُ والمجرورُ بمعمولٍ فعَلِ التمجيبُ لم يَجْزِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « ما أَحْسَنَ مُتَمَسِّكاً فِي السَّجِدِ » ، و « أَحْرَنُ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ » .

فصل : وإِنَّمَا يُبْنَى هَذَانِ الْفِعْلَانِ مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ :

أحدها : أَى يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَىانِ مِنَ الْخَفَرِ والمجرور ، فلا يقال « ما أَجْلَفَهُ » ، ولا « ما أَحْرَهُ » ^(١) ، وَشَذَّ « ما أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أَى :

== الشاهد فيه : أَنَّهُ فصل بالظرف وهو قوله « إِذَا حَالَتْ » بين فعل التمجيب الذى هو قوله « أَحْر » وبين محموله الذى هو قوله « بَأَنْ أَتَحُولَا » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَالِيَّ مَا أَحْرَى بِذَى الْأَلْبِ أَنْ يُرَى

صَبُوراً ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذى هو قوله « بِذَى الْأَلْبِ » بين فعل التمجيب الذى هو قوله « أَحْرَى » ومعموله الذى هو قوله « أَنْ يَرَى صَبُوراً » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، وللعنى : ما أَحْرَى ذا العقل بَأَنْ يكون صَبُوراً ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون للتمجيب منه هو ذو القلب نفسه ، لا رؤيته صَبُوراً ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) الجلف - بكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الفارغ ، وقد قالوا للرجل الجاني القليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له معاً ، قال : « وقد جلف جلفاً - كفتح فرحاً - وجلافة » وعلى هذا يكون قولك « ما أَجْلَفَهُ » قياسياً ، وأما الحار فهو الحيوان للزوف ، وقد ضرب مثلاً في البلاد ، ولا فعل له ، فإذا قلنا « ما أَحْرَهُ » قلناه يعنون ما أبله ، وهو شاذ حيث شذ خبر تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فِي الْفَرْزِ ، بِنَوَّهَ مِنْ قَوْلِهِ : امْرَأَةٌ ذَرَّاعٌ ^(١) ، ومثله « ما أَقْمَنَهُ »
و « مَا أَهْدَرَهُ بَكْذَا » ^(٢) .

اندى . أن ، بك ، ثلاثاً : فلا يبينان من دَخَرَجَ وَضَارَبَ واستَخْرَجَ ^(٣) ،
إلا أَفْعَلَ ، ففعل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت
المعززة لمغير الثقل ، نحو « ما أَظْلَمَ اللَّيْلُ » و « ما أَقْفَرُ هَذَا لِلْكَانِ » ،
وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ « ما أَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ » و « ما أَوْلَاهُ لِمَعْرُوفٍ » ،
وعلى كل قول « ما أَنْقَاهُ » و « ما أَمْلَأَ الْقِرْبَةَ » لأنهما من اتقى وامتلأت ،
و « ما أَخْصَرَهُ » لأنه من اخْصَرَ ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتى ^(٤) .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة الدين في القول » اه . وفي كتاب
الأفعال لابن القطائع : « زرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا
نقله قاله ابن القطائع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في
العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به .
وبنوا قولهم « ما أقمنه بكذا » من قولهم : هو قمين به ، بمعنى جدير وخلق وحقيق ،
ولأفعل هذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يلى منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كد حرج ،
والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ،
والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن
اللاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التعجب من كل أولئك لأن
بعضها يفتقر انتهى المقصود من التعجب ، أما بناءؤه من الرباعي فيغير يمكن إلا بحذف
حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذفته حرفاً من حروف دخرج فقلت « ما
أنحرجه » مثلاً مات معنى الفعل بنة ، ولا يمكن بناءؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف
ما فيه من حروف الزيادة فتقول في استفتر مثلاً « ما أغفره » فيضج معنى الطالب الذي
يشتد رغبته في الريادة .

(٤) في القول شواهد فعل التعجب من أفعل مطلقاً هو قول سيويه والمحققين من
تسا . والـ . في المسند وغيره . والقول بعدم جوازها مطلقاً هو قول =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو نَعَمْ وَبَيْسَ^(١) .
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو قَتِي وَمَاتَ .
 الخامس : أن لا يكون مبنياً للفعول ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو « ضَرِبَ » ،
 وَشَدَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة
 فُعِلَ نحو « عَمِيتُ حَاجَتَكَ » و « زُهِىَ عَلَيْنَا » فيجوز « مَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ »
 و « مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا »^(٢) .

== المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيتمتع إن كانت
 الحمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الحمزة
 لغير النقل نحو أعظم الليل وأقفر المكان فتقول « ما أعظم الليل » وما أقفر هذا المكان »
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أقبل اختلفوا في بناءه من كل ثلاثي
 مزيد إذا كان مجرى مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى واقفر واستثنى ، ذهب
 ابن عصفور إلى أنفع ، وهو عجيب منه مع قوله في بناءه من أقبل بالتفصيل السابق ،
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن
 طريقة الأفعال وذلك كسعم وبئس وعسى وبئس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل
 أغناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويدر ، فأنهم لم يبحثوا لهدين الفعلين بصيغة
 لاصية استغناء تترك ، وهما باقيا على دلالتها على الحدث والزمان .

(٢) استعرف أن الفعل للمبنى للمجهول إما أن يكون له فعل مبنى للمعلوم كما هو
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبنى للمعلوم
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبنى للمجهول ، نحو قولهم : عني فلان بحاجتي ،
 ونحوه من غير أن يكون .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل للمبنى للمجهول إذا كان له فعل مبنى
 للمعلوم ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب
 من ضرب دج دج ، لا من فعل أوقعه هو ، والسري ذلك للمبنى - عند النحويين -

السادس : أن يكون تائماً ؛ فلا يُبَيَّنَّكَ من نحو كَانَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَكَادَ^(١) .

السابع : أن يكون مُثَبِّتاً ؛ فلا يُبَيَّنَّكَ من مَنَى ، سواء كان ملازماً للنفي ، نحو « مَا حَاجَ بِالذَّوَاءِ » أى : مَا انتَفَعَ بِهِ^(٢) ، أَمْ غَيْرَ مَلَاذِمٍ كـ « مَا قَامَ زَيْدٌ » .

== هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل للبنى للمعلوم . ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالاً على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة في هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة للبنى المجهول فإن النحاة يختلفون في جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فتقول « مَا أَعَى فُلَانًا بِحَاجَتِي ، وَمَا أَزْهَى فُلَانًا عَلَى أَفْرَانِهِ » وذلك لأنه لا يتصور اللبس في مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبنى للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد في أمثالهم « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ » و « أَزْهَى مِنْ غُرَابٍ » و « أَزْهَى مِنْ وَعَلٍ » و « أَزْهَى مِنْ طَاوُوسٍ » وقد علم أن التفضيل أحو التعجب وأن ما يشترط في اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه الشروط في اشتقاق صيغة التعجب ، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذناً بجواز مجيء صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيداً بالسماع والقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عَاج بمعنى مال فقد استعمل مثبتاً فقالوا « عَاجٌ لَإِنْ يُمْكِنَ كَذَا يَهْجُجُ » أى مال إليه ، كما ورد متنياً ، وقال جرير :

تَمْرُؤْنَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

والسر في عدم صحة التعجب من الفعل النفي هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « مَا أَضْرِبُهُ » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف في العمل اللازم للبنى فيجوز لامتناع اللبس كما قيل في الملازم للبناء المجهول ، لسكنا لم نطلع في هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعله على أَفْعَلَ^(١) فَعَلَاءَ ؛ فلا يُدْتَنِيَانِ من نحو
« عَرَجٌ ، وَشَهْلٌ ، وَخَضِرَ الزَّرْعُ » .

فصل : وَيُتَوَصَّلُ إلى التمجيب من الزائد على ثلاثة ، وبما وَصَفَهُ على أَفْعَلَ
فَعَلَاءَ بـ « مَا أَشَدُّ » وَنَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بـ « أَشَدُّ »
وَنَحْوِهِ ، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء ؛ فتقول « مَا أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - دَخَرَجَتُهُ ،
أو انْطِلَاقُهُ أوْ خُرَّتُهُ » و « أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - بِهَا » .

وكذا النني واليني المفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مؤنثاً ، لا صريحاً ،
نحو « مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ » و « مَا أَكْثَرَ مَا أَضْرِبَ » و « أَشَدُّ بِهِمَا » .
وأما الفعل الفاقص ؛ فإن قلنا له مصدر فن النوع الأول ، وإلا فن الثاني ،

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله قالوا إن فعل التمجيب لا يبنى من فعل
اسم فاعله على وزن أَفْعَلَ هذا - وذلك في مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل
على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على
حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم في ذلك ثلاث تعليقات :
الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعاني هو أفعل نحو أحر وأخضر أو
أفعال نحو أخضر وأحمر ، والفعل الثلاثي مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر في منع
جواز التمجيب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فنعم من أجل ذلك .
الثاني : أن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة وهي لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون
الفعل دالاً على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما
أشبهها على وزن أَفْعَلَ فهو أمرد وأخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أَفْعَلَ
التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعل التمجيب على أصل التفضيل .

تقول : « مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَبِيلاً » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُخْسِناً » ،
و « أَشَدِّدْ - أو أَكْثِرْ - بذلك » .
وأما الجامِدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة .

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « قَبِيْهَا وَنِعْمَتْ ^(١) » ،
واسمان عند باقي الكوفيين ؛ بدليل « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ ^(٢) » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذى واللساني وأحمد
وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتسل أفضل »
وأكثر أهل الحديث يروونه « فيها ونعمة » والهاء - بفتح الباء ممدودا - بمعنى
الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .
(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه
قال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التي شرحها هو إحدى
طريقين للنحاة ، وهي التي يصرح بها ابن مالك في قوله : « فعلان غير متصرفين »
نعم وبئس ، الخ ، وهي للشهورة في كتب النحويين ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى
لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن
نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد إسنادهما إلى
الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بال
أو المضاف إلى المحلى بال الواقع بهما فاعل ، فتم الرجل : جملة فعلية ،
وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله
قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسمًا واحدًا بمنزلة قولك « تأبط شراً »
وقولك « ذرى سباً » وقولك « شاب قرناها » وقولك « نعم الرجل » قد صار اسم
جنس واحد في قوة قولك للممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لقاعلين مُعْرِقَيْنِ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ ، نحو (نِعَمَ الْعَبْدُ)^(١) ، و (بئسَ الشَّرَابُ)^(٢) ، أو بالإضافة إلى ما قارنَها ، نحو (وَلَنَنِمَّ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٣) ، (فَلَيْسَ مَتْنُوهُ لِلتَّكْبِيرِ)^(٤) ، أو إلى مُضَافٍ لِمَا قارنَها ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك للذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قدر كعب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى المدح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف للوصف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام للوصف وأعربت الإعراب الذي كان للوصف ، نعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وقاعله أو بئس وقاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائي والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهب إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع للمبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولكان يصح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، اسكنا وجدناهم يلزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هي للشهورة ، وأصح المذهب أن نعم وبئس فعلان « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

— ٣٨٣ — * فَنِمَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *

٣٨٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حَسَامًا مُقَرَّمًا مِنْ حَمَائِلِ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن عائشة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها فر لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسب أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه ذلك جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عائشة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقا بني هاشم وعلقوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله . « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمى بذلك لأنه يحسم الخنا ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصم يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء للدخ ببنى على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غير » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف إلى والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : للمدح زهير « حساما » الرواية الصفة في هذه السطحة بالنصب ، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه

أَوْ مُضْمَرَيْنِ مُسْتَعَرَيْنِ مُفَكَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ^(١)، نحو (بئسَ لِلظَّالِمِينَ
 = العبي بالرفع ثم أمر بها صفة زهير؛ ففيه خطأ من وجهين؛ الأول: مخالفة الرواية
 الثابتة عن الرواة الأثبات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو، والثاني: أنه إن
 صحت الرواية لم يصح الإعراب؛ لأن زهيراً علم فهو معرفة وحسباً نكرة، والمعرفة
 لا توصف بالنكرة، فأعرف ذلك، فإن صحت روايته لحسام: خبر مبتدأ محذوف
 مرفوع بالضمّة الظاهرة، والتقدير: هو حسام « مفرداً » صفة لحسام « من » حرف
 جر مبني على السكون لا محل له « حائل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
 الظاهرة، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى
 الجموع، ولكنه اضطر فجره بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بمقدّر.
 الشاهد فيه: قوله « فتم ابن أخت القوم » حيث أتى بفاعل نعم اسماً مضافاً إلى
 اسم مضاف إلى مقترن بأن.

(١) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل، وبعضها يختص بالتعريف. ونحن نبين
 لك ذلك تفصيلاً.

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام:

الأول: أن يكون هذا الفاعل ضميراً، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو
 غالب لا لازم عند الكسائي والفراء، وعندهما قد يكون الفاعل علماً نحو « نعم
 رجلاً زيد » و « نعم امرأ هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافاً إلى علم نحو
 « نعم فتى غلام زيد » جعل الاسم للرفع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل
 نعم، وجعل الكسائي الاسم للنكرة للنصب حالاً، وجعله الفراء تمييزاً والجمهور يجعلون
 فاعل نعم ضميراً مستتراً، والاسم للنكر للنصب تمييزاً مقسراً للفاعل، والاسم للرفع
 هو المخصوص بالمدح، وكان الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهب إليه الفراء هو
 عود الضمير للمستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظاً ورتبة.

الثاني: أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقاً، نفي أنه لا فرق بين
 الفرد ولثنى والجمع، وهذا مذهب الجمهور أيضاً، وعلوه بأن العرب إكثنت بتثنية
 التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية
 والجمع، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو « مررت بقوم نعموا قوماً »
 وهذا عند الجمهور شاذ.

== اثبات : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الوائع بمده ، وقد سمع « نعم ثم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير «استتر ، و « ثم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت فتاة هند » و « بئست امرأة حمالة الخطب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استثناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمتع ، ويجرى مع القولين الآخرين .
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .

الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا يرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذ بها القول .

الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد والثنية وأجمع وفي التذكير والتأنيث ، فنقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الزيدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل للقرون بآل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأى وأفضل التفضيل المضاف أو للقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن نقول « نعم صاحبنا زيد » و « بئست حليته هند » لأن صاحبنا وحليته يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا نقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمر هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .

بَدَلًا^(١)، وقوله :

— ٣٨٤ — • نِعَمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً •

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيويه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير : بالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ — ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى اللزني ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره للؤلؤف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ كَمَا وَزَّرَا •

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة مكثف ونمر ، وهو اسم رجل ، وقد سمى العرب به ، وممدوح زهير بن أبي سلمى اللزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فلبسوا البيت إلى زهير كما يلبسون كل بيت فيه اسم ليلي إلى قيس بن الملوح للشهور بمجنون ليلي ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير للطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروي « لم تعر » أي لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب بنوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والسكرانة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروح — بفتح الراء وسكون الواو — وهو الخوف والفرع ، وتقول : راعني الشيء يروعن ، مثل نائبي ينوبني ، وروعنني — بتشديد الواو — وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملعباً ومعين

اللعني : ممدح هرم بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر نحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا للممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصراً له ، آخذاً بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

== الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء اللحن مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، ووجه نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وزعم الكسائي أن الاسم الظاهر للمرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم النكرة للنصب حال ، ووافقه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تمر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تمر مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » انوار وار الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع 1 وزرا « خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستتنة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تمر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نَيْمٌ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَنْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ
ومثلهما قول الآخر :

لَيْسَ مَوْلَاؤِي إِذَا حَذَرْتُ بِأَسْلَمِ ذِي الْبَغْيِ وَأَسْقِيْلَا ذِي الْإِحْنِ
ومثلهما قول الراجز :

تَقُولُ عَرَسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ يَبْسُ امْرَأٌ وَإِنِّي يَبْسُ الْمَرَّةَ

وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان » حيث جاء بـواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والقصيح يجرّد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) .

وأجاز للبرد وابن السراج والفارسي أن يَجْتَمِعَ بين التمييز والفاعل الظاهر،
كقوله :

• نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلْتُ • ٣٨٥ -

٣٨٥ - هذا الشاهد لما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبه إلى قائل معين ، والذي
ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• رَدُّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِعْمَادٍ •

اللمة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفتي ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ إِذَا الرُّضِيعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيحَهَا

وقال الآخر ، وسنشدده مرة أخرى (ص ٣٧٩) :

وَقَائِلَةٌ نَعَمْ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الرُّضِيعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيحَهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيعاء » مصدر أوما إلى الشيء ،

إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء الملح مبني على الفتح لاجل له من الإعراب
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « فتاة » يعربه البرد والفارسي وابن
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا للفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله وهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيويه حالا من فاعل نعم ؛ فيكون حالا
موكدا لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالضممة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التخي ، ويجوز أن يكون
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبني على السكون لاجل له من الإعراب
« بذلت » بذل : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء حرف
دال على تأنيث للسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند
« رد » مفعول به لذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التحية » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن
جعلتها حرف شرط فجعلت بذلت لاجل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام
على هذا : لو بذلت رد التحية لنعنما بردها ؛ مثلا « نطقا » الأحسن في هذه الكلمة =

ومنعه سيويوه والسَّيرَافُ مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

• فَنَعَمْ لِلرَّءِ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي ^(١) * [٢٨٥]

« أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما
اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو يلعاء » وقد
ذكر اليعنى أن « نطقاً » تمييز « يلعاء » جار ومجرور مطوف على ما قبله بأو .

الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة »
وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .

ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالْتَغْلِبِيُّونَ بئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاةٌ مِنْغَائِقُ

ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو « حلهم » في الأول و « زاد أبيك »
في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس
النعامة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتل
قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : ليعبر بن عبد الله
ابن سلمة الخبر بن قشير ، والذي ذكره المؤلف هنا محجوزة من الوافر ، وصدره قوله :

• تَخَيَّرَهُ قَلَمٌ يَمْدُلُ سِوَاهُ •

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور
« من » مع التمييز ، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥) .

وعمل الشاهد هنا قوله : « نعم للرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم
الظاهر وهو قوله « للرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد
أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة . وتهامة : اسم ما نزل
عن نجد من بلاد الحجاز .

وَاخْتَلَفَ فِي كَلِمَةِ « مَا » ^(١) بَعْدَ نَعْمَ وَيُسَ ؛ فَقِيلَ : فَاعِلٌ ؛ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ

== ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائدهما بدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول الكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق لإنشاده (ص ٣٧٧) :
وَقَائِلُهُ نَعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْمَوْجَاهُ جَلَّ بَرِيئَهَا
(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو يس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد : أى ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول ، صادقت عليا فتعيا « أو تقول « اخترت خالدا قبشيا » فللنحاة فيها قولان : أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهى فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فتعيا الصديق واختبرت خالدا قبشيا المختبر ، والقول الثاني أن « ما » نسكرة تامة فهى تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فتعيا صديقا ، واختبرت خالدا قبشيا مختبرا

وإن وقع بعدها اسم مفرد . نحو قولك : صادقت عليا فتعيا هو « ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فتعيا » ونحو قولك « بشيا عمل بغير نية » والملاحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال . الأول أنها معرفة تامة فهى فاعل ، والثاني أنها نسكرة تامة فهى تمييز . والاسم الذى بعدها - على هذين القولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو يس فصار الجميع كلمة واحدة هى فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذى يلها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعا يحظكم به » وقوله سبحانه « بشيا اشتروا به أنفسهم » فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها ومصرلة معرفة في موضع رفع على ، الفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثاني أنها نسكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأختشى والزجاج والمازسى أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هى المخصوص بالمدح أو بالذم وهى اسم موصول ، والفاعل ضمير ==

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو (نَعِمًا يَعْظِلُكُمْ يَدٌ)^(١) أى : نعم الذى يعظلكم به ، ومعرفة تامة فى نحو (فَنَعِمًا هِيَ)^(٢) أى : فنعمة الشيء هى ، وقيل : تمييز ؛ فعلى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

فصل : وَيُذَكِّرُ الْخُصُوصُ بِاللَّدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ فاعِلٍ نَعِمَ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نَعِمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : للمدح ' أبو بكرٍ ، والذموم أبو لهب .

وقد يتقدّمُ الْخُصُوصُ ؛ فيتمين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ » . وقد يتقدّمُ ما يُشعرُ به فيحذف ، نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَاحِرًا نَعِمَ التَّيْدُ)^(٣) أى : هو ، وليس منه « الدِّمُ نَعِمَ الْمُقْتَنَى »^(٤) ، وإنما ذلك من التقدم .

فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالحٍ للتعجب منه ؛ فإنه يجوز استماله على فعلٍ - بضم العين - إما بالأصالة كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « حَرُبٌ » و « قَهْمٌ » ثم يُجرى حينئذٍ مجرى نَعِمَ وَبِئْسَ : فى إفادة اللدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول السكاكى ، ونقل عن الفراء أيضاً ، الرابع أن « ما » هذه كافة لتأم أو بش عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الوضع تعصبات أخرى لم نذكرها تحاشياً للإطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفي حكم الفاعل ، وحُكِمَ المخصوص ، تقول في اللذخ « فهِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،
وفي اللام « حَيْثُ الرَّجُلُ عَمِرُو » .

ومن أمثله « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعْلٍ بالضم -
فصار قاصراً ، ثم ضُمَّنْ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ، ولفاعله
بما ذكرنا ، تقول « ساءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « ساءَ حَطَبُ النَّارِ أَوْ لَهَبٌ »
وفي التنزيل (رَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا)^(١) و (ساءَ مَا يَحْكُمُونَ)^(٢) .

ولك في فاعل فَعْلٍ للذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مُجَرَّدًا من أل ، وأن
تَجَرُّهُ بالباء ، وأن تأتي به ضميرًا مطلقًا ، نحو « فهِمَّ زَيْدٌ »^(٣) ، وَسَمِعَ
« مَرَرْتُ بِأَنْبِيَاءَ جَادَ رِجْلُهُنَّ أَنْبِيَاءًا » و « جَدَنَ أَنْبِيَاءًا » ، وقال :

— ٣٨٦ — * حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى *

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة يساء ونحوها
يجرى فيها الخلاف التي ذكره للؤائف وذكرنا بعض تفصيلا في « نعا » و « بئسا »
فإن جعلت « ما » في الآية السكرية فاعلا فهي اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزا فهي نكرة ، والجملة بعدها في محل نصب نعت ،
والمخصوص بالذم - أو اللذخ - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحوّل إلى فعل بضمّ العين نعم وبئس ، فقد علمت أن
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترنا بأل أو مضافا لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما قارنها
ومن المحوّل إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معاً « ذا » . وهذا الذي ذكره
للؤائف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخفش والبريد ، وهو المشهور عن
العلماء ، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لم يفتل نعم .

٣٨٦ — هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره للؤائف هم ناصد

==

بيت من الديد ، وعجزه قوله :

• مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِيَاكَمْ •

الافعة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهي جانبه « لمام » جمع لمة ، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لاهل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لاهل له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذي » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون في محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لاهل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضمّة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لاهل له من الإعراب « لمام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجلة لا يرى ونائب فاعله لاهل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التي تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد في فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذي يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء في فاعل فعل التعجب واجبة . وهي هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجهل بزيد وأحسن بخاله » بالباء الزائدة في الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين .

أصله « حَبَبُ الزَّوْزُ » فزاد الباء وضَمَّ الحاء ؛ لأنَّ فَعَلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضُرِبَ » .

فصل : وَيُقَالُ فِي اللَّحْخِ « حَبْذَا » وَفِي اللَّحْمِ « لَا حَبْذَا » قَالَ :
٣٨٧ - أَلَا حَبْذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

== وقد استعمل مجنون ليلي حب وأنى بفاعله غير مقرون بالباء وأنى بالتمييز بعده فقال :

نُسَائِلُكُمْ هَلْ سَأَلْتُكُمْ بَعْدَنَا وَحُبُّ إِلَيْنَا يَطْنُ تَعْمَانَ وَادِيَا
٣٨٧ - هذا بيت من المقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : ، «ألا» حرف تلييه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم «عاذري» عاذر : مبتدأ ، مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيوييه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حبذا فعل ماض ، وعاذري : فاعله مضافا لياء التثنية ، وقال آخرون : حبذا مبتدأ ، وعاذري : خبره مضافا لياء التثنية ، وقد ذكر المؤلف هذه الأنوال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعا وخامسا فيما يأتي قريبا « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بقي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بماذر « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبني على

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكَّبَا وَغُلِبَتْ الْفِئَايَةُ انتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : رُكَّبَا وَغُلِبَتْ الْأَنْمِيَّةُ لشرف الاسم فصار الجميع أنمياً مبتدأ وما بعده خبراً^(١) .

الأسلوب الإعرابى الآخران أيضاً .

السكون في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم والجاهل مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضممة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابى الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذرى » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثرة تهجومية ؛ وقيل : هو لدى الرمة غيلان بن عفة :
الْأَحَبُّ ذَا أَهْلِ الْمَلَأِ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ سِىً فَلَا حَبِّذَا هِيَا
حَتَّى وَجْهِهِ سِىً مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاخَةٍ وَنَحَتْ الثِّيَابِ الْخُزَى لَوْ كَانَ بِإِدْيَا
وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المرار بن هماس الطائي في قوله :

أَلَا حَبِّذَا ، لَوْ لَا الْخِيَاةُ ، وَرُبَّمَا مَدَحْتُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُتَعَارِبِ

وفي بيت المرار هذا حذف الخموص بالمدح وحذف التمييز جيئاً كما هو ظاهر .

وقال العرجى وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :

يَا حَبِّذَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّذَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّذَا أُمَمَانُ

وقال جرير بن عطية بن الحطفي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :

يَا حَبِّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَحَبِّذَا تَفَحَّاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا

(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخر ،

وبقى وجهه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذا » مفعلاً ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الأفراد والتذكير ، بل يقال « حَبِذَا الزَّيْدَانِ
الْمُتَذَنِّانِ » ، أو « الزَّيْدُونِ وَالْمُتَذَنِّاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى
مثل ، كما في قولهم « الصَّيْفُ ضَمِيَّتَ اللَّيْنَ » ، يقال لكل أحد بكسر
بناء وإفرادها ، وقال ابن كيسان : لأنَّ الشار إليه مضاف محذوف ، أى :
حَبِذَا حُسْنُ هِنْدٍ^(١) .

ولا يتقدَّم المخصوص على « حَبِذَا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى
مثل ، وقال ابن باساذ : لئلا يقوم أن في « حَبِّ » ضميراً ، وأن « ذا »
مفعول^(٢) .

== الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف . ولكنه غيره
في التقدير ؟ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حبذا زيد » فك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه
الإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم
وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله .
والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون
« حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف ، والخامس . أن يكون « حبذا »
فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان . سلباً ؛ لأنه لو كان كما ذكر لظهر هذا القدر
في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا القدر ؛ فيكون قوله كدعوى
الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون
« زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ،
والجملة خبر فيكون ما أشير إليه بهذا غير زيد ، مع أنه كان تس زيد حين كان
مخصوصاً مؤخراً ؛ فليدفع هذا التوهم بالذهن بسبب التأخر ؛ فإن هذا
التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول
مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن حوازم ==

تنبيه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحب هذه من باب فَعَلَ للتقدم ذكره ، ويموز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّذَا » ففتح الحاء واجب إن جعلتهما كالسكامة الواحدة .

* * *

هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصاغُ أَفْعَلُ التفضيل مما يُصاغُ منه فِعْلاً التمجيد ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبُهُ » و « أَعْلَمُهُ » و « أَفْضَلُهُ » وَشَدَّ بِنَاؤُهُ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَقْسَنُ بِهِ » أَى :

= تأخره مما لا ينكر ، وإيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر فى معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الدهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن محصوص « حبذا » يفارق محصوص « نعم ونس » من أربعة أوجه :

الأول : أن محصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف محصوص « حبذا » وقد عرفت هذا فى كلام المؤلف .
الثانى : أنه يجوز إعمال النواسخ فى محصوص « نعم » نحو « نعم رجلاً كان زيد » بخلاف محصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما فى جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثانى فى « حبذا » أسهل منه فى « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهى لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجع فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المحصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المحصوص سواء فى القياس كثير فى الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المحصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه عند جمهور البصريين - شاذ فى غاية الندرة .

* * *

أحقُّ ، و « أَلَسَ مِنْ شِظَاظٍ »^(١) ، وما زاد على ثلاثة كـ « هَذَا السَّكَّالَمُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعل اللذاهب الثلاثة ، وَمُسَحَّحٌ هُوَ عَطَاؤُهُمُ لِلذَّاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَرْوُوفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِعل المفعول كـ « هُوَ أَزْهَى مِنْ ذَلِكَ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ الدَّجَائِنِ » و « أَعْنَى بِحَاجَتِكَ » .

وما تَوَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يَتَوَصَّلُ به إلى التفضيل . ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً » و « حُرَّةً » .

فصل : ولأسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكاية أحدهم : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو (يُؤَسِّفُ وَأُخْوَهُ أَحَبُّ)^(٢) ، ونحو (قُلْ) : إن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الآية)^(٣) ، ومن ثم قيل في « آخر » إنه معدول عن آخر ، وفي قول ابن هاني :

٣٨٨ — • كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَائِمَهَا •

(١) « شِظَاظٌ » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب — اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوصية ، يقال « أَسْرَقَ مِنْ شِظَاظٍ » و « أَلَسَ مِنْ شِظَاظٍ » ويقال أيضاً « أَلَسَ مِنْ سِرْحَانٍ » وهو الذئب ، و « أَلَسَ مِنْ فَأْرَةٍ » / انظر القاموس والصاح ، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام) .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ — ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد — كما قال —

— المؤلف — من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

• حَصْبَاءٌ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ •

اللمة : « فقاها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموي (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع ققاعة — بضم القاء وتشديد القاف — ونقاع : نعامات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه جبات صغيرة منه ، وورد في كتب النحاة وفي ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خرياته التي طبعت في أوروبا (ص ٦) « من فواقها » وهي جمع فاقمة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء — بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فقاها » ققاع : مجرور بمن وعلامة جره السكون الظاهرة ، وققاع مضاف وضمير المؤنثة العائدة العائد إلى الجر مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و« در » مضاف إليه مجرور بالسكون الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ل« حصباء در » من الذهب « حار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التشبيه : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثاً مع كونه مجرداً من ال ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتي به مفرداً ومذكراً فيقول : أصغر وأكبر ، وتذاعت بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الريادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعل تفضيل .

إنه لحن^١، والثاني : أن يؤتى بعده بمن جارة للفضول^(٢)، وقد نُحَذِّقَانِ^(٣)

(١) يجوز الفصل بين أفضل التفضيل و « من » الداخلة على الفضول بأحد شيئين : الأول : معمول أفضل التفضيل ، نحو « على أحفظ للأدب من أبي بكر » والثاني « لو » ومدخولها نحو قول الشاعر :

وَلَقَوْكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَّلْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ حَلَى خَيْرِ

(٢) يختلف النعاة عند حذف « من » ومجروها - وهو للفضل عليه - في صيغة « أفضل » حينئذ ، أيازم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، ويان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للفضول فدلتها على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيت الصيغة فإن المضاف إليه هو للفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن ال هذه عوض من المضاف إليه ، وإن لم تصف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للفضول كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » ومجروها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

وعا ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ لِلْهُدُونِ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي تَمَلَّكَ السَّمَاءُ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَايَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعاؤه أعز الدعائم وأطولها ، أو أعم من كل عزيز وأطول من كل طويل ،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَحَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ عُنْيَبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بشير شك : عنية أفضل من الذين قتلوم جميعا ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَثْنَى سَرَائِهِمُ الْقَرِينُ نَقْلُ =

(١٩ - أوضح السالك ٣)

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ^(١)، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) أي : منك .
وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعلُ خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالا ،
كقوله :

— ٣٨٩ — * دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

= وانظر إلى قول الأحموس :

يَا دَارَ عَائِكَ الَّتِي أُنْمَلُ حَذَرَ الْعِدَى، وَيَا بَيْتَ الْفَوَادِ مُوَكَّلُ
إِنِّي لَا مُنْتَحِكُ الصُّدُودِ ، وَإِنِّي قَسَمًا لِيَلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا مِثْلُ
وعنده هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه
المبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو
من شواهد الأثموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥) ، وما ذكره المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، ومجازه قوله :

* فَفَلَّ فُرَادَى فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا *

اللفظة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا بدنو دنواً — بوزن مما يسمو
هواً — ومعناه قرب « خلناك » حبيبناك ووطنناك « أجملًا » أكثر جمالا وهباء ورواء
منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضلا » غير مهتد إلى وجه الصواب .
الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء
المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « خلناك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل
له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله
الأول مبني على الكسر في محل نصب « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجَلَ من البدر ، أو صفة كقوله :
 ٣٩٠ - * تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *
 أى : تَرَوِّحِي وَائْتِي مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

== مفعول ثان لحال ، وجملة خال وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «أجلا» حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدر « فظل » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادى » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بـفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التشديد ، والجار والمجرور متعلق بمضارع الآتى ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « مضلا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كالبدر أجلا » حيث حذف « من » التي تجر المفعول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد خلناك كالبدر - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت ، وجملة « وقد خلناك كالبدر » اعتراضية .

٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحيعة بن الجلاح ، وأحيعة : بضم المهملة وفتح الهمزة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم والوحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، ويصده قوله :

* غَدَاً بِجَحَشِي تَارِدٍ ظَلِيلٍ *

وكان أحيعة مثريا ، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يمت الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيرا ، وهو مثل قول العرب « الدود إلى الدود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذى منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فسادة .

== اللغة : « تروحي » اغترقوم بظاهر هذه العبارة وقهوا أن أصلها من الرواح المقابل للفندو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقطة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم يقفوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبِرِي يَا خَيْرَةَ الْقَسِيلِ تَأْبِرِي مِنْ حَنْدِ فَشُولِي
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
عَدَا بِجَنَاحِي بَارِدِ ظَلِيلِ وَمَشْرَبٍ يَشْرِبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أن هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنحل لأدركوا وجه الصواب . ومعنى « تروحي » على هذا ارتدى وطرى ، من قولهم « روح البب » إذا طال . سمى « أجدر » معناه أحق وأقضى وأحرى وأخلق « تقيل » أصله من القيولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار . ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها فى هذا الوقت متصلة بما يأتى بعده « بجني بارد ظليل » أراد مكانا لا تقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

للغنى : قال البيهقى فى « المصباح اللئير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : ف ح ل) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلحها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفساحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفساحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإصراب : « تروحي » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وباء للؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أجدر » أفضل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا للموصوف مقعولا به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو
 « أَنْتَ مِنْ أَفْضَلُ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غَلَامٍ مِنْ أَفْضَلُ » ،
 وقد تتقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّامِنَةِ أَمْلَحُ *

وهو ضرورة

== الإعراب « تَقْبَلِي » فعل مضارع منصوب بأر للصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،
 وباء اللزومة المحاطة فاعله مبنى على السكون في محل رفع . وإن مع ما دخلت عليه في
 تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أحذر قبيلوك والجار والمجرور
 متعلق بأجدر « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تقبلي بعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
 « بِنَجِي » جار ومجرور متعلق بقوله تقبلي أيضاً ، وجنبي مضاف و « بارد » مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمخوف أي مكان بارد ، لحذف
 اللوصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصلة المجرور مجرورة ،
 وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تقبلي » حيث حذف « من » الجارة للفضول
 عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقبلي
 فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع
 معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .
 ٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف هنا مجز
 بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَلِمَتَةً *

اللمة : سارت ، سارت مع الظعائن « ظعينة » بفتح الظاء المعجمة — للراءة
 مطلقاً ، وأصلها للراءة إذا كانت في المودج على نية السفر ، ويروى « ظعائنا » ، يريد
 أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهن وتفوقهن في الملاحاة ضمن تسايروهن .
 الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب
 « سائر » سائر : فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف ==

الحالة الثانية : أن يكون بآل ؛ فيجب له حكان ؛ أحدهما : أن يكون مُطابقاً لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدُ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ » أو « الْفُضْلُ » .

== دال على تأنيث للسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضمّة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظمينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « من » حرف جر مبق على السكون لاجل له من الإعراب « تلك » هي : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأماح الآتي « الظمينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر للبتدأ الذي هو أسماء ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة للبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الظمينة أملح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظمينة » على أفضل التفضيل وهو قوله « أملح » في غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيحَهَا

قَطُوفُ ، وَأَنَّ لَا قِيَّءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق في بعض تحريجها :

فَقَالَتْ كُنَّا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابي من طيء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا) :

وَأَشْنَبُ بَرَأَقُ الثَّنَائَا غُرُوبُهُ

مِنْ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَصْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : **أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ يَمِينٌ^(١) ، فَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْمَىٰ :**

٣٩٢ - * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * .

(١) إنما وجب في المجرى عن ال والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه لقصد إلى علم للمفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترون بآل ؛ لأن للمفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاقتران بآل في حكم المذكور ؛ لأن ال إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم أن ال الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٣ - .. الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في النافرة التي وقعت بينهما ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السرج ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ *

اللفظة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون بالحصى ، وبه يحصون المعداد ، وقد اشتقوا منه فضلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، يريدون عدت « العزة » القوة والغلبة . قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف القوة » قل أبو رجا : وأنت لو تدبرت المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « لكأثر » الكأثر : يمحور أن يكون بمعنى الكثير ، ومحور أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم » من باب نصر - إذا غلبتهم في الكثرة « قال في القاموس : وكانوهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة فقلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص . بنى على الفتح المقدر لاعل له ن الإعراب ، وتاء مخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » =

فَخُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَكْرَةٍ مُحذُوفًا مُبْدَلًا
مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا^(١) ، فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى نَكْرَةٍ لَزِمَهُ أَمْرَانِ :

== جَارٍ وَمَجْرُورٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَكْثَرِ لِلْمَذْكُورِ ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ قَدَجَمْعُ بَيْنِ الدَّوْمَنِ
الدَّاخِلَةِ عَلَى الْفُضُولِ ، وَلَمْ يَرْتَضِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ ، وَخَرَجُوا عَلَى وَجْهِ أُخْرَى
سَلَّسُوا إِلَيْهَا فِي بَيَانِ الْاسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ « حَصَى » تَعْيِيزَ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ
الْمَحْذُوفَةِ لِتَنْخَلُصَ مِنَ التَّمَاءِ السَّاكِنَيْنِ « وَإِنَّمَا » الْوَاقِعَةُ ، إِنَّمَا : أَدَاةُ حَصَرِ « الْعِزَّةِ »
مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ « لِلْكَاتِبِ » جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ لِلْبَيْتِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » حَيْثُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جَمَعَ
بَيْنَ « أَل » الدَّاخِلَةِ عَلَى أَفْضَلِ التَّفْضِيلِ وَبَيْنَ « مِنْ » الدَّاخِلَةِ عَلَى الْفُضُولِ عَلَيْهِ ،
وَإِنَّمَا سَبِيلُ « مِنْ » أَنْ تَأْتِيَ مَعَ أَفْضَلِ التَّفْضِيلِ لِلنَّكْرَةِ ، وَلَقَدْ خَرَجَ الْعُلَمَاءُ هَذَا
الْبَيْتَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الأول : أَنَّ « مِنْ » هَذِهِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْضَلِ التَّفْضِيلِ الَّذِي مَعَهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ
مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْضَلِ آخَرٍ مَنْكَسَرٍ مُحْذُوفٍ ، أَيْ : وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ .

الثاني : أَنَّ « أَل » هَذِهِ زَائِدَةٌ زِيَادَتِهَا فِي التَّعْيِيزِ وَالْحَالِ وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ أَفْضَلُ
التَّفْضِيلِ نَكْرَةً .

الثالث : أَنَّ « مِنْ » فِي هَذَا الْبَيْتِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ التَّفْضِيلِ
وَتَحْتَ هَذَا قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَعَ مَجْرُورِهَا مُتَعَلِّقَانِ بِلَيْسَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ وَهُوَ
اتَّعَنَى ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ، وَثَانِيهِمَا أَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِمَحْذُوفٍ يَقَعُ
حَالًا مِنْ اسْمِ لَيْسَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَسْتُ حَالَةً كَوْنُكَ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ بِالْأَكْثَرِ حَصَى .
وَلِئِنْ سَلِمَ ظَاهِرُ هَذَا الْبَيْتِ فَإِنَّهُ شَاذٌ لَيْسَ عَلَى التَّهَجُّجِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ سَائِرُ كَلَامِ الْعَرَبِ .
(١) وَيَتَصَلُّ بِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ لِلْمُضَافِ
إِلَيْهِ الْمَطُوفُ عَلَيْهِ نَكْرَةٌ لَزِمَكَ شَيْءٌ ، الْأَوَّلُ أَنْ تَأْتِيَ بِأَفْضَلِ التَّفْضِيلِ الْمَطُوفِ مَفْرَدًا
مَذْكُورًا ، وَالثَّانِي أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مَفْرَدٍ مَذْكُورٍ تَضِيفُ أَفْضَلُ إِلَيْهِ ، فَتَقُولُ « هَذَا أَفْضَلُ ثَنَاءٍ
وَأَعْلَهُ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَأَعْلَهُ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ وَأَشْجَعُهُ » وَإِنْ كَانَ
لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ فَإِنَّكَ تَتَنَّى هَذَا الضَّمِيرَ وَتَجْمَعُهُ طَبَقًا لِلْمَطُوفِ عَلَيْهِ ، تَقُولُ « هَذَا
أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَأَعْلَهُنَّ » وَسَيُورِيهِ يَجِيزُ هَذَا كَمَا يَجِيزُ إِفْرَادَ الضَّمِيرِ جَبْثًا .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرّد ؛ لاستوائهما في التذكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رَجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) ^(١) فالتقدير : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلٍ بما لا تَفْصِيلَ فيه وَجَبَتْ للمطابقة ، كقولهم « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أى : عَادِلَا هُمْ ، وإن كان على أصله من إضافة المُفَاضَلَةِ جازت مُطَابَقَةُ ، كقوله تعالى : (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا) ^(٢) (هُمْ أَرَاذِلُنَا) ^(٣) ، وتركها كقوله تعالى : (وَاتَّجِدْتَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) ^(٤) ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يرجيه ، فإن قَدَّرَ « أَكْبَرُ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أولاً فيلزمه المطابقة في المجرّد .

مسألة : يرفع أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الضميرَ المستترَ في كلِّ أُنْعَةٍ ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضميرُ : لِلْمَفْعُولِ وَالْإِسْمِ الظَّاهِرِ فِي أُنْعَةٍ قَلِيلَةٍ ، كـ « مَرَرْتُ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أنت » ^(٥) ، وَيَطْرُقُ ذَلِكَ إِذَا حَلَّ حَلَّ الْفِعْلِ ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز بإطراد - كما رفعهما - اسم الماعل في نحو : أَقَامَ أَبُوكَ ، وما وافى بهدى أنما - لأن شبه اسم التفضيل باسم الماعل ضعيف ؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من آل والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان سرفوعه أجنبياً ، مُقَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِيهِ الْكَحْلُ كَعَيْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مثلاً ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فنقول : « مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يُوَاتَى بعد المرفوع بشيء ؛ فنقول « مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ زَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للابسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(١)
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »
ثم « مِنْ الصَّدِّيقِ » .

== النكرة يلزم الأفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيثه أو جمعه ، وإذا ضعفت منزلة عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بعمناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في مسألة الكحل عمل فيها .
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

هذا باب النعث

الأشياء التي تتبع ما قبلها^(١) في الإعراب خمسة : النعث ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم للشارك لما قبله في إعرابه الحاصل وللتجديد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل وللتجديد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؟ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه للمفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب للمفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من النصب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم للنصب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرومان حلو حاض » .

ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشقة أو ما في قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مائل للعامل في البدل منه ، وذهب للبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في اللبدل منه ، وينسب هذا إلى سيويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالتفت — عند الناظم — هو « التابع الذي يُكَمَّلُ متبوعه » ، بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يَتَمَلَّكُ به .

فخرج بقيد التكميل التَّنْقُ والبَدَلُ ، وبقيد الدلالة المذكورة للبيان والتوكيد .

والمراد بالكل اللَوْضُحُ للمعرفة ، كـ « جاء زيدُ التَّاجِرُ » أو « التَّاجِرُ أبوه » والمُخَصَّصُ للنكرة ، كـ « جاءني رجلٌ تاجرٌ » أو « تاجرٌ أبوه » (١) .

== البذل هو العامل في البذل منه لسكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في البذل منه استقلالاً وفي البذل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المطفوف عليه لكنه عمل في المطفوف بواسطة الحرف الماطف . وقل قوم : العامل في عطف النسق هو حرف المطفوف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولاً أن الأغراض التي يأتي لها التفت في الكلام كثيرة ، وإن الذي ينبغي أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .

الأول : الإيضاح ، وبفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالد ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدرك أي الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتاً يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلاً ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثاني : التخصيص ، وفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد مهم من أفراد يصدق لفظ النكرة على كل واحد منهم ، فمثل يدل على واحد من أفراد الجنس البالغين من بني آدم . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدرك السامع أي أفراد هذا الجنس فذكر . ، لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل » لم يتضح المراد انضاحاً كاملاً . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسر قوم التخصيص بأنه « تمايل الاشتراك في النكرات » .

.....

== الثالث : مجرد للدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .

الرابع : مجرد القم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائعين والماعين » .

السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك للسكين » .

السابع : الإيham ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .

الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النعاة يفسرون قولهم في تعريف النت « للتم لتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « للفيد لما يطلبه للتبوع بحسب المقام » ومن اختار هذا التفسير الأشعري ، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي يرد لها النت من التوضيح والتخصيص وللدح والقم والترحم والتعميم والإيham والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى للتم لتبوعه الموضوع له في المعارف والمخصص له في النكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النت فيه لتبر التوضيح والتخصيص من للدح والقم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النت - على تفسير للتم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد للعرف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النت ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين الفرعين ، فاقصار من عناهم للمؤلف على هذين الفرعين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النت من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض ، وأعرنها ، وما عداها لكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشملها التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النت الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يرد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن للدح والقم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنوت نكرة . ==

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع الذمت ؛ فإن الذمت قد يكون لجرِّ الدَّح ، كـ (اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْمَالِكِينَ)^(١) أو لجرِّ الدَّم ، نحو « اَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ » أو للترحم ، نحو « اَللّٰهُمَّ اَنَا عَبْدُكَ لِلْسَّكِيْنِ » أو للتوكيد ، نحو (نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ)^(٢) .

فصل : وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ الذَّمِّ لِمَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ مِنْ اَوْجُهٍ الْاِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ^(٣) .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يجامعهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيد مع المدح أو مع التخصيص - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَتَومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الدِّينِ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بأل نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجوار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه للمعرفة ، تحريم قول النابغة الذبياني :

فَبَيْتٌ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَمِيْلَةً مِّنَ الرَّقَشِ فِيْ أُنْيَابِهَا لَسْمٌ نَّاقِعٌ
فجعل ناقعاً نعتاً للسّم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهب إليه غير مسلم لهما ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلاً من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : هما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلاً من السّم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور خبراً أول مقدماً عليه .

=

تقول : « جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ » و « رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإنَّ رَفَعَ الْوَصْفُ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَقَرِّ وَافَقَهُ فِيهَا ، كـ « جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرَجُلَانِ كَرَامٍ » وكذلك « جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ » أو « كَرِيمَةٌ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ » أو « كَرِيمَانِ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرَامِ الْأَبِ » أو « كَرَامِ أَبَا » ؛ لأنَّ الوصف في ذلك كله رافعٌ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَقَرِّ .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، ولم يُتَغَيَّرْ حالُ الموصوفِ .

ـــ ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بالجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة - وسذكر للؤلف ذلك ، ولهذا تراءم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للفعل بأل في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْثِ بِسَيْفِي فَمَضَيْتُ مَتَّ قُلْتُ لَا يَغْنِيُنِي

وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسنى » حالا ، لكن للعين بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جعر ضب خرب » برفع جعر وجعر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خرباً وإن كان مجروراً في اللفظ مرفوع في التقدير ، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .

فإن قلت : فالنعت للقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك للنعت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتاً في صناعة الإعراب إلا مجازاً باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتي بيانه .

تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » و « بِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتِ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ أَبَاؤُهُمْ » ومن قال : « قَامُوا أَبَاؤُهُمْ » قال « قَائِمِينَ أَبَاؤُهُمْ » وجعُ التكسير أَفْصَحُ من الإفراد ، كـ « قِيَامِ أَبَاؤُهُمْ » .

* * *

فصل : والأشياء التي يُنعت بها أربعة :

أحدها : المشتق ^(١) ، والمراد به ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حَسَنٍ » و « أَفْضَلٍ » .

الثاني : الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى ^(٢) ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دلَّ على حدث وصاحبه بمن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذى اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذي وقع منه الفعل هو اسم الماعل من التعدى ، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة للبالغة ، والصفة للشبهة ، وأفضل التفضيل . وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فاعل بمعنى مفعول وأفضل التفضيل إذا كان فاعله مبنياً للجهول وقلنا يجوز اشتقاقه منه .

فشمَل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفضل التفضيل ، وأمثلة للبالغة ، وفعيلاً بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آتئذ وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة فإن هذه الثلاثة لا ينعى بشئ منها .

(٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه للمشتق ثلاثة أشياء ، وهى على التفصيل الذى نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مَرَّتْ بَرِيدٌ هَذَا » فإنه في قوة قولك : مَرَّتْ بَرِيدُ الْحَاضِرِ ، أو للشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كـ « نَاوُمْتُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بِنَفْسِهِ »

== نعمنا ، لكونه ظرفا ، لكنه يتلقى بمحذوف قد يكون نعمنا ، نحو قولك « رأيت رجلا هنا » و « تعرفت إلى رجل تحت » التقدير : رأيت رجلا كاننا هنا ، وتعرفت إلى رجل كان تحت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروعها ، وهى : ذوا « و « ذوى » فى لثني للذكر ، و « ذو » و « ذوى » فى جمع للذكر ، و « ذات » فى للمرة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتى » فى لثني للمؤنث ، و « ذوات » فى جمع للمؤنث ، وفى القرآن الكريم (وبدلناهم بخنتين ذواتى أكل حطأ) .

الثالث : الاسم للنسب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أ كان بريادة الياء للشدة نحو « هذا رجل دمشق » أم كان بجمعته على صيغة نعال أو نحوها نحو « هذا رجل عامر » .

وقد بقى من الجامد الشبيه للشئ ولم يذكره سنة أشياء أخرى ، وهى :

الأول : « ذو » للوصول الطائفة التى بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاءنى الرجل ذو تحدثت إليه » أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء للوصول البدوأة بهمزة الوصل كالذى والذى ، أما غير البدوأة بهمزة أصلا كمن وما أو البدوأة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعمنا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اعتربت الأتواب الثلاثة » ونحو « خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة » فإنها فى معنى للعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نكرة مماثل للنوع معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحبا أى صاحب » أو « اتخذت صاحبا أى صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ و « صديق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ =

بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَزْتُ بِرَزْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مَالٍ ، ومنسبٌ إلى دمشق .

الثالث : الجلة ، ولذمت بها ثلاثة شروط : شرط في النعوت ، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومثني نحو (وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)^(١) أو مثني لا لفظاً ، وهو المُرْفُ بِالْجَنَسِيَّةِ ، كقوله :

— ٣٩٣ — * وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي *

== « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكل معنى النعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جد وف » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

وما يصح بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم يتقسم - من جهة وقوعه نعناً أو منوعاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعناً حيناً ويقع منوعاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعناً أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منوعاً أن تقول

« مررت بهذا الرجل » ولا ينعث اسم الإشارة إلا باسم مقترن بأل الثاني : ما لا يقع نعناً ولا يقع منوعاً أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نفى سواء

أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منوعاً أحياناً ولا يقع نعناً أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منوعاً أن تقول « مررت بزيد العاقل » .

الرابع : ما يقع نعناً أحياناً ولا يقع منوعاً أصلاً ، وذلك لفظ « أي » وقد علمت أن منوعتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل النعوت معنى ، فمثال وقوعها نعناً أن تقول « لقيت رجلاً أي رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيبويه ==

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يبينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات
خمس آيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* قَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَمْنِينِي *

ونسبها إلى شمير بن عمرو الحنفي (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة
١٩٠٤ م) .

اللقبة : « اللثيم » هو الشحيح الذيء النفس الخبيث الطباع « يثني » يقصدني ،
وهو مبنى للمعلوم ، بخلاف عنى يثني بمعنى اهتم بهم فإنه مبنى للمجهول لزوما ، تقول :
عنى فلان يحاجق ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لاجل له من
الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أمر » فعل
مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنا » على « حرف جر مبنى على السكون لاجل له من
الإعراب « اللثيم » مجرور بجلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بقوله أمر « يسبنى » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء للتكامل
مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه
ومفعوله في محل جر صفة للثيم « قضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماضى مبنى
على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء للتكامل فاعله مبنى على الفتح
في محل رفع « ثمت » ثم : حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ،
والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماضى وفاعله « لا يميني » لا : حرف نفي مبنى على
السكون لاجل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء
منع من ظهورها التثقل ، والنون للوقاية ، وباء للتكامل مفعول به مبنى على السكون
في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبنى » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبنى ، تنأى للرفة
وهو قوله اللثيم ، وإعما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛ =

وشرطان في الجملة^(١) ؛ أَحَدُهُمَا : أن تكون مشتملة على ضمير يَرْبُطُهَا بالموصوف ، إما ملفوظ به كما تقدّم ، أو مُقَدَّر كقوله تعالى : (وَأَتَقَوْا يَوْمَئِذٍ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)^(٢) أى : لا تجزى فيه^(٣) ، والثاني : أن

== لأن « أَل » للقرينة به جلسية ، وزعم ابن عقيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالا كالأصل في الجمل الواصلة بعد للعرفة ، وللعنى يأتي ذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللثم الذي من ديدنه وشيمته وسميته أنه يقع فيه .

وقد علمت بما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترون بأل الجلسية نظرا إلى معناه وذلك لأن لفظه معرفة بسبب دخول ال عليه ، ومعناه كعنى النكرة من قبل أنه لا يقصده فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترون بأل وأن ال الجلسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب ال الجلسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقي شرط في النكرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النكرة المنعوتة مذكورة ، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف النعوتة . وهي أن تكون النكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بنى ووزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النكرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَاءَ وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعُ الْعِيَامَةَ تَمَرُفُونِي

فإن قوما جعلوا « جلاء » جملة صفة لموصوف محذوف . والتقدير : أنا ابن رجل جلاء ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلاء » إما أن يكون مصدرا وأصله محدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلا مضاعيا فيه ضمير مستتر ، وقد سمى به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ماذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ . (٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالبند ، كما ذكر أنه ==

تَكُونُ خَبْرِيَّةٌ، أَيْ: مُحْتَمِلَةٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ؛ فَلَا يَحُوزُ «مَرَزْتُ رَجُلًا أَعْرَبِيَّةً» وَلَا «يَعْتَبِدُ بِمُتَكَلِّهِ» قَاصِدًا لِإِنشَاءِ الْبَيْعِ، فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ:

= يحوز كون الضمير الرابط للبتدأ بجملة الخبر محذوفاً مقدراً، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت، وأعلم أولاً أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر، وأن حذف الرابط من جملة النعت كثير في ذاته، وحذفه من جملة الخبر قليل، ثم أعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصلاً - قبل الحذف - مرفوعاً، كقول الشاعر:

إِنْ يَبْقَاؤُكَ فَإِنْ قَتَلْتُكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

فإن قوله «قتل» المحرور لفظاً برب مبتدأ، و«عار» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ورب قتل هو عار، وجملة اللبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوباً كقول الشاعر:

أَبَحَّتْ حَيِّ تَهَامَةً بَعْدَ تَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ سَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

فإن جملة «سميت» من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء، والرابط ضمير منصوب بحميت محذوف، والتقدير: وما شيء حميته بمسباح، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجروراً بواحد من حرفين وهما في ومن، فأما الذي أصله مجرور ففيه فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) أى لا تجزى فيه، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يحذف الرابط المحرور بهي، نحو «رأيت رجلاً رغبته فيه» وأما الرابط المحرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو «هذا شهر صمت يوماً مبارك» أى صمت يوماً منه، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك «عندي بر إردب بدينارين» أى إردب منه بدينارين.

٣٩٤ - * جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ قَطْ * .

أى : جاءوا بلبنٍ مخلوط بالماء مَقُولٍ عند رؤيته هذا الكلام .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل يقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الدنْب ، وقيل هذا البيت قوله .

* سَقَى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

اللفظة : « بِمَذْقٍ » المذق - بفتح الميم وسكون الدال المعجمة - اللبن المخلوط بالماء ومتى أكثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال لبِنٌ : مذيق ، على فيل بمعنى مفعول ، ولكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبِنٌ مذق » ثم أكثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسماوا اللبن المخلوط مَذْقاً تسمية بالمصدر « قَطْ » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « بِمَذْقٍ » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « هَلْ » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رَأَيْتَ » رأى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « الدُّنْبُ » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قَطْ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ » نعتاً للنكرة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جاءوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ عند رؤيته هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاءوا بِمَذْقٍ مِثْلَ الدُّنْبِ » هَلْ =

== رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم « سمرت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلاب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : قلني أجد النت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يميزون وقوع خبر للبنداء جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نهياً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو النت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا النت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العناية لم يغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، جملة « نعم ، وبئس » تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جعلني نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السباح للطرء - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النت ما يؤيد ذلك ، ويبان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يبيد التسكيم ثبت شيء كان مجهولاً له شيء معلوم له . أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال في مجرى المادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له شيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى المادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له شيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون للبنداء معرفة أو نكرة كالعرف ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجل الإنشائية كالجل الخبرية في أن كلا منهما في قوة النكرة ، أما للتكلم بالنت فإنه يريد توضيح للنعت أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب ==

الرابع : المصدر^(١)، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفُطِرٌ »
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشقق ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التَّزِمَ

== فى ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهاً غير معلوم له بشئ ،
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التسكلم
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شئ غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضوعة أو
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فليكونها حديثاً عن شئ قد وقع وحدث قبل التسكلم بها ،
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النعت والنعتوت على معناه الأسمى - كنت
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل
للمشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على
الذات - وهو ذى القى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النعثة منعتوا النعت
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع
عن العرب فإنما نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا نجد ابن مالك يقول
فى الألفية * ونعتوا بمصدر كثيراً * وباستقراء كلام العرب تبين لنا ظاهرتان : أما
الأولى فإنما نجد لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر
فإنه اسم مصدر فله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميبهاً كضرب
وكنصر ، والظاهرة الثانية أنا نجد حين استعمالوا المصدر نعتاً يلزمون الإتيان به
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا
الصنيع مما يرجع تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعه .

إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بذو^(١) .

فصل : وإذا تعددت النعوت ؛ فإن اتحد معنى التمت استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » و « رَجُلَانِ فَضَلَاءَ » ، وإن اختلف وَجَبَ التفریقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - * عَلَى رَبَّسَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ *

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والنعوت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .
٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الوافر أنشده سيوريه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَأَ رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللفظ : « الربيع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء .
« البالي » الذي قد ذهب عنه وبقيت رسمه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاهل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لاهل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لاهل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله « على ربيعين » فإنه جار ومجرور متعلق بيبكيت « مسلوب » نعت لربيعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاهل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التواء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربيعين مسلوب وبال » حيث عطف ثاني النعتين وهو قوله بال على أولها وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيرٍ » .
 وإذا تَمَدَّدَتِ النعوتُ وأُعيدَ لفظُ النعتِ ؛ فإن اتحد معنى العامل ومحلّه جاز
 الإتيان مطلقاً كـ « جاء زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الطَّرِيفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ
 عَمْرُو المَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأُصْرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ » ، وَخَصَّ
 بمضمّنهم جَوَازَ الإتيان بكون التبعين فاعليّ فعاين أو خَبِرَ مَبْتَدَأَيْنِ .
 وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جاء زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الفَاضِلَيْنِ » ،
 أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جاء زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو الكَتَاتِبَانِ » أو العمل فقط
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ القَطْعُ .

فصل : وإذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ لواحد ؛ فإن تعين مَسْمُوهُ بدونها جاز
 إتيانها ، وقطعها ، والجمع بينهما بشرط تقديم أُنْتَجِجَ ، وذلك كقول خَرَنْقٍ :
 ٣٩٦ . لَا يَبْمَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ لَمْ سُمُّ المَدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

٣٩٦ — هذان بيتان من الكامل تقولها الخرنق — بكسر الخاء والتون بينهما
 راء يساكنة — وهى أخت طرفة بن البعد البكرى الشاعر المعروف لأمه . وهى
 الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة . والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولها
 فى رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بنى أسد ، وكان قد قتل هو وجماعة من
 قومه فى يوم قلاب .

اللمعة : « لا يبعدن » أرادت لا يهلكن ، مأخوذة من البعد بمعنى الذهاب بالموت
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،
 أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفى
 الكتاب الكريم : (لا بعداً لدين كما بعدت ثمود) ١ . س . المدة ٢ المدة — بوزن
 قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذى هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سم الأعداء ٣

== أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشيء في الأصل : اسم لكل ما يفسده أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفتنونها بالدبج للضيغان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، وللراد به مكان التهام الجبوش وتزاحمهم « معاند » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيين معاند الأزر الكفاية عن غنمهم وتزهمهم عن الفعشاء .

للمنى : دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفاتقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفتنون إبليس للضيوف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم بالحفة والطهارة والتزهد عن الفعشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حُرِف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعذن » يمد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حُرِف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعذن ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقوم مضاف وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الذين » صفة لقومي مبنى على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وسم مضاف و « المداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حُرِف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو و يروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نصاً لقومي المرفوع تقديره بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم ==

ويجوز فيه رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لـ « قومي » ،
أو على القطع بإضمار « مُ » ، ونصبها بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورفع
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .
وإن لم يُمرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتياعها كلها ، لتزيلها منه منزلة
الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ »
إذا كان هذا الموصوفُ يُشارِكُه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر
تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :
أمدح أو أعني النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل
مضاف « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروي
بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمال
الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته
بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف : أي هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف ، إن كنت قد رويت « للنازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين »
بالياء جازي هذا أن يكون موطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز لك البراح
عنها هي أنك إذا اتبعت الأول جاز لك في التالي الإتياع والقطع بالرفع أو بالنصب ،
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ،
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز التوافق
والتخالف ، وفولها « معاقده » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون »
صفة مشبهة ، ومعاقده مضاف و « الأزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون . . . والطيبون » فإتياعها كما ذكر للوائف نعتان
لا يتوقف عليهما تعيين النعت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتياع ، ويجوز فيهما القطع ،
ثم قطعها إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير
فعل يكونان مفعولين له . وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدلَّت الروايتان على جواز
الإتياع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين بيمضها جاز فيما عدا ذلك البمض الأوجه الثلاثة .

وإن كان النفث نكرة تعين في الأول من نموته الإنباع ، وجاز في الباقي القطع ، كقوله :

٣٩٧ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطْلٍ وَشُقْنَا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ - هذا بيت من التقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائد الهذلي ، يصف صياداً .

اللقية : « يأوى » الأصل في هذه اللادة معنى سكن ونزل بمحله ، وتقول : أوى فلان إلى فلان ، نزل أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى الساكنين ، يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن الشاعر ها يأوى معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الخطيبه :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى إِلَى يَنْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

« عطل » ضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عاطل ، وهي المرأة التي لاحل لها « شعاً » جمع شعاء ، وهي المرأة الضعيفة السيئة الحال للبلدة الشعر « مراضيع » جمع مريض ، وهي المرأة التي لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول مراضع - بنير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن للفرد مراضع فهذه الياء متقلبة عن الألف التي في للفرد « السعالى » جمع سعاله - بكسر السين وسكون العين - وهي القول التي تراءى في الفلوات لبعض الأعراب في صور تزعمهم ، وقد جرى بينهم القول والسعاله مجرى الثلث ، يضربونه اسكل ما هو لهم ويفظهم .

المنى : وصف الشاعر صياداً يسعى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه يوغل في اتباع الوحش حتى يغيب عن نساءه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن يشبهن الفيلان .

الإعراب : « ويأوى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، يأوى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُحْضَلَ النعتُ خيراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعتُ للقطوعُ لجُرد مَدْح أو ذم أو تَرْحِيمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) ^(١) بالنصب بإضمار « أذم » .
وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَزْتُ بَزِيدَ التَّاجِرِ » بالأوْجُه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

فصل : ويجوز بكثرة حذف النعوت إن عُمِيَ ، وكان النعت إما صالحاً

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثاً ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مراضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثانٍ لشعث ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثانى وهو شعث فقد روى مجروراً وحى رواية سيويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت التنكرة يجب في أولها الإنباع ويجوز فيها عداها الإنباع والقطع .

فإن قلت : فلماذا جز فيها عدا الأول من نعوت التنكرة الإنباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع في نعوت للعرفة إلا إذا تعلقت للعرفة بدونه ؟

فالجواب أن ذلك على أن المقصود من نعت التنكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعت الواحد ، ولا كذلك للعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المد .

لمباشرة العامل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ) ^(١) أى : دُرُوعًا سَابِقَاتٍ ، أو بعض اسم مُقَدَّمٌ مَحْفُوضٌ بِمِنْ أو في ^(٢) .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة آياتنا من الشعر ، وخرجوها على حذف النعوت وبقاء النعت ، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما نلؤلؤ تبعاً لهم ، لاحرم حكوا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الكهيت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمُرُورَانِ وَالطَّمَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَرْمَى وَأَفْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام « من بين من أرمى ومن أفتّر » أى من بين رجل أرمى ورجل أفتّر ، لحذف النعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة « أرمى » وجملة « أفتّر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ

• تَرْمِي بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ •

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » لحذف النعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها للستر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ يُقَفِّعُ بَيْنَ رَجْلَيْهِ بِشَنٍّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جمال بنى أفيش » لحذف النعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تخريج هذا البيت على اللطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جمال بنى أفيش جمل يقفّع بين رجليه بشنٍّ ، ليكون النعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يقفّع » وجملة يقفّع صفة لجمل .

فالأول كتبهم : « مِنَّا ظَمَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أى : مِنَّا فريقٌ ظَمَنَ ، وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ .
والثانى كقولہ :

٣٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْتَهَمْ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمِيسَمِ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبہ ابن عيش إلى الأسود الخنفي - بجاء مهجلة مكسورة وميم مشددة - ووقع في نسخ التصريح « أبو الأسود الجمالي » وهو تحريف شذيع ، وقد نسبہ سيويہ إلى حكيم بن معية الربي ، وهو راجز إسلامي كان معاصرا للصعاج وحيد الأرقط .

اللقنة : « لم ينتهم » معناه لم تقع في الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة في اللقنة المشهورة « تأثم » بوزن تعلم مضارع أثم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لنة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « نثم » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وير ، في ذنب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آيائه « ميسم » بكسر الليم بعدها ياء مشاة ساكنة ثم سين مفتوحة - هي الوسامة والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبت ياء كما في ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « في » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بني ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ما في قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللبتأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله للمستتر فيه ومفعوله في محل رفع نعت لذلك البتأ المحذوف « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حسب » مجرور بني وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله «لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ» لحذف الموصوف وهو «أحد» ، وكسر حرف المضارعة من تأتم ، وأبدل المزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المُقَدَّم ، وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو «أحد» المحذوف .

== متعلق بقوله يفضل «وميسم» الواو حرف عطف ، ميسم : معطوف على حسب ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما في قومها يفضلها » حيث حذف التعرّ وتبقى النت وهو جملة « يفضلها » وأصل الكلام : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير .

قال الفراء : « ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن ؛ فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وذلك أن من بعض لما هي منه ؛ فذلك أدت عن المعنى المتروك ، قال الله تعالى : (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال : (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأئك به ، وقد قالها الشاعر في في ، ولست أشتهبها ، قال * لو قلت ما في قومها ... البيت * وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من ، وأنه بعض ما أضيفت إليه ، إلا ترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذلك ، وأنت تريد : في الدار من يقول ، وإنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس للمتروك » اه كلامه بحروفه .

وقال سيدي في باب حذف اللستى استخفافا ، مانصه « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يحى ، ومعنا بعض العرب اللوثوق بهم يقول : ما منها مات حتى رأيته في حال كذا ، وإنما يريد ما منها واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أقيش * أى كأنك جل من جمال بنى أقيش ، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيسم - البيت * » .

ويجوز حذف الـمـت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : (يَاخُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)
أى : كلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ ، وقول الشاعر :
٣٩٩ - • فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْتَعْ •

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا لشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلى يخاطب به النبي صلى
عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشرف العر
من للأولفة قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس وعيينة بن
الغزاري ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففى ذلك يقول العباس :
أَتَجْمَلُ نَهْجِي وَنَهْجَ الْمُتَّبِعِينَ عَيْنَةَ وَالْأَفْرَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ
وما ذكره للأولف عجز بيت من التغارب ، وصدره قوله :
• وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَذَرٍّ •

اللقبة : « نهبى » النهب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الـ
بمعنى المخلوق ، وأراد به الفتيحة « العبيد » ضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر - ا
فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به ع
بن حصن الزارى « والأفرع » أراد به الأفرع بن حابس « حصن » هو أبو ع
« حابس » هو أبو الأفرع « مرداس » هو أبو العباس ، وبموقعه : بمعنى بغضا
عليه « فى مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتنافر فذكر كل واحد من
مآثره لم يكن لأحدهما مآثرة تفوق مآثر أبيه مرداس .

اللقى : ذكر الشاعر أنه اعتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ذ
الغنائم فأعطى الأفرع بن حابس وعيينة بن حصن وجاعة آخرين أكثر مما أعطاه .
وهو يدعى أن هذه الغنائم التى وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحد ا
بالتفضيل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فكأنه يقول : إني أنا وفرسى العبيد ا
هذه الغنائم التى أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم فى غنمها كبير فضا
فكيف أصير بهذه المذلة ، منزلة الذى لم يحط شيئا جزيلا ولم يمنح بالمرة ، وإذا فهمت

== هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام المليمي من الاستشكال، ففطن لذلك واثقه يوقفك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمّة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العائنين فيه ، ولسكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « في جمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتسكيم اسم مبنى على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو للمفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر للتنوع وهو قوله « شيئاً » وحذف التثنية ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيماً . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذي قدرناه لأمرين : الأول : أنه ==

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه، و أنه يخالف قوله « ولم أ منع » إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع ، ولو إن في قوله « ولم أ منع » حذف للنعوت والنمت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، الكلام عليه : فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أ منع الشيء الحقير .

ونريد أن تنبهك هنا إلى أن متقدمي النعاة لم يكونوا ، بشرطون - لا في النمت ، ولا في حذف النعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً بذكره المخاطب . نص عليه ، وقد آثرنا لك (في ص ٣٢١) عبارة سيويه في حذف النعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم ، ونحن هنا نذكر عبارة جاز الله التزمشري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن للوصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى عنه ذكره ، فيحذف يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ نُبُّ
وقوله :

رَبَّاهُ نَحْمَاهُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِيهَا إِلَّا السَّعَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّيِّ
وقوله مر وجل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع قول النابغة :

* كأنك من جمال بني أقيش *

أي جمال من جمالمهم ، وقال : * لو قلت ما في قومه لم تبثم * بغضا أي ما في قومها أحد بغضها ، ومنه قوله :

* أما ابن جلا وطلاع الثنايا *

أي رجل جلا ، وقوله :

* ترى بكفي كان من أرمي البشر *

أي بكفي رجل ، وسمع سيويه بغض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم خفي رأيت في حال كذا وكذا ، يريد ما منهما واحد مات ، وقد يبلغ من الظلم يطرحوه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والرا والأورق ، والأطلس « أه كلامه بحرقه ، وهو صريح في أن للدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :
 ٤٠٠ — * مُهَيَّئَةً لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ *

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام للرقص الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ،
 أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا
 عجزييت من الوافر ، وسدده قوله :

* وَرُبَّ أَسِيْلَةٍ أَخْلَدَتْ بِنَكْرٍ *

اللغة : « أسيلة الحدين » هى الناعمتها فى استرسال وطول « للهيفة » الخفيفة
 اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .

للعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الحدين فى استرسال وطول ، وبأنها
 عذراء خفيفة اللحم مكتنزة ، وبأن لها شعراً سابغاً أسود وعنقاً طويلاً ، وستعرف
 وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع
 بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،
 وأسيلة مضاف و « الحدين » مضاف إليه مجرور بإلواء نيابة عن الكسرة لأنه منى ،
 والنون عوض عن التنوين فى الاسم للفرد « بكر » بدل أو عطف يان من أسيلة
 الحدين « مهيفة » نعت لأسيلة الحدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف
 مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة
 الظاهرة ، ويسكن من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه القام ،
 والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل
 أحد شعراً وعنقاً ، وجملة للبند وخبره فى محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر للنعت وحذف النعت ، وأصل
 الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ،
 وأما الدليل على أن القدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير فى كلام العرب عند
 وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فهن ؛ فإنهم كثيراً ما يعفون الفرع
 بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

أى : قرع فاحمّ وجيد طویل^(١) .

== وفزع بزين المتن أشود فاحمّ
غداً زهْ مُنْشَرَاتٍ إِلَى الثَّلَا تَصِلُ الْمَقَاصُ فِي مُنْثَى وَمُرْسَلٍ
ويصنون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :
وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَعْسَتُهُ وَلَا بِمُعْطَالٍ
وربما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمَا إِنْ لَمْ أُرْعَكَ بِضَرَةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ
وليس من المقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من
غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جمع
الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ،
وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .
(*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فلما أن تكون هذه النعوت
مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون
مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يجز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا
زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً مفوها ذرب اللسان »
وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز ؛ لما
في أصل العطف من الدلالة على مفارقة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض
بما شئت من حروف المطفف إلا حرفين هما أم وحق ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع
والصريح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا لَهْفَ زِيَابَةِ الْحَاكِرِ الصَّابِحِ فَأَلْفَايِمِ فَلَايِبِ
وإن كانت النعوت جملا فللتمهنة فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز ==

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي^(١) وسيأتي ، ومعنوي^(٢) وله سبعة ألفاظ^(٣) :
 الأول والثاني : **الْفُسُّ وَالْتَيْنُ** ، ويُؤكَّد بهما لرفع الجاز عن الذات^(٤) ،
 = عطف بعضها على بعض كالفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف في
 الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك في علوم
 اللسان » .

وإذا تقدم التثنية على المنعوت فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين .
 فإن كانا معرفتين وكان التثنية صالحا لبشارة العامل صح الكلام وجعل المنعوت
 المتأخر بدلا من التثنية المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى
 (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .
 وإن كانا نكرتين وجب نصب التثنية للتقدم على أنه حال من المنعوت للتأخر ،
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْسَ مَوْحِشًا طَلَلُ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وإذا اختلفت المنعوت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها محبة ، فلا أكثر
 أن يقدم التثنية للفرد على الظرف وأن يقدم التثنية الظرف على الجملة ، نحو قولك
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .



(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوية محصورة لم يحتاج العناية إلى تعريبه ، لكن
 يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارني القوم ثلاثتهم » أو يقال « أما القوم فقد
 زاروني ثلاثتهم » برفع ثلاثتهم في التالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره
 من النحاة . حين يمدون ألفاظ التوكيد المعنوية - لفظ « ثلاثة » وأخواته ، وعلى هذا
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يمدون ألفاظ التوكيد المعنوية - إنما يذكرون الألفاظ
 التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى ، فلا ينافي أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا في
 التوكيد المعنوي ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين التالين اللذين ذكرتهما لك يجوز
 في كل واحد منهما نصب « ثلاثتهم » على أنه حال .

(٢) الذي يدل عليه صليح المؤلف أنه قد أراد من قوله « الجاز عن الذات » =

تقول « جَاءَ أَخْلِيْقَةُ » فيحتمل أن الجائي خَيْرُهُ أو ثَقَلُهُ ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .

ويجب اتصالها بضميرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْكِدِ ، وأن يكون لفظهما طَبِيقَةً في الإفراد والجمع ، وأما في التثنية فالأصحُّ جَعْمُهُمَا على أَفْعُلْ ، ويترجَّح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وَغَيْرُهُ بِمَكْسٍ ذَلِكَ .

والألفاظ الباقية : كَلَّا وَكَلْتَا اللَّغْنَى ، وَكُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ لغيره .
ويجب اتصالهنَّ بضميرِ الموكِدِ ؛ فليس منه (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)^(١) ، خَلَقًا لِمَنْ وَجِيعٌ ، ولا قرأةً بضمهم : (إِنَّا كَلَّا فِيهَا)^(٢) ، خَلَقًا للفرأ والرخشري ، بل « جيمًا » حالٌ ، و « كَلَّا » بَدَلٌ ، ويموز كونه حالًا من ضمير الظرف .

وَبُؤْكَدُجْنٌ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعين ؛ فمن تَمَّ جاز « جَاءَنِي الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمَرَأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدَين أو إحدى المرأتَين ، كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا

== استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارني الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالسلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملازمة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن السلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي ولكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

الْأَوَّلُوْا وَلَمْ يَجَانُ) ^(١) بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كَلَامَهُمَا » و « الْهِنْدَانِ كَلَامَهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، وجاز « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ » و « اشْتَرَيْتُ التَّمِيْدَ كُلَّهُ » وامتنع « جَاءَ زَيْدٌ كُلَّهُ » ^(٢) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالد » فهل يجوز توكيد للعطوف أو المظوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالد » ولا تقول « جاء زيد وخالد نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالد أنفُسهما - أو نفساهما » ووجه ما ذهب إليه هشام ما زعمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تفلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الفلط أو السهو ، واختار المحقق رضى الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ما ذهب إليه الرضى أنه لا لازم بين العطف والتروى في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الفلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يمتنع إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تفلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد . أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اه كلامه ، ومع تشبيهه لهذه للسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا نظن الحكم الذي يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يمتنع إلى تأكيد » ولم يقيد بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منته القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عمومها ، فنقطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٍ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ - فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

٤٠١ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانَ وَالْأَكْرَمُونَ عَدَنَانُ

اللمة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يديه - مثل رعى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسي ، وفداك أبي وأمي ، وقد يقال : فداء لك نفسي ، بالده ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاكَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بِبَوَابِ كُلِّ بَابٍ جَفَّةً أَقْلُتُ لِهَمْدَانَ إِذْ خَلُّوا بِسَلَامٍ

« قحطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب اليمنية « عدنان » بفتح فسكون -

أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير النائيين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وحمدان » الواو حرف عطف ، همدان : مضاف على خولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، وللمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتاء فيها بمنزلة في النافلة ؛ ففصل مع المؤنث والمذكر^(١)؛ فنقول « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَتُهُ » كما قال الله تعالى : (وَيَنْقُوبُ نَافِلَةً)^(٢).

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُنْبِيعَ كُلَّهُ بِأَجْمَع ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاء ، وكلهم بأجمعين ، وكلهن بجمع ، قال الله تعالى : (نَسَجَدَ لِلْإِنْسِكَةِ كُلُّهُمُ أَجْمَعُونَ)^(٣).

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما :

الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستمعوا أيضاً ككل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة

وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ، فإن أكثرهم أعفل ذكره ، فسكا أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء في « عامة » مثل التاء في لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع للمؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع وجبته توكيداً هو مذهب سيويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس البردلي إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ يدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيويه فإن ذكره عنده لتعميم ،

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يؤكّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ^(١)) ،
 (أَمَوِّعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ^(٢)) ، ولا يجوز ثنائية أجمع ولا جماء استفاء بيكلاً وكلّماً ،
 كما استفنوا بثنائية مَيَّ عن ثنائية سَوَاء ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛
 فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » .
 وإذا لم يُفِيدْ توكيدُ الذكرة لم يُجْزُ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،
 وهو الصحيح ، وتحصلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ
 الإحاطة ، كـ « اعْتَمَكَنْتُ أَشْبُوعاً كُلَّهُ » وقوله :
 ٤٠٢ — • يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ •

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره
 المؤلف هنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

• لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ •

وهكذا يروى النحاة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة
 منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لِلرَّجَالِ لَيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ بِمُحَدِّثِي بَعْدَ الذَّهْيِ طَرَبًا
 اللغة : « شاقه » أععبه ، أو بحث الشوق إلى نفسه ، وبذل للمعنى الأول قول
 الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ للماضي) .

صَرِيحٌ غَوَانِ شَاقَهُنَّ وَشَقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتْ شَابَ سُدُودِ الدَّوَابِّ
 « حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن النظم تبعاً لوالده
 « يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛
 لأنه لا يتصور أن يتعفى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه
 رجباً وبعضه غير رجب حتى يتعفى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتعفى أن
 تكون شهوره كلها رجباً .

وَمَا يَسْأَلُ عَنْهُ هُنَا : هَلْ « رَجَبٌ » مُنْصَرَفٌ أَوْ مُمْنَعٌ مِنَ الصَّرْفِ ؟ وَقَدْ ذَكَرَ سَعْدُ الدِّينِ التَّنَازُلِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الْكَشَافِ أَنَّهُ إِذَا أُريدَ رَجَبٌ - وَشِثْلُهُ صَفَرٌ - مَعْنَى فِئَتِهِمَا مُنْغَرَّعَانِ مِنَ الصَّرْفِ ، وَإِذَا أُريدَ بِهِمَا غَيْرُ مَعْنَى فِئَتِهِمَا مُنْصَرَفَانِ . وَيَسْأَلُ - بَعْدَ ذَلِكَ - عَنْ عِلَّةِ مُنْعِهِمَا مِنَ الصَّرْفِ ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ سَلَكُوا فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ مُسْلِكَيْنِ ، أَوَّلُهُمَا أَنَّ عِلَّةَ مُنْعِهِمَا مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةُ وَالْعَدْلُ عَنْ الرَّجَبِ وَالصَّفَرِ لِلتَّقَرُّبَيْنِ بِأَلْ ، كَمَا أَنَّ « سَعَرَ » لِلرَّادِّ بِهِ مَعْنَى مُنْغَرَّعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ عَنْ السَّعَرِ ، وَلِلْمُسْلِكِ الثَّانِي أَنَّ الْمُنْعَ مِنَ الصَّرْفِ لَرَجَبٍ وَلِصَفَرٍ هُوَ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّأْنِثُ لِلنَّحْوِ لِكُونِهِمَا عِبَارَةً عَنْ مَدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ مَعْنِيَةً .

الإِعْرَابُ : « لَكِنَّهُ » لَكِنْ : حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ وَنَصْبٍ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لِأَعْمَلِهِ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَالضَّمِيرُ اسْمُهُ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ « شَاقَّةٌ » شَاقٌ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ مَفْعُولٌ بِهِ « أَنَّ » حَرْفٌ مُصَدِّرٌ « قِيلَ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِي لِلْمَجْهُولِ « ذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ مُبْتَدَأُ « رَجَبٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ نَائِبٍ فَاعِلٍ قِيلَ ، وَأَنَّ لِلْمَصْدَرِيَّةِ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ فَاعِلٍ شَاقٌ ، وَجُمْلَةُ شَاقٍ وَفَاعِلُهُ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ خَبَرٌ لَكِنْ « يَا » حَرْفٌ نِدَاءٌ وَلِلْمَادِيِّ مَحذُوفٌ ، أَوْ حَرْفٌ تَلْيِيهِ « لَيْتَ » حَرْفٌ مَبْنِي وَنَصَبٍ « عِدَّةٌ » اسْمٌ لَيْتَ مُنْصَوْبٌ بِالْمَنْعَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَعِدَّةٌ مُضَافٌ وَ « حَوْلَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالسَّكْرَةِ الظَّاهِرَةِ « كُلَّهُ » كُلٌّ : تَوْكِيدٌ لِحَوْلٍ مَجْرُورٍ بِالسَّكْرَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَكُلٌّ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ الْمَائِدِ إِلَى الْحَوْلِ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِي عَلَى السَّكْرِ فِي عَمَلٍ جَرٍ « رَجَبٌ » خَبَرٌ لَيْتَ مَرْفُوعٌ وَعِلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي آخِرِهِ ، هَكَذَا يَقُولُ النُّحَاةُ ، وَالصَّوَابُ - كَمَا قُلْنَا فِي مَطْلَعِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ - أَنَّهُ يَنْصَبُ « رَجَبًا » فَلَمَّا أَنَّ يَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ جَرَى عَلَى اللَّغَةِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي تَنْصَبُ بِلَيْتٍ وَأَخَوَاتِهَا الْجُزْءَيْنِ ، وَلَمَّا أَنْ يَكُونُ « رَجَبًا » مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقَعُ جُمْلَتُهُ خَبَرٌ لَيْتَ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَا لَيْتَ عِدَّةٌ حَوْلَ كُلِّهِ تَشْبَهُ رَجَبًا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « حَوْلَ كُلِّهِ » حَيْثُ أَكَّدَ السَّكْرَةَ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ « حَوْلَ » لَمَّا كَانَتِ السَّكْرَةُ مَحْدُودَةً ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ مَعْلُومُ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَكَانَ لَفْظُ التَّوْكِيدِ مَرَّتَيْنِ

== الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين ، وهو للرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة للقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح للقليل والكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتنا كله » لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .
وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت للشيخ به ، وكقول الراجز :

• قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَا •

وكقول الراجز الآخر :

• تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا •

وثانيهما حصول الفائدة ، أفلمست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » فقد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؛ ففي قوله هذا احتمال لسلك واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهرا كله » فقد رفع بلفظ « كله » احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على ==

وَمِنْ أَشْدَّ «شهر» مكان حول فقد حرّقه ، ولا يجوز «صُنْتُ زَنْتًا كَلَهُ» ولا «شَهْرًا أَنْفَسَهُ» .

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير للنفصل ، نحو «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» بخلاف «قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ»^(١) فيمتنع الضمير ، وبخلاف «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ» ، و «مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ»^(٢) ، و «قَامُوا كُلُّهُمْ»^(٣) ، فالضمير جائز لا واجب .

== السكل وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهاً واحداً ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة «فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فكيف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أُرْناه لك آتفاً من الشواهد» اهـ كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير للنفصل قبل التأكيّد بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) للمؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المنعوية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير للنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن نقول «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ» وأن نقول «مررت بهم هم أنفسهم» كما قلت «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، ومررت بهم أنفسهم» .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ «كل» لا بالنفس أو العين . فلا يلزم توكيد الضمير للنفصل المؤكد بكل هذه بالضمير للنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضاً ، فيجوز أن نقول «قاموا هم كلهم» كما قلت «قاموا كلهم» .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ للكرار به ما قبله .
فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعطف^(١) ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،
ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)^(٢) ، ونحو (أَوَلَيْ لَكَ قَاوَلَى ، ثُمَّ أَوَلَيْ لَكَ
قَاوَلَى)^(٣) ، وتأتي بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا أَغْزُونَ^٤
قُرَيْشًا » ثلاث مَرَّاتٍ ، ويجب التركُّ عند إيهام التعمُّد ، نحو « ضَرَبْتُ
زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَيَكَاكُهَا
بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :
* فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ لِلرَّاءِ فَإِنَّهُ *
— ٤٠٣ —

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة للؤكددة
على الجملة قبلها هو « ثم » ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم
يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه « ثم » لكن المحقق الرضى
صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .
(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى :
(وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وما ذكره
أؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَا ، وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللمة : « للراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب — هو أن تدفع الحق ولا تدعن له
مع أنه واضح جلى ، وهو أيضاً الجذال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن للراء لا يكون
إلا اعتراضاً ، أما الجذال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضاً « دعاء » صيغة
مبالغة من قولهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

للمنى : يذخر الشاعر من اللبارة ، ويبين أن المارة تكون سببا لحثوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يُؤكَّدَ به كلُّ ضمير متصل^(١)،
نحو « قُتتْ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ » .

== ووقوع اللام تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « ولشتر جالب »
مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به للفعل محذوف مبنى على السكون في محل نصب
والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على زرع الخافض
عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو
منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك
وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنّه » الفاء حرف دال على
التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب . وضمير
الغائب المائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم في محل نصب « إلى النسر » جار ومجرور
متعلق بقوله دعاء الآتي « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولشتر » الواو
حرف عطف ، ولشتر : جار ومجرور متعلق بجالب الآتي « جالب » معطوف بالواو
على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه
المعبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة
« إياك » وهي ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العايبى تورك على هذا
الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من
فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد
تؤكد الجملة بأكثرها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول :
جاء جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة
مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب على خالدًا خالدًا .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قُتتْ أَنْتَ » فقد أكد الضمير للمرفوع ضميراً آخر
مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل
ملفوظ به حتى يتمكن أن يحمي متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ »
(٢٢ — أوضح المالك ٣)

وإن كان ضميراً متصلاً ومُصِلَ بِمَا وَمُصِلَ بِهِ التوكيد ، نحو « سَجِيتُ مِنْكَ مِنْكَ »^(١) .
 وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :
 ٤٠٤ — * لَا لَا أَبُوحُ بِبُئْتَةٍ إِنَّمَا *

== فقد وقع الضمير المنفصل الذي أصله أن يكون في محل رفع توكيداً للضمير المتصل المنصوب ، واختار أنه يجوز في هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورايته إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن نجىء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصحوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمه إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلاً ، لا توكيداً ، فاعرف ذلك .

(١) لم يمثل التوكيد في هذا الوضع إلا للضمير المجرور نحو « عجبت منك منك » لأن هذا النوع هو الذي يتعين فيه أن يكون الضمير الثاني توكيداً للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » وللنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد للكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لها ، حتى يعتمد على الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَخَذْتُ عَلَى مَوَاتِقًا وَعُمُودًا *

وقد ورد هذا السبغ في كلام لسكير عزة ، وهاك البيت الذي ورد فيه :
 لَا تَقْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ مَوَاتِقًا وَعُمُودًا
 اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بصره » إذا أفشاه وتسكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون التاء الثلاثة — هي بثينة محبوبة جميل بن معمر العذري ، وقد تصرف في اسمها تمليعاً « مواتقاً » جمع موثق — بفتح الميم وسكون الواو وكسر التاء الثلاثة — وهو العهد ، وأراد أنهما توأما على المحافظة على المحبة ==

وإن كان غير جوابيَّ وجب أمران : أن يُفصل بينهما ، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالموكد إن كان مضمرًا ، نحو (أَيْدُكُمْ أَنْكُمْ) إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ^(١) ، وأن يُعاد هو أو ضميره

وكتان ما بينهما من علاقة «عهودا» جمع عهد - يفتح العين وسكون الهاء - وهو بمعنى الوثائق والميثاق ،

الغنى : يقول : إنى لا أستطيع لنفسى أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاق بها ؛ لأننى مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « موافقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يعمه التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : مطلق على قوله « موافقا » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظى للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يمتزج لأن يفصل بين اللؤكد واللؤكد بشيء مما يجب الفصل به فى توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، وضم نعم ، وضم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المضرس بن رجب :

وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ جَبْرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْبَعَتْ دَعَايِرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فإن للفتحة الممزقة فى « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنْ زَيْدًا** **إِنْ زَيْدًا** **فَاضِلٌ** » أو « **إِنْ زَيْدًا** **إِنَّهُ** **فَاضِلٌ** » وهو الأولى^(١) ، وَشَدَّ اتِّصَالَ الحرفين كقوله :
 * **إِنْ** **إِنْ** **الْكَرِيمُ** **يَحْمِلُ** **مَا لَمْ** * .

== لأن الفتوحة الممزة الأولى في « أنكم إذا تم » وقد فصل بين التأكيد والتوكيد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير للتصل - وهو الكاف وللميم - فتعق الشيطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسبيين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إِنْ زَيْدًا** **إِنْ زَيْدًا** **قَامَ** » التكرار لفظاً ، وليس بما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى (ففى رحمة الله هم فيها خالدون) فإن « فى » الثانية فى قوله سبحانه (فيها) توكيد لفى الأولى فى قوله (فى رحمة الله) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذى هو الضمير تأكيداً للمجرور الذى هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف تأكيداً للأقوى .

٤٠٥ - لم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره للمؤلف هنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* **يَرَيْنِ مَنْ أَجَارَهُ** **قَدْ ضَيَا** *

اللقية : « **الكريم** » المراد به هنا الذى يأبى الضم ولا يرضى بما يسى شرفه أو ينال من كرامته « **يحمل** » مضارع من الحلم ، وهو هنا الآناة والتعقل « **أجاره** » الذى جعله فى جواره ونصب عليه حمايته « **ضبا** » ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضمير ، وهو بخس الحق والتعدي على صاحبه ، تقول : ضامه يضيحه ضيهاً ، إذا قصه حقه .

للحنى : يقول : إن الرجل الأبى الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الآناة والتؤدة فى أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذى دخل فى جواره واستظل بحمايته قد بخس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزاة ولبس ثوب البطش .

== الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنها صالحة لأن تنزل على العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما للمصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبنى على السكون في محل نصب « أجاره » أجار : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجار مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضٍ وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل للماضى المبني للجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولاً أول ليرى ، وجملة « قد ضم » في محل نصب مفعولاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيداً لفظياً بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .
وفي قوله « يرى » توكيد المضارع انتهى بلم كما في قول الراجز يصف وطبلين ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَحْمِلْ شَيْعًا عَلَى كُرْسِيِّ مُمَمَّا

وَأَسْمَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

• ٤٠٦ — حَقٌّ تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ •

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغبص الميلى ، ومنهم من ينسبه إلى خطام المباشعى يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

• أَعْنَاقُهَا مُشَدَّدَاتٌ يَقْرَنُ •

اللفظة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق - يضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقية « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض . المعنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستنحوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساقطت وتجاوزت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بجمل . الإعراب : « حَقٌّ » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فصل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وقاعه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وَكَأَنَّ » الواو واو الحال ، كَأَنَّ : حرف تشبيه ونصب « وَكَأَنَّ » نوكيد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير القاتبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبني على الكسر لا عمل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا لإعادة للفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولها ، مع أن « كَأَنَّ » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كَأَنَّ أعناقها وكأنتها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشنوء من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشيء أصلا .

لأن المؤكّد حرفان ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله ، وأشدُّ منه قوله :

٤٠٧ - * وَلَا لِلْمَا يَهُمُّ أَهْدَا دَوَاهُ *
لِكَوْنِ الحَرْفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

٤٠٧ - هذا الشاهد من كلام لاسم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد ورجل من بني أسد « ولم يعبئه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد (١٣٤) من الخزاعة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْلَى لِمَا بِي *

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتب إليه للصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيق ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيقاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه فقال :

بَكَتْ لِمَا بِي ، وَحَقَّ لِمَا الْبُكَاهُ وَفَرَّقَهَا لِلظَّالِمِ وَالْعَدَاةِ

اللقبة : « يلقى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للعلوم « ألقى » ومعناه وجد « لما بي » أراد للذي بي من الموجدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذي بهم من الحقد والضغينة وحسبته الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تقادم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والثرات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف تنبي « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بعلل قسم محذوف « لا » نافية « يلقى » فعل مضارع مبني للمجهول « لما بي » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلقى ، وبـ : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ،

== لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبنى على الكسر لامتثال له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما يني» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلقى «دواء» نائب فاعل يلقى مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا إعظافيا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصلة ، ولسكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتأنيث بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلجاء ، والزمخشري يقرر في «المفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وَأَسْتَلُّ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — * فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَيْتِي *
لأن التوكيد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يسبح . وما أنشدته للزلف هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصَدَّدَ فِي عُلُوِّ الْمَوَى أَمْ تَهْوِي بِنَا *

اللمعة : « لا يسألني عن بيماء » أراد أن التواني لما رأين رأسه قد وخطه الشيب وأن منته قد ضغفت لم يمدن يكثرين به فيسألني عما هو فيه من وجع أو نحوه « أصمد » أراد ارتفع « تهوبا » أراد استفل ونزل
للمنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر . ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بقوة الشباب وميخته ، فذكر أن التواني لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرون يعبان به أو يبالينه .

الإعراب : « فأصبح » الماء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهـ إنما يتحدث عن نفسه عن طريق التنية « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « يسألني » يسأل : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسبة فاعله ، وضمير التنية مفعوله ، وحجلة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح « عن » حرف جر « بيماء » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لمن . وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم للموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بيماء » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظيا بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والتصلة في اللفظ بـ « ما » الموصولة ، والتوكيد على هذا النوع شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين التوكيد والتوكيد ، مع أن الحرف للتوكيد ليس =

هذا باب المطف^(١)

وهو ضربان : عَطْفُ نَسَقٍ ، وسيأتي ، وعَطْفُ بَيَانٍ^(٢) ، وهو « التَّابِعُ لِلْمُشَبَّهِ لِلصِّفَةِ فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَتَحْصِيصَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً »^(٣) ،

من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق « لما بهم » ووجه كون هذا أهون في الشذوذ من ذلك من ناحيتين ؛ الأولى : أن الحرف المؤكد في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو اللام ، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين هجائين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد في البيت السابق بلفظ واحد ، وما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى

* * *

(١) المطف في الأصل مصدر قولك « عطف الشيء » إذا ثلثته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أي كفته ومساويه في الشجاعة - أي التفت إليه ، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لها تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما يسمى هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثاني تكرر اللفظ الأول ، لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس في التعريف يشمل جميع التوابع ، وقوله « المشبه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « في توضيح متبوعه » إلخ « فصل ثان »

والأول مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، كقوله :

— ٤٠٩ — * أَقْسَمَ بِإِلَهِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ * —

== يخرج به بقية التوابع - وهي التوكيد وعطف النسق والبدل - فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالا ، فإن أفاد واحد منها شيئا من ذلك كمطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النعثة مجعون على أن عطف البيان يجرى في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دراء عصفاء ثياب ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَبَجَرٍ

اللقية : « أبو حفص » كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص في الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بأبنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمخفف تاء حفصة في غير النداء « ماسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح النون والقاف جميعا - هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خلفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب « بإله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضممة ، وسكن لأجل الوقف .

والثاني أنبأه الكوفيون وجماعة^(١) وجوّزوا أن يكون منه (أو كفارة^(٢) طعام مساكين^(٣)) فيمن نَوَّه كفارة ، ونحو (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(٤) ، والباقون^(٥) يُوجِبُونَ في ذلك البدلية ، ويَحْصُونَ عطف البيان بالمعارف^(٦) .
ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أَوْجِدِ الإعراب الثلاثة والأفراد والتذكير والتثنية وفروعهم ، وقول الزخشي إن (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)^(٧) عطف على (آيَاتُ بَيِّنَاتٌ) مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ^(٨) ، وقوله وقول الجرجاني

== الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن الكنية يجوز تقديمها على الاسم .

(١) منهم الفارسي وابن جني والزخشي وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهول مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إطلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص بين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بيانا لقوله (آيات بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة ؛ على وجوب التوافق بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَوْضَحَ مِنْ مَتَّبَعِهِ ، مُخَالَفٌ لِقَوْلِ سَيِّمُوْبِهِ فِي « يَا هَذَا ذَا الْجُمْلَةِ »
 « إِنَّ ذَا الْجُمْلَةِ » عَطْفُ بَيَانٍ مَعَ أَنَّ الْإِشَارَةَ أَوْضَحَ مِنَ اللَّصَافِ إِلَى ذِي الْأَدَةِ .

وَبَصِيحٌ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنَّ يُرْمَبُ (١) بَدَلُ كُلِّ ، إِلَّا إِنْ اِمْتَنَعَ الِاسْتِفْنَاءُ ،

== وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ . وذلك لأنهم
 اشترطوا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وفوقنا
 (آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،
 فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، لكنه ليس
 بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما
 صرح به البياضوي ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرناه ، وقيل : إنا ملزم
 أن يكون بدل كل من كل ، وتناول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له
 جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة
 العجاة ، وخصوصه فيها إلى السكبين ، وكونها قد خضعت بذلك من بين الصخور ،
 وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز
 أن يكون بدلا إلا على التأويل الذي ذكره البياضوي ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ
 محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها
 مقام إبراهيم .

(١) حصل المسألة أنه قد يتحتم كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين
 ذكرهما المؤلف . وقد يتحتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان الثاني إعراب ليس على
 لفظ الأول ولا عمله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثاني ، وكذا فيما إذا كان الثاني
 غير مطابق للتبوع ، مثل قول الله تعالى : (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان)
 وقوله تعالى : (إن الله لا يستعسى أن يضرب مثلا ما بعوضة) . ويجوز فيما عدا ذلك
 الأمران ، لكن يرجح البيان على البدل ؛ فتحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب
 البيان ، وجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أُخُوها » أو إِحْلَالُهُ محلَّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ
الْخَارِثُ » وقوله :

٤١٠ - * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

٤١٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير
المؤمنين على بن أبي طالب . وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته التي منها هذا
الشاهد يقولها في مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرها
ابن هشام في السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاق) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت
من الطويل ، وروى النحاة جزءه هكذا :

* أَعِيذُكُمْ يَا اللَّهُ أَنْ تُحْدِثَنَا حَرْبًا *

وقد رواه في السيرة هكذا :

* فُذِيَ لَكُمْ لَا تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبًا *

اللقبة : « عبد شمس » فصلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصلة أخرى من
قريش « أَعِيذُكُمْ يَا اللَّهُ » أراد الجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق
ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحضركما بالله وأجعلكما في كنفه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَخَوَيْنَا »
منادى منصوب بإياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديره لأنه مثنى ،
وهو مضاف ونا ؛ مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « عبد » عطف بيان
على أخوينا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « وَنَوْفَلًا » الواو حرف عطف ، نوفل : معطوف على عبد شمس ،
والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أَعِيذُكُمْ » أَعِيذُ :
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به
« يَا اللَّهُ » جار ومجرور متعلق بقوله أَعِيذُكُمْ « أَنْ » حرف مصدرى ونصب « تُحْدِثَنَا »
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حَرْبًا »
مفعول به لتحداثنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأَعِيذُكُمْ ، وتقدير الكلام : أَعِيذُكُمْ يَا اللَّهُ مِنْ
إِحْدَاتِكُمَا حَرْبًا .

وقوله :

— ٤١١ — • أَنَا أَبْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرِ •

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفاً عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ إذ لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفلا » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلا ؛ ولا يتم ذلك في نوفلا ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان يسر عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفلا » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلا أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلا صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوبا ؛ فلما لم يتم جعل « لوفلا » بدلا التزامنا في عبد شمس ألا يكون بدلا أيضا .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام للرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفعفي ، من كلام يفخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشري بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري ، وكان مقتل بشري في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا •

ويروي بعض العلماء « تركبه » .

اللفظة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكري » هو للنسب إلى بكر بن وائل ، وهي قبيلة مشهورة منها جناس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تلتظره وترقب خروج روحه « وقوعا » يقال : هو =

جمع واقع الذى هو اسم فاعل فعله « وقع الطائر ونحوه » إذا هبط إلى الأرض ،
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

لكنى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرند
البكرى زوج الخرق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح
الاهرام رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكرى مجتدلاً في المراء وقد وقت عليه
ناله تنظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة
وهو مضاف ، و « البارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف « البكرى » مضاف
إليه . وسأغت إضافة الاسم المحلى بأل ليكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم
الضمير المضاف إليه مقترنا بأل « بشر » عطف بيان على البكرى مجرور
بالضمير الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ
خبر ، وحمله للمبتدأ وحبره في محل نصب مفعول ثانٍ للتارك ، ومفعوله الأول هو
قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده
من التائب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وباعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير التائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى
على الصم في محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد فيه : قوله « البكرى بشر » حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان ،
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم للقرن بأل إلى
اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى للقرن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم في
باب الإضافة . نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف للقرن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى
مذهبهم يجوز أن يكون قوله « بشر » في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير
معدل ، ولذلك من الباطل : * وليس أن يدل بالمرضى *

وتجوز اليَدَلِيَّةُ في هذا عند الفَرَّاء ؛ لإجازته « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ،
وليس بِمَرَضِيٍّ .

هذا باب عطف النسق^(١)

وهو « تابع بِتَوَسُّطٍ بينه وبين متبوعه أَحَدُ الْأَحْرَفِ الْآخَى ذِكْرُهَا »^(٢).
وهي نوعان : ما يقتضى التَّشْرِيكَ في اللفظ واللفظي : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى المطف لفة ، والفرض الآن بيان معنى « اللسق »
لفة ، فاعلم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نقر
نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان متظلاً ، ويقال « كلام
نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما اللسق - بفتح النون وسكون السين - فهو
مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل العناية
في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم
« كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - في قصدهم - هو علامات
الإعراب التي يشترك فيها المطفوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب
الشركة » لذلك للفتي .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس في التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما
قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص
الأحرف بالآتي ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه
« أى » نحو قولك « لقيت التضرع أى الأسد » فإن « أى » في هذه العبارة حرف
تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس
في العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد
ذهب الكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فدخلوها
عندهم عطف نسق .

والفاء و «نم» و «حتى»^(١)، وإما مُقَيَّدًا ، وهو «أو» و «أم»^(٢) ؛ فشرطهما أن لا يفتَضِيَا إضرابًا ، وما يقتضى التشريك في اللفظ دون المعنى ، إما لكونه يُثَبِّت لما بعده ما انتَقَى عَمَّا قبله ، وهو «بل» عند الجميع ، و «لَكِنْ» عند سيبويه وموقيقه^(٣) ، وإما لكونه بالعكس ، وهو «لا» عند الجميع ، و «لَيْسَ» عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ - * إِمَّا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ * *

(١) خالف في «حتى» الكوفيون ؛ فنعدم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائما ، ويقدرُونَ لما بعده عاملًا مثل العامل فيما قبله ثم به الجملة ، فنعمو «قدم الحجاج حتى للشاة» تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم للشاة .
(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن «أم» حرف استنهام كالهمزة ، فإذا قلت «أقامم أبوك أم أخوك» فأخوك عنده ليس معطوفا على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقامم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر في النصب والجرح عاملا مناسبًا .

(٣) ذهب يونس إلى أن «لكن» حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتي الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك في التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسي وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تقدمها الواو ، وثانيها - وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش - هي عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هي عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٣ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أَقْرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ *

.

== اللغة : « أقرضت قرصاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافي، هذا للعرف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفقى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان للعرف ، وقد يكون أراد بالفقى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل المهم الذى تقدمت به السن وقصدت به عن احتمال الشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرصاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « يجزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفقى » فاعل يجزى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف يبنى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » مطوف على الفقى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث آتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزء الذى ثبت لما قبله وهو الفقى .

والقول بأن ليس بأى حرف عطف هو قول البنداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناطم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول ثعلب بن حبيب الحمصى ، على ما ذكره ابن هشام

فى السيرة :

==

فصل : أما الواو فله طَلَقُ الجمع ^(١) ؛ فتمطّف متأخراً في الحكم ، نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) ^(٢) ومتقدّماً ، نحو (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٣) ومُصَاحِباً ، نحو (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) ^(٤) .

وتنفرد الواو ^(٥) بأنها تعطف أئمتها على اسم لا يكتفى الكلام به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفْرُءِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ لِلْمَلُوبِ لَيْسَ الْغَالِبُ

وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا محيي « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره المعنى بقوله « ليس الجمل مجزياً » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، تقديره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليس الفتى » والتعقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازياً ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولي ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وتعلب والربيعي والفراء والكسائي وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها لترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - للتبادر منها للمية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، إبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير المخاطب وهو الكاف المجرور محلا يلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإنجاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة النكيت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها : =

== الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سببي منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثاني أجنبي ، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد .

الثاني : عطف للرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) في بعض التفسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ رَاهِشِيهِ وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيَّمَا

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقى معموله ، نحو قوله تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان) ونحو قول الشاعر .

• عَلَفْتُهَا تَبَنًا وَمَاءَ بَارِدًا •

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسذكره المؤلف آخر الباب .
الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالنظر في أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) .
الخامس : جواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكمين) في قراءة جر الأرجل .
السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَنْفِرُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النفي والنفي أو ما هو في تأويل النفي ، فالأول نحو قوله تعالى (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد) والثاني نحو قوله سبحانه (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والثالث نحو قوله جل جلالته (غير للتصوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها . إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويشطب في هذه الحالة أن تكون مسبوقه بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما الذئاب وإما الساعة) ونحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

== التاسع : عطف المقد على النيف نحو قولك « أعطيتُه ثلاثا وعشرين قرشا » .

العاشر : عطف المفعول للثبوت نحو قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وَمَا بُكِّي رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْمَيْنِ مَسْلُوبٍ وَكَالِ
الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فنال ما كان حقه أن يثنى
قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ بَعْدَهَا فَقَدَانُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
قد كان من حقه أن يقول : قدان مثل المحمدين - بالثنية - ومثال ما كان حقه
الجمع قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَّحُّلِ خَامِسُ
قد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثاني عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لى ولوالدى
ولمن دخل بيتك مؤمنا وللمؤمنين وللمؤمنات) فإن المؤمنين وللمؤمنات أهم ممن دخل
بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى
(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذا أخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح) ويجوز أن يكون بحق نحو قولك « مات الناس حق
الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »
جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جث بالواو لم تجز
الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الوضع قد حاصله أن
الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابي التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله
وسقياها) ونحو قولك « للرودة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَلَيْتَ لَقَيْتُكَ خَالِيَتَيْنِ كَقَفْلَتَيْنِ أَيْ وَأَيْلِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » تَصَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » اصْطَفَى زَيْدٌ وَعَمْرُو «
و » جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو « إذ الاختصامُ والتضاربُ والاصطفافُ
والبينيةُ من المعاني النسبية التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً ، ومنْ هُنَا قال
الأصمعي : الصوابُ أن يقال :

٤١٣ — • بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ •

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعةُ أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمَلِ ؛
فهو بمنزلة « اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمْرُونَ » .

٤١٣ — هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حبر الكندي هو
مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسَقَطِ الْوَلَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللمة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من
عادة العرب أن يسروا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب
اثنين ، وقيل : الألف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل
السكامة في الوصل كما جاملها في الوقف « نيك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من
البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يدوق صمراً ذكرى بكسر الدال وسكون المكاف
مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فيل بمعنى مفعول « سقط الولي »
السقط — بثلاث السين وسكون القاف — منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، والولي —
بكسر أوله مقصوفاً — رمل يتلوى وينتهي « الدخول » بفتح الدال — اسم موضع
« حومل » بزنة جواهر — اسم موضع أيضاً

للني : خاطب رفيقه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبتا ، ويسعداه بالبكاء
وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألف هواه
ومربع لموه يقع بين هذين للوضعين اللذين هما الدخول وحومل .
=

== الإعراب : « قما » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بليك ، و « ذكرى » مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « لحومل » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول لحومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؟ فنال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عني العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؛ فذكروا أن كلة « الدخول » لا يراد بها في هذا للوضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه ==

وأما الفاء فلترتيب والتعقيب ، نحو (أَمَانَةٌ فَأَقْبِرْهُ)^(١) ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان للعطف جملة ، نحو (فَوَكَّرْهُ مُوسَى فَقَفَى عَلَيْهِ)^(٢) ، واعتراض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْتَا)^(٣) ، ونحو « تَوَخَّأَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثاني بقوله تعالى : (فَجَمَلَهُ غُثَاءً)^(٤) ، والجواب أن التقدير : قَبَضَتْ مُدَّةً فَجَمَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي .

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد ، نحو « الَّذِينَ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

== قال « بين أما كن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأما كن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصح لك القاعدةين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يشقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرئ القيس فإننا نراه تخريجاً لا يبنى أن تأخذ به ، وقد تكررت فى شعر امرئ القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلِ دَوَارِسَ بَيْنَ يَذْبُلِ فَوْقَانِ
وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّيَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَفْلَحَيْنِ قَرِيمِ

(١) من الآية ٣١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

«الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَقْتَضِبُ هُوَ زَيْدٌ» ، ومثل ذلك جارٍ في
والصفة والحال ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضِرَةً ^(١)) ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ لِمَاءٍ تَارَةً

فَيَبْدُو

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذى الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذاك
للؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :
وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ لِمَاءٍ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمَعُ فَيَمْزِقُ
اللقبة : « إنسان عني » هو مثال العين ، وهي النقطة السوداء التي تبدو لا
وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر
الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عني » مضاف إليه
وعين مضاف وباء للتسكيم مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « للماء » فاعله « تار
مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني « وتارات » ال
عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه
مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
الماء « فيفرق » الفاء عاطفة ، يفرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهي :
« فيبدو » ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله « إنسان عني
عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و
جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « مُنَّم » فللترتيب والترخي، نحو (فَأَقْبِرْهُ مُنَّمْ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ)^(١)،
وقد تَوَضَّعُ موضعُ الفاء، كقوله :

٤١٥ — * جَرَى فِي الْأَنْابِيبِ مُنَّمْ اضْطَرَبَ * .

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ — هذا الشاهد من كلام أبي دود ، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن
الحجاج ، الإباضي ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من
التقارب ، وصدره قوله :

* كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ نَحْتَ الْمَجَاجِ *

اللمعة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت
بصنعها « المجاج » التراب الذي تثبره ؟ دمام للتعارين أو خير لهم « الأنابيب » جمع
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

الإعراب : « كهز » الكاف حريف جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَمَ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَابِيَهُ وَاجْلَعِبَ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبا بمثالا هز الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « نحت » ظرف مكان
منصوب بهز ، وهو مضاف و « المجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى هز الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « مُنَّم » حرف عطف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالمعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنكرونها، وشروطُها أربعة أمور :
أحدها : كون المعطوف اسماً^(١) .

== الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الباء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرفع يحدث عيب اهتزاز أناسيه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لذل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أناييب الرفع ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرفع بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مفتي اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى في أناييب الرفع يعقبه الاضطراب ، ولم يترخ عنه ، قاله في المفتي ، واعترضه قربه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اهـ .

وملخص اعتراض قريب للأولف : أن اللقائم لو او المعطف التي تقتضى الجمع مطلقا وليس اللقائم للقاء التي تقتضى أن يحصل الهز أولا في الأناييب ويعقبه حصول الاضطراب في الرفع .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير القاء ؛ لأن الترتيب للشروط في القاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدونشرى في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره للأولف - من أن المعطوف يعق لا يجوز أن يكون فعلا - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حق أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى لحق بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف في هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للمعطف ، وقاسها على غيرها من حروف المعطف ، « إذا قلت » أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارسا « أو قلت » يحل على زيد بكل شيء حتى منعت دافعا « - بز في هذين اللذين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور بمنع ذلك ، فالمثالثان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى لحق بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره
الخصراوى^(١).

والثالث : كونه بعضاً من المظوف عليه ، إما بالتحقيق^(٢)، نحو « أَكَلْتُ
السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ - أَلْقَى الصَّعِيْقَةَ كَتَّى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى تَهْـُـلَّهُ أَفْئَاهَا

(١) قال ابن هشام للؤاف في معنى اللبيب عن هذا الشرط الذى ذكره ابن هشام
الخصراوى « ولم أقف عليه لغيره » والذى ذكره ابن هشام الخصراوى - من أنه
يشترط في الاسم للمظوف يعنى أن يكون ظاهراً لا ضميراً - له وجه ، قد علمت أن
الأصل في حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى المظوف حالها قبل
النقل ، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك
أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » .

الثانى : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قدم الجميع حتى الشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جلس نحو « أعجبنى التمر حتى البرنى » .

٤١٦ - هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما
ذكره أبو على الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النخوى ، يقوله في قصة
للنفس ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَقَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللمة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصعيفة »

هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقاً « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون

الحاء - اللتاع « والزاد » كل شيء يستصعبه للمسافر معه ليلغمه مقصده « نعله » النعل :

اسم لما يلبس في الرجل .

= الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناس المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجز « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن للمضمره بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن للصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : فعل مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائب مضاف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نله » نعل - بالنصب - مفعول للفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نله ، ونعل مضاف وضمير التائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير التائية العائد إلى الفعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نله » معطوفاً على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » توكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نله » وقد وردت الرواية بجر « نله » ورفعها أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونله مجرور بحتى ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلقان بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، فجملة الابتداء والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نله » - تروى بالرفع وبالجر وبالنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر =

فيمين نصب «نله» ، فإن ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثقله ، أو شيها
بالمعنى ، كقولك «أعجبتني الجارية حتى كلامها» ويمتنع «حتى ولدها»
وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول حتى .
والرابع : كونه غاية في زيادة حسية ، نحو «فلان يهب الأعداء الكثيرة
حتى الألوف» أو ممنوية ، نحو «مات الناس حتى الأنبياء» ، أو للوك ،
أو في نقص كذلك ، نحو «لؤلؤمين يُجزى بالחסنات حتى مئتان الذرة» ،
ونحو «غلبك الناس حتى الصبيان» ، أو النساء ^(١) .

== فتخرج على أن «حتى» حرف غاية وجر ، و «نله» مجرور بحتى ومضاف إليه ،
وأما رواية النصب فعل أن يكون «نله» مفعولا لفعل محذوف يسره للذكور ،
كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ
عطف «نله» على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون للمطوف بعض
المطوف عليه - هو التأويل في المطوف عليه ، وهذا معنى قول اللؤلؤ «فإن
ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله» ولا شك أن الفعل بعض ما يثقله ويضعف حركته
في الانفعالات والحرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جلس ما قبلها إما تخفيا وإما
تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة لكانت
لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكانت ليس دالا على زيادة
أو نقص حسين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويشرع على هذا أنك
لو قلت «صادقت العرب حتى الصميم» لم يصح ، لأن الصميم ليس من جلس العرب ،
ولو قلت «خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان» وكان بنو فلان هؤلاء في
وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست
إلا في الأطراف عاليها وسافلها ، ولو قلت «زارني القوم حتى زيد» ولم يكن زيد
متميزا بفضل أو منفردا بخصيصة لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة
ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وسنأتى ، ومتصلة وهى المَسْبُوقَةُ إمَّا بهمزة النسوية ، وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر ، وتكون هى والمطوَّفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(١) ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ - * أَمَوْنِي نَاهُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ *

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية الكسرة فى وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَاءَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاغَتِ النَّوَى
بِحَرْقَاءِ أَمْ أُنْحَى لَكَ السَّيْفُ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحُزْنِ تَبِيسُ أَمْ لِحَايِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسُ
٤١٧ - لم يسم أحد من وقفنا على كلامه قائل هذا الشاهد ، لكن صدره الذى سئمعه يشبه كلام متعم بن نورية فى رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بِمَدِّ فَقْدِي مَالِكًا *

اللفظة : « لست أبالي » يريد أنه لا يعبأ ولا يكثرث « ناه » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - إذا جد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « أبالي » فعل مضارع مرفوع ضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالي ، وبعد مضاف وقدمن « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وباء للتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكا » مفعول به المصدر منصوب بالفتحة الطاهرة « أموى » الهزمة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء للتكلم مضاف إليه « ناه » خبر نسباً ، رتبة للتبؤا وخبره فى محل نصب بقوله أبالي ، وقد علق هذا الفعل عن =

• • • • •

== العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبنى على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معلقة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفنا إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع اسميتين قول الآخر ، وهو الشاهد ١٩ : الآتى :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِقْوَرٍ

شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .

ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرُكُمْ —

عَلَيْنَا : أَذَرُّ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارُمُ

أى : أمالم كثير أم مالم أصارم .

واعلم أن همزة النسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين الكريمتين اللتين تلاهما للؤلؤف ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت للشهيد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي يَظْهَرُ غَيْبِ لَيْثِمٍ

أو بعد « ما أدرى » كما في قول زهير بن أبى سلمى للزنى :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال للؤلؤف في معنى اللبيب

(١٧/١) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتد ثمانية معان ==

(٢٤ — أوضح المسالك ٣)

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ^(١) ،
ولمّا بهزمت يُطْلَبُ بها وبأَمِ التَّمْيِينُ ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما
مالا يُسأل عنه ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ) ^(٢) أو متأخراً عنهما ،
نحو (وَأِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) ^(٣) وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ - * فَقُلْتُ أَهَى مَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ *

== أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الممزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدرى وليت شعري وبحوهم ^(٤) ،
ومما أشار إليه بنحوه « لا أعلم » في نحو قولك « لا أعلم أجارك رسولى أم
ضل الطريق » .

(١) من آية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقاً
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الممزة - وهو أنتم - والثاني
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب للتسليم منه
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الممزة للمعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء
أشد خلقاً » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »
خير مقدم ، و« بعيد » معطوف عليه بأَمْ ، و« ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و« بعيد »
معطوفاً عليه ، و« ما » اسماً موصولاً فاعلاً تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد
خير للبدا .

٤١٨ - هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى ==

.

== التيمى ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره للؤلف هنا عجز بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُفِيَّةُ شُغْمًا بَعْدَ مَا هَجَمُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْسَائِهَا انْخَلَدُمْ
فَقُمْتُ لِلْعَلِيفِ مُرْتَاعًا قَارَقَنِى قُلْتُ : أَهَى سَرَتْ . . .

اللقية : « أهى » هو هنا يسكون الهاء إجراء لمعزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جنى : سكن أول هـ لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للمعزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون المعزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإنه لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بقاء التانيث ، من السرى - بضم الدين - وهو السير ليلاً « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ الصيغة للأشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العبادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء للهمة واللام - ما يراه الإنسان في النوم .

الإعراب : « قُلْتُ » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وباء التكلم فاعله ، « أهى » المعزة للاستفهام ، هى : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هى سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب يقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به لاماد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضممة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة بأَمْ على جملة مقول القول السابقة . وستعرف فى بيان الاستشهاد السرى فى جعلنا « هى » فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواضحة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولماذا لم نجعلها على الظاهر اسمية بأن نرب « هى » مبتدأ وجملة « سرت » بعده فى محل رفع =
خبر للمبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـ » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله^(١) :

٤١٩ - * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فطيتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـ » فاعل لفعل محذوف يفسره للذكر بعده ، والتقدير : أسرت هـ سرت أم عادى ، وإنما كان قوله « هـ » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح ليكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الدوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الدوات التى تدل عليها الأسماء قليل ، والقليل لا يعمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية ، فمن جمى أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدري أقرب ما نوعدون أم يجعله ربي أبداً) ومن جمى الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن هزمة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد - وذلك هو أحوال الدوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الدوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ - هذا الشاهد قد نسبته سيويو في كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعفر التميمي ، ونسبه جماعة منهم للبرد في الكامل (ج ١ ص ٣٨٤) إلى اللعين النقرى وما ذكره المؤلف في هذا للوضع هو عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* لَمَمَرُكْ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا *

اللقبة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدري » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت دارياً » وإن كنت من أهل الدارابة والعلم بالأنساب « شعيث » هو بناء مثلية في آخره ، ويقع في كثير من الأصول « شعيب » ياء موحدة في آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بني تميم ثم من بني منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الليم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ « أَشْعِثُ » فحذفت الهمزة والتنون منها .

الإعراب : « لمعرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لمعرك قسمي « ما » حرف نفي « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للعال فتكون إن زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم « داريا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، وبمعول أدرى يأتي بعد « شعيت » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ابن » خبر للبتداء ، وهو مضاف و « سهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة « أم » حرف عطف « شعيت » مبتدأ « ابن » خبر للبتداء ، وهو مضاف و « منقر » مضاف إليه ، وجملة « شعيت ابن سهم » من للبتداء وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استهتام مقدر . وأصل الكلام : ما أدرى أشعيت ابن سهم ، وجملة « شعيت ابن منقر » من للبتداء وخبره في محل نصب معطوفة على جملة للبتداء والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم للمعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله « شعيت ابن سهم » مبتدأ وخبر . وكذلك قوله « شعيت ابن منقر » ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا للوضع ، ويستند عن حذف التنون لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لم مضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنونين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حرف مطرد قياسي خلافاً للعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْفُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ عِلْسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا
يُرِيدُ أَكْذَبُكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ ؟ وَلَأَبَى عَيْبَةً فِي هَذَا الْبَيْتِ تَوْجِيهِ آخِرِ سَنَدِكِرِهِ
لَكَ فَيَأْتِي وَتَرَدُّهُ .

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

==

وَالْمَنْقُطَةُ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ^(١)، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ^(٢)، وَقَدْ

قَوْلُ اللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِبًا يَسْمَعُ رَمَيْنَ الْجَمْرِ أَمْ يَشْمَانِ ؟

أراد « أبسح رمين الجمر أم يثمان » ومنه قول عمر أيضاً :

نَحْمُ قَالُوا : نَحْيَهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْخَصَى وَالْتَرَابِ

أراد « ثم قالوا أنحبها » ومن ذلك قول الكعب بن زيد الأسدي :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وَلَا لَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطلب بها وبألف التعيين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى - هو مذهب الكوفيين فها يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

للذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن «أم» المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

للذهب الثاني : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً ، ولا تأتى للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

للذهب الثالث : مذهب أبي عبيدة ، وحاصله أن «أم» المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا . وسنعود إلى الكلام على هذا للوضع مرة أخرى قريباً . ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أم لا ؟

تقتضى مع ذلك استفهماً : حقيقياً نحو « إِنَّمَا لِإِبِلٍ أُمٌ شَاءَ »^(١) أى : بل أهي شَاءَ ، وإِنَّمَا قَدَّرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على اللرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : (أُمٌ لَهُ الْيَنَاتُ)^(٢) أى : ألهُ اليَنَاتُ ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو (أُمٌ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٣) أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام^(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تحرب قولهم « شاء » خبراً مبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن « أُم » للنقطة لاتع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد « أُم » اللرد ، واستدل على ذلك بأنه قد جمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أُم هذه الصارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن « أُم » للنقطة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن « أُم » يحتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون « أُم » منقطعة وعلى هذا يكون قولهم « شاء » مفعولاً للفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن « أُم » للنقطة تدل على الإضراب دائماً ، فلم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب الحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن « أُم » للنقطة تدل في كل مثال على الإضراب والاستفهام معاً ، وأن للؤلؤ عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور السكوفيين الذين يرون أن « أُم » هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبي عبيدة الذى ذهب إلى أن « أُم » هذه قد تدل على الاستفهام في بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ — * هُنَالِكَ أُمٌّ فِي جَنَّةٍ أُمٌّ جَهَنَّمَ * .

إذ لا معنى للاستفهام .

== والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى (أُمٌّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) تدل للذهب الكوفي الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن « أُمٌّ » خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هَلْ) فلو كان في « أُمٌّ » معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخل على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

وبما استدل به أبو عبيدة على أن « أُمٌّ » قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمٌّ رَأَيْتَ يَوَاسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

جمل « أُمٌّ » منقطعة دالة على الاستفهام ، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالا من الرباب .

وقد تقدم الاستنباط بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أُمٌّ رأيت ! وأُمٌّ متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى (أُمٌّ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) .

٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وما ذكره المؤلف

هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْفَى مَنِيَّتِي لَكُنْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمَرِ

وَلَيْتَ طَهَوْرِي كَانَ رَيْفَكَ كُلُّهُ وَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاشِكَ وَالْقَمَرِ

وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي اللَّفَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أُمٌّ فِي جَنَّةٍ . . .

اللقنة : « سليمان » اسم امرأة « للنام » النوم « ضجيعتي » مشاركتي في الضجع ، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « سليمان » اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما «أَوْ» فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو «تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا»
أو للإباحة ، نحو «جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزُّهَادِ» والفرق بينهما امتناع الجمع
بين المتعاطفين في التخيير ، وَجَوَّازُهُ في الإباحة .

== على الألف «في اللّام» جار ومجرور متعلق بقوله ضميمتي الآتي «ضميقت» ضميعة :
خبر ليت ، وهو مضاف وياء للتكلم مضاف إليه «هناك» هنا : اسم إشارة لمكان
النوم ، مبني على السكون في محل نصب ضميقتي ، واللام ليعد ، والكاف حرف خطاب
«أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبني على السكون لاجل الإعراب «في جنة»
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام :
بل ليت سليمي ضميقتي في جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «في جهنم» جار
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل
ليت سليمي ضميقتي في جهنم . ثمي أولاً أن تكون ضميعة في موضع رقاذه ، ثم
أضرب عن ذلك وتمني أن تكون ضميعة في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمني
أن تكون ضميعة في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتلبه له .

الشاهد فيه : أني للؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» للنقطة التي بمعنى بل
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله «أم في جنة أم
في جهنم» الاستفهام ؛ وإنما ساقه مساق التخيير على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .
قال الشيخ خالده : ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والمهمزة
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوه في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهران للكوفيين ،
فإن أم فيها بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَّبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ

عَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

قال أبو عبيدة : «إن المعنى هل رأيت» اه كلامه بحروفه ، بعد توقيف
تحريكه ، وقال الدونشري عن البيت الذي استدله به لجهي أم للنقطة للاستفهام ليس
غير مانعه : «هذا قول أبي عبيدة قطع كما في المعنى» ، وقد ذكرنا لك التخريج الذي
يخرجه عن الدلالة على ما ذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج «أم» عن أن تكون منقطعة .

وبعد الخبر للشك^(١)، نحو (لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٢) أو للإيهام ،
نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ تَتْلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(٣) وللتنفصيل ، نحو
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)^(٤) أو للتقسيم ، نحو « السَّكَلَةُ اسْمٌ
أَوْ فَعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي^(٥)، حكى القراء

(١) اعلم أولا أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإيهام ، فيفهم من هذا
الصلح أن التشكيك والإيهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإيهام ،
فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصا ، وهو الحق ، فأما الشك
فهو كون للتكلم نفسه واقعا في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع للتكلم
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإيهام فهو أن يكون للتكلم عالما بحقيقة الأمر غير
شاك ولا مترد فيه ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل
لما يلقي إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية
السرعة (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ - الآية) تجد للتكلم عالما علم اليقين أن من عبد الله تعالى
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر الفاطح
بما يعلمه ، بل أورده في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمّله على سماع
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) ومن ذهب إلى أن أو تليد الإضراب ابن برهان وابن جني ، وهؤلاء ذهبوا إلى
أنها تعبد الإضراب مطلقا ، نفي سواء أكان المتقدم عليها خبرا مثبتا أو منقيا أم كان
المتقدم عليها أمرا أو نيبا ، وسواء أعيد معها العامل في السلام للتقدم عليها أم لم يحد ،
تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدؤك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن السلام
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة « أو » للإضراب إلى سيويه
لكنه قرر أن سيويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين : =

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تَنْزَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين^(١)، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

— ٤٢١ — * مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرٍ أَوْ سَافِجٍ *

== الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي .
 الثاني : أن يناد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خاك » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خاك » .
 (١) ووافق الكوفيين على صحة جيء أو بمعنى الواو - وهو مطلق الجمع - الألفيش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .
 ٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حميد بن نور الهلالي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللفظة : « الصرير » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين في بيت الشاهد ، ويطلق الصرير أيضاً على النغيث ، كما في قوله تعالى : (فلا صرير لهم) أى لا مغيث « مهرة » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهرة ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللجام للجم الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم في إجابة الصرير .
 المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد للأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين لجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط : سمعوا فعل ماض وفاعله « الصرير » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، ==

وزعم أكثر النحويين^(١) أن «إما» الثانية في الطَّلَبِ والتَّخَبُّرِ - نحو

«والجملة لا عمل لها من الإعراب جواب إذا» ما «زائدة» بين «طرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و «ملجم» مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف للوصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من «مهره» مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير التائب مضاف إليه «أو» حرف عطف «سافع» معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله «بين ملجم مهره أو سافع» فإن «أو» في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس (ش ٤١٣) من أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد لفظاً ومعنى ؛ فلو بقيت «أو» على معناها الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء لكانت «بين» قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له .

ومن شواهد مجيء أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طَهَاءُ الْأَحْمَرِ مَا بَيْنَ مُنْصَحِجٍ

صَفِيفَ شِوَاهِ أَوْ قَدِيرٍ مُسَجَّلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ يَهَا أَكْثَلَ أَوْ رِزَامَا خَوِيرَ بَيْنَ بَيْنَقَانِ الْهَامَا
وجه الدلالة أنه ثنى «خويرين» ولو كانت أو لأحد الشيئين لقال «خويراً» فجاء به مفرداً .

(١) تلخص للباحث المتعلقة بإما في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة «إما» ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

== البحث الثاني : الغالب في « إيا » هذه تكرارها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إيا أن تكلم بخير وإلا فليكن » وقرأ أبو (وإيا أو إياكم لإيا على هدى أو في ضلال بين) وقال الشاعر :

فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيٍّ مِنْ سَمِيٍّ
وإِلَّا فَأَطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَقْتَبِينِي
وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

تِلْكَ يَدَايَ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِذَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا
الغنى : تلم إيا بدار قد تقادم عهدها وإيا بأموات ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبق وإيا يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

البحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إيا » لا تأتى بمعنى الواو ولا معنى بل ، وإنما تأتى لما تأتى له أو من المعانى للشهورة المتفق عليها ، وهى التخير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإيهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

البحث الرابع : اختلف النحاة في « إيا » هذه أمركة أم بسيطة ، فذكر سيديبه أنها أمركة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أى عدم التركيب - هى الأصل .

البحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « إيا » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إيا هنداً وإيا أختها » ونحو « قام إيا زيد وإيا عمرو » واختلفوا في « إيا » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التى قبلها زائدة ثلاثاً يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبى على الفارسي وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإما دالة على الإباحة أو التخير أو الشك أو الإيهام ، فإيا مثل أو فى الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها فى عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أن « إيا » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف قول غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجْ إِمَامًا هِنْدًا وَإِمَامًا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمَامٌ زَيْدٌ وَإِمَامًا عَمْرُو » - بمنزلة « أُرِ » في العطف والمغنى ، وقال أبو علي وابننا كَيْسَانُ وَبَرْهَانَ : هي مثلها في المغنى فقط ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إِنِّهَا مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَوْ مَا ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٤٢٢ - * أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا نَارٍ *

فشاذ ، وكذلك فَتَحُ هَزْمَتَهَا وَإِبْدَالِ مِيمِهَا الْأُولَى .

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن تلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو علي ومن معه تجريد « إِمَا » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ - نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحموس ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابننا عاقا شريرا ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَا كَيْفَمَا أَهْمًا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا *

اللفظة : « شألت نعامتها » هذه كناية من كنايات العرب معناها « ماتت » وأصل شألت بمعنى ارتفعت ، والنعام - بفتح النون بزة السحابة - باطن القدم ، ويقال : النعام هي هنا النعش « أَيْمًا » بفتح الهمزة وسكون الباء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبنى تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَا » .

المعنى : تمني أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يَا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « ليت » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، وسنه قوله تعالى : (يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب : =

وأما «لكن»^(١) فعاطفة خلافاً ليونس، وإنما تعطف بشروط: إفراد

= كَالْيَتِيمِ وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَيْسُ
«ليت» ليت: حرف عن ونصب، وما: كناية له عن عمل النصب والرفع «أما»
أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وأم مضاف وضمير
المتكلم ومعه غيره مضاف إليه «شالت» شال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث
«نعامت» نعامة: فاعل شالت، وضمير الغائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه، وجملة
الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومن الناس من يروى «أما» بالنصب،
وعليه يكون «ليت» حرف عن ونصب، وما زائدة غير كافية، وأما: اسم ليت
ومضاف إليه، وجملة «شالت نعامت» في محل رفع خبر ليت «أيما» حرف دال
على التقسيم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «إلى جنة» جار ومجرور متعلق
بقوله شالت «أيما» الثانية حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
«إلى نار» جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول.

الشاهد فيه: مجيء «أما» عاطفة غير مسبوقة بالواو، وهذا شاذ، وكذلك فتح
همزتها مع قلب سيمها ياء كما قاله المؤلف، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه، بل
ذلك لغة لجماعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد.

(١) اختلف النحاة في مجيء «لكن» حرف عطف، فذهب الجمهور إلى أنها
تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها
وحكم الكلام مع كل محترزتها. وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف
أبداً، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه، فإن ذكرت معها الواو
فالعاطف هو الواو، نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» ونحو قولهم «ما مررت برجل
صالح لكن طالع» بجر طالع. وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك
وما بعدها معمول محذوف نحو «ما قام زيد لكن عمرو» فعمرو في هذا المثال فاعل
بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن، والتقدير: ما قام زيد لكن قام عمرو،
نحو «ما مررت برجل صالح لكن طالع» فطالع مجرور بجر محذوف دل عليه المذكور قبل
لكن، والتقدير: ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالع، ولظهور هذا المعدر ساغ
حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل
يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة.

== جملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن للعطوف بالواو إذا
كان يفردا فإنه يجب فيه أن يشارك للعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا بقدر
للعطوف عامل مثبت من جلس العامل في للعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت
جملة على جملة ، فتقدير اللثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ،
ومن العلماء ومن يشهم يونس من قال : إن شرط موافقة للفرد للعطوف بالواو للعطوف
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة
التي تحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي
يكون « عمرو » في اللثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان
الرأيان يجران في قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن
رأيت لزوم موافقة للفرد للعطوف بالواو على للعطوف عليه لزمك أن تجعل (رسول الله)
خبرا لكان محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المنبئة على
جملة كان النفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة للفرد للعطوف بالواو للعطوف
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على
(أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكثرت بنى أو بنى ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن
عمرو » ومثال التثنية « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،
ولم يشترطه السكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمره عند السكوفيين
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدما نفي ولا نهي ،
وعند البصريين أن « عمرو » في هذا اللثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف ==

معطوفها ، وأن تُسَبِّقْ بِنْيَ أو نهي ، وأن لا تقترن بالواو ، نحو « مَا مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » ونحو « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وهي حرف
ابتداء إن تلتها جملة ، كقوله :
٤٢٣ — إِنْ ابْنُ وَرْقَاءَ لَا تَخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

== مفرد على مفرد لعدم تقدم النهي أو النهي ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلا بفعل
عذوف يدل عليه الفعل للتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما
يجوز أن يكون « عمرو » في المثال المذكور مبتدأ خبره عذوف ، وتقدير الكلام : قام
زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جرى به لإفادة مجرد
الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف
ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير — بعد ما بيناه لك في شرح الشرط الثاني — أن
وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزءي الجملة جميعا كما في بيت زهير
الذي أنشده المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير
الآخر كالذي ذكرناه لك في شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .
٤٢٣ — هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة زهير بن أبي سلمى للزنى
يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيدأوى .

اللمة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهي الأمر يدير من الإنسان عند الغضب
وفي ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والقوائل : جمع قائلة ، ولطفي أنه رجل يملك
نفسه حال الغضب ، أو أنه لا خدر ولا يخون « وقائمه » جمع وقعة ، وهي إزالة الشر
بالأعداء « تنتظر » توقع ويرقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة
وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
لاختتامه بألف التانيث للمدودة « لا » حرف نفى « تخشى » فعل مضارع مبنى للمجهول
مرفوع بضمة مقدرة على الألف « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر ، مضاف
وصحير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجه الفعل للبنى للمجهول مع نائب ==
(٢٥ — أوضح السالك ٣)

أَوْ تَلَّتْ وَاوًا ، نَحْوِ (وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ) ^(١) أَيْ : وَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ،
وَلَيْسَ لِلنَّصُوبِ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّ مُتَعَاطِفَ الْوَاوِ لِلْفَرْدَيْنِ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسُّلْبِ
وَالِإِيجَابِ ، أَوْ سُبِقَتْ بِالْإِيجَابِ ، نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ » ،
وَلَا يَجُوزُ « لَكِنَّ عَمْرُو » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ .

وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا ^(٢) ، وَأَنْ تُسَبِقَ

= فاعله في محل رفع خبر إن « لكن » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وقائمه » وقائع : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ووقائع مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الحرب » مجرور بـ في ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي ، أو بمحذوف حال من وقائمه ، أو من الضمير للستري في تنتظر العائد إلى وقائمه « تنتظر » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائمه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجيء « لكن » حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها في ص ٣٨٤ .
(٢) فإن وقع بعد « بل » جملة لم تكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إيطالياً ، أي الدلالة على أن ما قبل قلبها كلام باطل ، وذلك نحو قوله تعالى (وقالوا اتخذوا الرحمن ولداً ، سبحانه ، بل عباد مكرمون) ونحو قوله سبحانه (أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق) وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً ، أي لجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، نحو قوله تعالى (قد أطلع من تزكى وذكر اسم ربه صلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو قوله جل ذكره (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة من هذا) .

وقد تزايد الـ « قبل » بعد الإيجاب ، للدلالة على توكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر : =

بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي ، ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بِلَ عَمْرُو » و « لَيْتُمْ زَيْدٌ بِلَ عَمْرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعله ضد لما بعدها (١) كما أن لكن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنَزِلِ رَبِيعِ بِلَ فِي أَرْضٍ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بِلَ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَانِيًا بِلَ قَاعِدًا » (٢) على معنى

« وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لَا ، بِلَ الشَّمْسُ لَوْلَمْ يُفَضَّ لِلشَّمْسِ كِسْفَةٌ أَوْ أَفُولُ »

وقد زاد « لَا » قبل « بِلَ » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا ، بِلَ زَادَنِي شَفَقًا هَجَرْتُ وَبُذْتُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لَا » لا زاد قبل بل بعد النفي . وهو عجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس البرد هذا النفي ، كما أجاز أن

تسكون « بِلَ » بعد النفي والنهي ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « مَا زَيْدٌ قَامَ بِلَ عَمْرُو » فعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمره ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو بعد أبي العباس البرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذي حكيناه عن الجمهور ، والثاني أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشيء ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمره المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذي كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « مَا زَيْدٌ

قَانِيًا بِلَ قَاعِدٌ » فإن جريت في هذا الكلام على مذهب الجمهور الذي يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجر لك أن تنصب « قَاعِدٌ » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شره عملها الذي ذكرناه ، وإن جريت في هذا المثال على مذهب المبرد كان في أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان في الوجه الثاني الذي يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قَاعِدًا » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حيث بقي ، فتقول « مَا زَيْدٌ قَانِيًا بِلَ قَاعِدًا » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهبُ الجمهور أنها لا تنقيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قَامَ زَيْدٌ بِلَ عَمْرُو » و « أَضْرِبْ زَيْدًا بِلَ عَمْرًا » .

وأما « لَا » فَيُعْطَفُ بِهَا^(١) بشروط : إفراد معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أَمْرٍ اتفاقاً ، كـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، و « أَضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، أو نداءً ، خلافاً لابن سَمْدَانَ ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي » وأن لا يَهْتَدَى أَحَدٌ مَتَعاطِيفِهَا عَلَى الْآخِرِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ السَّهْبِيلِي ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرًا » .
وقال الزَّجَّاجِيُّ : وأن لا يكون للمعطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ويردُّه قوله :

• عَقَابُ تَنَوُّفٍ لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ •

(١) بقي ما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترب بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالاً .
فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خبراً أو حالاً فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالده لا شجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحكاً ولا رضى النفس » .

٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لاصرى القيس بن حبر الكندي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل . ومدره قوله :

• كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ •

=

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ لِلْفَصْلِ وَالضَّمِيرِ لِلتَّعْمِيلِ الْمَنْصُوبِ
بِلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِنَّاكَ وَالْأَمَدَ » ونحو (جَمَعْنَاكُمْ
وَالْأَوَّلِينَ)^(١).

== اللغة : « دُثَارٌ » بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان راعياً لا مريء
القيس ، وهو دُثَارُ بْنُ قَعْسِ بْنِ طَرِيفٍ ، أحد بني أَسَدٍ « حَلَقَتْ » بتضعيف اللام -
ارتفعت ، تقول : حَلَقَ الطَّائِرُ فِي الْجَوِّ ، إِذَا ارْتَفَعَ « لَبُونُهُ » يفتح اللام - الإبل ذوات
اللبن ، « عَقَابٌ » بضم العين للهمزة بزنة فَرَابٍ طائر من الكواسر « تَنَوَّى » هو بفتح
التاء للثناة وضم النون الموحدة عطفة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد
أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ،
ورواه أبو عبيدة تنوف - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح
الفاء بعدها ألف مقصورة - و « القواعل » بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوفى .
المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها ففترقت وشردت
فهو يقول : كَأَنَّ عَقَاباً قَدْ طَارَتْ بِهِذِهِ الْإِبِلُ فَصَعِدَتْ بِهَا فَوْقَ جَبَلٍ تَنَوَّى - وهو جبل
معروف بعلاؤه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها.

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « دُثَارٌ » اسم كان منصوباً بالفتحة الظاهرة
« حَلَقَتْ » حلق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لَبُونُهُ » الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالياء ،
وهو مضاف وضمير النائب المائد إلى الراعى دُثَارُ مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق
بقوله حَلَقَتْ « عَقَابٌ » فاعل حَلَقَتْ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعقاب مضاف و « تَنَوَّى »
مضاف إليه ، وجملة حَلَقَتْ وفاعله في محل رفع خبر كان « لا » حرف عطف مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « عَقَابٌ » معطوف على عَقَابِ الْأَوَّلِ ، وعقاب مضاف
و « القواعل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : أن « لا » الماطلة قد عطفت قوله « عَقَابِ الْقَوَاعِلِ » على قوله
« عَقَابِ تَنَوَّى » وللمطرف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله « حَلَقَتْ » لأنه فاعله ، وفيه
رد على الزجاجى الذى اشترط أن يكون للمطوف عليه بلا غير معمول للفعل للماضى .
(١) من الآية ٣٨ من سورة الرسالات .

ولا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ لِلرَّفْعِ لِلتَّصْلِ بَارِزاً كَانَ أَوْ مُسْتَرِئاً
إلا بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)^(٢)،
أو وجود فاصل أى فاصل كان بين التبع والتابع، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ
صَلَحَ)^(٣)، أو فصل بـ «لا» بين الماطف والمطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤)، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَفْلَحُوا أَنْتُمْ
وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(٥)، وَيَصِفُ بدون ذلك، كـ «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ
وَالْعَدَمُ» أى : مُسْتَرِئٌ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو فاش في الشعر، كقوله :
٤٢٥ - * مَا لَمْ يَسْكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالَا *

(١) مثل توكيد الضمير للرفع للتصل توكيدا لفظيا بالضمير للفصل - توكيده
توكيدا معنويا بلفظ من ألقاها التوكيد للنعوى التي عرفتها في باب التوكيد، ومن ذلك
قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّالِمِينَ
الشاهد فيه : قوله « ومن يليكم » فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله « ذعرتهم »
وهذه التاء نائب فاعل ؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله « أجمعون » .

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد
(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأحكام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام
٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام الجبر بن عطية ، بهجو فيه الأخطل الظلي وقومه،
وقد استشهد به للبرد لهذه للسألة في الكامل (ج ١/١٨٩ وج ٢/٣٩ طبع الحيدرية) وما
ذكره المؤلف معز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللفظة : « رجا » تقول : رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء ، إذا أمل حصوله
« سفاهة رأيه » ضعف رأيه وقساده .

المنى : هما الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للطردة بأن ينال مثله
ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره .

= الإعراب : «رجا» فعل ماضٍ «الأخيطل» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر «سفاهة» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة، ورأى مضاف وضمير الفاعل مضاف إليه «ما» نكرة بمعنى شيء أو اسم وصول بمعنى الذي، والمفعول به لرجا مبنى على السكون في محل نصب ولم «حرف نفي وجزم وقلب» يكن «فعل مضارع ناقص مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخيطل «وَأَب» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب، وَأَب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب ولينالا «اللهم لام الجحود حرف مبنى على الكسر لاعل له من الإعراب، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمة وجوبا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع، وحمل الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن. وحمله يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء، أو لاعل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذي، والفاء للموصول أو الرابط بين الصفة وللوصف ضمير محذوف منصوب بقوله ينال، وتقدير الكلام : رجا الأخيطل شيئا لم يكن هو وأبوه لينالا، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينالا.

الشاهد فيه : قوله «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله «أب» - على الضمير المرفوع المستتر في «يكن» الذي هو اسم يكن، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير للتفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء.

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَنِيَاكِ الْفَلَا تَقْسَمَنَّ رَمَلًا

ومثلها قول الراعي التميمي :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَأَعْتَزْنَا لِعَامِرٍ

وعمل الشاهد فيه قوله «لحقنا والجياد» حيث عطف قوله «الجياد» على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلا في قوله «لحقنا».

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قاله المؤلف، وقال أبو العباس للبرد :
«والشاعر إذا احتاج أجرا بلا تأكيد؛ لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام، =

ولا يكثر العطف على الضمير المحفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)^(١) (قَالُوا تَتَّبِعُهُ أَهْلَكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ)^(٢) وليس بلازم ، وفقاً ليوئس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٣) ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)^(٤)

قال عمر بن أبي ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير : (وأنشد البيت) فهذا كثير . اهـ . قال أبو سعيد السيرافي « لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير للنصب ، وأما العطف على المرفوع فمعد البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عديم أسهل منه عند البصريين ، وسيؤيه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا » اهـ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفوع للتصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مرتت برجل سواء والدم (برفع الدم) عطف الدم دون فصل وضرورة على الضمير للستر في سواء ، ومنه قول جرير .

* ما لم يكن وأب لله لنا لا *

وقال :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي *

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على الفعل معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان المبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه اهـ .

يعض إلىضاح .

- (١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .
- (٣) من الآية ١ من سورة النساء .
- (٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عُطِفَ عليه (كفر)
ولا يُعْطَفُ على المصدر حتى تكمل معمولاته ^(١) .

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ حَبِّ
قد عطف « الأيام » على ضمير المناطبت للتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار
للكاف مع المظوف ، ولو أعاده لقال « لما بك وبالأيام » .
ونظيرة قول الراجز :

أَبْكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُرِّ الْجَلَّةِ جَابِ حَشَوْرٍ
قد عطف قوله « مصدر » على ضمير للتكلم للتصل المجرور محلا بإبقاء في قوله
« بي » من غير أن يجد الجار مع المظوف ، ولو أعاده لقال « أي بي أو بمصدر » .
ونظير ذلك قول الشاعر ، ويلسب إلى مسكين الهارمي :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطُ تَقَائِفُ
قد عطف قوله « الكعب » على الضمير للتصل المجرور بإضافة بين إليه ، من
غير أن يجد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « لما بينها وبين الكعب » .
ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
قد عطف « سوى » على الضمير المجرور بي من غير إعادة الجار ، ولو أعاده
لقال « أفيا كان حتفي أم في سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آي القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى
(وصد عن سبيل الله وكفر به وللجسد الحرام) وعموا أن (السجد الحرام)
معطوف على الضمير المجرور بإبقاء في (به) ومن ذلك قول الله تعالى (وجعلنا لكم
فيها معاش ومن لستم له برازقين) زعموا أن قوله سبحانه (ومن لستم) معطوف على
الضمير المجرور بالإلام في قوله (لكم) والآيتان تحتلان غير ما ذكره ، فلا تكون
واحدة منهما دليلا ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ، سِوَاهُ اتِّحَادِ نَوْعَاهُمَا ، نَحْوُ (لِنُصَيِّ بِهٖ بِلَدَةً مَّيْمَنًا وَنُصَيِّئُهُ) ^(١) ، وَنَحْوُ (وَلَمَّا تَوَلَّوْا وَتَقَفُوا يَوْمَئِذٍ لَكُمْ أُجُورٌ كُمْ وَلَا يُنَالُكُمْ أَمْوَالُكُمْ) ^(٢) أَمْ اخْتَلَفَا ، نَحْوُ (يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) ^(٣) ، وَنَحْوُ (تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ) ^(٤) الْآيَةُ .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ (فَالْكَافِرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزَلْنِ) ^(٥) ، وَنَحْوُ (صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنِ) ^(٦) ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ كَقَوْلِهِ :

— ٤٢٦ — * أَمْ صَيِّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ *

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٩ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ (٢) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٩٨ مِنْ سُورَةِ هُودٍ . (٤) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ

(٥) مِنَ الْآيَتَيْنِ ٤٣، ٤٤ مِنْ سُورَةِ الْعَادِيَّاتِ (٦) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ .

٤٢٦ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ لِرَاجِزِ اسْمِهِ جَنْدَبُ بْنُ هَمْرٍو يَذْكُرُ فِيهِ امْرَأَةُ الشَّيْخِ ابْنِ ضَرَّارٍ الطُّفَلَانِيَّ الشَّاعِرَ الْمَعْرُوفَ ، وَلَهُ قِصَّةٌ مَذْكُورَةٌ فِي دِيْوَانِ الشَّيْخِ (ص ٩٨-١١٨) وَقَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ قَوْلُهُ :

يَا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقِي بَارِجٍ
الْلَفَةُ : « غَيْرَ حَارِجٍ » أَيْ غَيْرَ آتَمٍ وَلَا وَاقِعٍ فِي الْحَرْجِ « قَدْ حَبَا » نَقُولُ : حَبَا يَحْبُو حَبْوًا ، وَذَلِكَ إِذَا مَشَى عَلَى اسْتِهِ وَأَشْرَفَ بِمَجْزِهِ « دَارِجٍ » اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ قَوْلِهِمْ « دَرَجَ الصَّبِي أَوْ الشَّيْخَ » إِذَا مَشَى أَحَدُهُمَا مَشْيًا مُتَقَارِبًا لِحُطُو .
الْإِعْرَابُ : « أَمْ » بَدَلُ أَوْ عُطِفَ بَيَانٌ عَلَى قَوْلِهِ « ذَاتَ خَلْقِي بَارِجٍ » الَّتِي هِيَ مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ عَلِقْتُ ، مَنْصُوبٌ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَأَمْ مُضَافٌ وَ « صَيِّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالسَّكَرَةِ الظَّاهِرَةِ « قَدْ » حَرْفُ تَحْقِيقٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لِمَا مَعْلُومٌ مِنَ الْإِعْرَابِ « حَبَا » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ هَمْزِهِ التَّمَدُّدُ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَسُودُ إِلَى صَبِي ، وَجَمْعُهُ حَبَا وَفَاعِلُهُ فِي مَعْلُومٍ جَرِ صِفَةٌ لَصِي « أَوْ » حَرْفُ عَطْفٍ « دَارِجٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى حَبَا ، وَجَرُورٌ بِالسَّكَرَةِ الظَّاهِرَةِ ، لِأَنَّ مَعْلُومَ لَطُوفٍ عَلَيْهِ وَهُوَ حَبَا جَرِ لِسُكُونِهِ كَاعْلَتْ صِفَةٌ لَصِي . وَفِي هَذَا =

وَجَمَلَ مِنْهُ النَّاطِلِمُ (يُخْرِجُ الْكَلَى مِنَ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْكَلَى) ^(١)
وَقَدَّرَ الزَّمْشَرِيُّ عَطْفَ «يُخْرِجُ» عَلَى «فَالِقِ» .

فصل : تختص ألفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثاله في الفاء
(أَنْ أَضْرِبُ بِمِصْرَاكَ الْحَجَرَ فَأَنْبَجَسَتْ) ^(٢) أى : فاضرب فانبجست ، وهذا
الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شيء من التساهل ؛ لأن الذى هو فى محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قيل محل الشاهد * يارب بيضاء من
المواهب * وجعل قوله «أَمْ صِي» بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك
قد عرفت الصواب

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله «دارج» على الفعل
وهو قوله «حبا» كما علت فى إعراب البيت .
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

هَاتِ يُعْشِبُهَا بِمَضْبِ آبِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَدِهَا وَجَائِرٍ
وصف رجلا يقر إليه لأضيافان ، ومحل الشاهد قوله «وجائر» فإنه اسم فاعل
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لمضرب .
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشده النحاة :

قَالَفَتْهُ يَوْمًا يُبِيرَ عَدُوَّهُ وَيُخْرِجُ عَطَاءَ يَسْتَعِيقُ الْعَاكِرَا
فإن قوله «ومجر عطاء» معطوف على قوله «يبير عدوه» وكان من حقه أن
يقول «ومجر عطاء» وذلك لأن قوله «يبير عدوه» جملة فى محل نصب مفعول
به لألقى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه فى الإعراب ، إلا أنه عامل
«مجر عطاء» فى حال النصب كما يماثل فى حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر فى
المرية ، والأدباء يروونه «ومجر عطاء يستعق المابرا» .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٥ من سورة الأعراف .

٢٧٧ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا
أَبُو حَبْرٍ إِلَّا لَيَالٍ فَلَّائِلُ
أى : بين الخير وبينى ، وقولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى : والناقَةُ^(١) .

٢٧٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناطقة الديانية يرثى فيها أب حبر
التمهان بن الحارث بن أبى هجر القسائي .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفى الكلام معطوف محذوف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سألما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حبر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليالٍ » اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخاص من النقاء الساكنين « فللائل » صفة ليالٍ وصفة للرفوع مرفوعة وعلامة وضعها الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله للمثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « راكب الناقة » مبتدأ ، وطلحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام يشير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن الفرد ، وهو لا يجوز ، فلم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : راكب الناقة والناقَة طليحان ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : راكب الناقة أحد طليحين ، فأصرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » نقاء والواو فى جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلي :

دَعَانِي لِإِيْتَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرٍ
تَمِيعٌ ، فَمَا أَذْرِى أَرْشُدُ طِلَابَهَا =

وتختص الواو بمجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله^(١)، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)^(٢) أى : وليسكن زوجك، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)^(٣) أى : وألفوا الإيمان ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ » أى : ولا كل بيضاء . وإِنَّمَا يَجْعَلُ الْعَطْفُ فِيهِمْ عَلَى الوجود في الكلام ثلاثاً يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كونُ الإيمان مُقْبِوْاً ، وإِنَّمَا يُقْبِوْا المنزل ، وفي الثالث الْعَطْفُ عَلَى معمولي عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان معمولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

* * *

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَمَلًا » جواباً لمن قال له : مَرْحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثاني نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْفُسَكُمْ الَّذِينَ كَرِهْتُمْ)^(٤) أى : أنهلهم فنضرب ، = وتقدير الكلام : فما أدرى أرشد طلابها أم غي ، لحذف أم ومعطوفها لانهما ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِيْحَابِي : قَدْ غُبَيْتُ ، وَخِلْتُ

غُبَيْتُ ، فَمَا أَدْرَى أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدرى أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا للوضع مباحث للفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا يَبَيِّنُ آيَاتِهِمْ) ^(١) أى : أَعْمُوا فلم يَرَوْا ^(٢) .

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر للؤانف في بيان حذف للمعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « ثم » مثل الفاء والواو ، فإنه قال في قوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) : إن (جعل منها) معطوف بثم على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما زعم هذا التقدير لدفع توهم أن القرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » للتصية مثل الواو والفاء في جواز حذف للمعطوف عليه ، ومثلا لذلك بقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار للؤانف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع ثم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسيها ، قال ابن مالك في التسهيل « ويغنى عن للمعطوف عليه للمعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قولهم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الراو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام التشكيم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لذكر على مذکور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام التشكيم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يجمها - وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا - فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا بخصه - وكأنه قيل : قابلت مرحبا - أى ترحيبا - ولقيت أهلا ، وزلت سهلا - فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام »

هذا باب البدل^(١)

وهو^(٢): «التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة» .

«عليكم» فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة، فهي لعطف كلام للتكلم المحييب على كلام المخاطب البادئ .

الأمر الثالث: تقدير المؤلف قوله تعالى (أفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا) بقوله: أَهْمَلِكُمْ فَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة، وهو تقدير الزعزري وجماعة، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام، وهي الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم) والفاء نحو (أفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا) وثم نحو (ثم إذا ما وقع أمتنم به) .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك، فقال الزعزري: هذه الحروف عاطفة والمعلوف عليه مقدر، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن همزة الاستفهام الصادرة، وتقدر الآية الأولى: أَسْرَبْتُمْ مَعَ شَهْوَانِكُمْ وَكَلِمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ، وتقدر الآية الثانية: أَهْمَلِكُمْ فَضْرِبْ عَنْكُمُ، وتقدر الآية الثالثة: أُنْكَرْتُمْ مَا أَوْعَدْنَاكُمْ بِهِ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْتَنْتُمْ بِهِ .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي، وأصل موضعها بعد حرف العطف، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق، وأصل العبارة في الآية الأولى: وَأَكَلِمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ، وأصلها في الآية الثانية: فَأَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا، وأصلها في الآية الثالثة: ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْتَنْتُمْ بِهِ .

(١) هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع، فأما الكوفيون فيسمونه «الترجمة، والتبيين» حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه «التكرير» .

(٢) البدل في اللغة هو العوض، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف، والعرض الذي يقصد التكلم من الإتيان في كلامه بالبدل بعد ذكره البدل منه هو إعادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطئ ويهمد لذلك بالصريح تلك النسبة إلى ما قبله، ألا ترى أنك حين تقول «سمعت أبا الأنوار»

تفرج بالفصل الأول التمتُّ والبيانُ والتأكيْدُ ؛ فإنها مُكْتَلَبَاتٌ
للمقصود بالحكم .

وأما النَّسَقُ فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » و « مَا جَاءَ
زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » أو « لَكِنْ عَمْرُو » أما الأول فواضح ^(١) ؛ لأن الحكم
السابق مُتَّفِقٌ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفى الجيء ،
وللمقصود به إنما هو الأول ^(٢) .

النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصْدُقُ عليه أنه مقصود
بالحكم لا أنه المقصود ^(٣) ، وذلك كالمعطوف بالوار نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو » .

== محمداً أو تقول « أعينى الأستاذ عليه » ، وقد ذكرت الاسم الثانى مقصوداً لك
بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ،
فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؛ وهذا هو السر في قولهم « البدل
في حكم تكرير العامل » .

(١) ويبان ذلك أن الحكم في لئال الأول هو إثبات الجيء لزيد ، وهذا الحكم
منفى عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف يبل والمعطوف بلسكن بعد النفى يثبت لها نقيض الحكم
السابق ، وأما الحكم للذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيد بل عمرو »
معناه أن عدم الجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له الجيء ، عند غير اللبرد كما علمت
بما تقدم ، وكذلك هأن مثال لكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن للشار إليه مقصود
بالحكم ، ولم تدل على أن غير للشار إليه يتمتع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن
يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة
تدل على شيئين ؛ الأول أن للشار إليه مقصود بالحكم ، والثانى أن غيره يتمتع أن
يكون مقصوداً بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به التمتع والتوكيد والبيان .
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعافى ببل
 بعد الإثبات ، نحو « جَاءَنِي زَيْدٌ بَلٌّ حَمْرٌ » .
 وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . وسلم الحد بذلك للبذل .
 وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن
 قلدهما علمت أنهم عن إصابة النرض بمزول .
 وأقسام البذل أربعة ^(١) :

الأول : بذل كل من كل ، وهو بدل الشيء عما هو طئق منه ، نحو
 (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ^(٢)) وَتَعَاهُ النَّاسُ الْبَذَلُ الطَّائِقُ ؛
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إِلَى صِرَاطِ الْقَرِيرِ الْحَمِيدِ اللَّهِ ^(٣)) فيمن قرأ
 بالجر ، وإنما يطلق « كل » على ذى أجزاء ، وذلك ممنوع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وصموه « بدل كل من بعض » واستدلوا له بقول
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْنَتَانِ طَلْعَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلعة بدل من قوله « أعظم » وطلعة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض
 طلعة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التزليل ، وهو قوله تعالى (فأولئك
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بدل من
 (الجنة) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والفرد جزء إذ هو واحد
 منه ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخارى عن
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت . فقال النبي
 « جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة » ١٠ .

(٢) من الآية ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بضم من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً ، أَوْ نِصْفَهُ ، أَوْ ثَلَاثِينَ » .

ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^(١) أَوْ مَقْدَرٌ ، كقوله تعالى : (وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ أَلْبَنٌ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) أى : منهم .
الثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله^(٣) على معناه اشتغالاً بطريق الإجمال ، كـ « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، أَوْ حُسْنُهُ » و « سُرِقَ زَيْدٌ قَوْبُهُ ، أَوْ قَرَسُهُ » .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و (كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم وصموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف لنعاة في بدل الاشتغال : هل للشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البدل أو العامل في البدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن الشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : للشتمل هو الثاني ؛ واختار نأولف هنا أن للشتمل هو العامل في البدل منه ، وهو رأي المبرد والسيرا في وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأي الحقيقي بالمعول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البدل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرفة رافعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأي دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأشقة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول الثاني

وأمره في الضمير كأمير بدل البعض ؛ فمثال للدكور ما تقدم من الأمثلة ،
وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(١) ، ومثال
المقدّر قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذَةِ الْآثَرِ)^(٢) أى : النار فيه ،
وقيل : الأصل « ناره » ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البذل المبين ، وهو ثلاثة أقسام ؛ لأنه لا يُدَّ أن يكون مقصوداً
كما تقدم في الحد :

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سَبَقَ إليه اللسان فهو
بَدَلُ الغلط ، أى : بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أن البذل نفسه هو
الغلط كما قد يُتَوَهَّمُ .

وإن كان مقصوداً ؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قصدِهِ فبذلُ نِسْيَانٍ ،
أى : بدلُ شيء ذَكَرَ نِسْيَانًا .

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالتَّجَنُّبِ^(٣) ، والناظم
وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما فَسَمَوْا النوعين بدل غلط .

وإن كان قصدُ كل واحد منهما صحيحاً فبذل الإضراب ، ويُسَمَّى أيضاً
بذل البَدَاءِ^(٤) .

وقولُ الناظم : « خُذْ تَبْلًا مُدًى » يحتمل الثلاثة ، وذلك باختلاف

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٤ من سورة البروج .

(٣) الجنان — بفتح الجيم ، بزنة سحاب — هو القلب .

(٤) البداء — بفتح الباء وبالدال المهملة — هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن
ظاهراً ، والمراد أن يظهر لك الصواب بعد خفاء حاله عليك .

التقدير ، وذلك لأن التَّبِيلَ اسْمٌ جَمْعٌ لَتَسْبِيهِ ، وَلِلدَى : جمع مُدْبِيَةٍ ،
وهي السَّكِينُ .
فإن كان التكلم إمّا أراد الأمر بأخذ الدّى فسبقه لسبأه إلى التَّبِيلِ
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّبِيلِ ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ الدّى فبدل نسيان .
وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ الدّى وجعل الأول
في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وَبَدَأَ .
والأحسن فيهنَّ أن يؤتى بـل .

فصل : يُبَدِّلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .
ولا يُبَدِّلُ للضمير من الضمير ، ونحو « قُتِمَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِإِيَّكَ »
أَنْتَ » تؤكدُ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند الكوفيين
والناظم^(١) .

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قُتِمَ أَنْتَ » ولا يقولون غير ذلك ،
ويقولون في حال النصب « رأيتك أنت » أحياناً ، وأحياناً أخرى يقولون « رأيتك
إِيَّاكَ » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إِيَّاكَ » في بعض الأحيان ، وفي أخرى
يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخرج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك
هذا الاختلاف بيانا شافيا فنقول :

اتفق البصريون والكوفيون على تخرج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني يؤكد
الضمير الأول ، واختلفوا في عبارة النصب وعبارة الجر ، فذهب الكوفيون إلى أن
الضمير الثاني في العبارات الأربع يؤكد الضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدل مضمير من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِبَاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسموع .

ويجوز عكسه : مطلقاً^(١) إن كان الضمير لغائب ، نحو (وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) في أحد الأوجه^(٣) ، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض ، كـ « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٤) ، أو بدل اشتغال ، كـ « أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثاني مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مرت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مرت بك بك » وأخذ بهذا الرأي ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول السكوفيين عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فقلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل » .

وذهب البصريون إلى أنه إذا جاء بالضمير الثاني منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مرت بك أنت » كان الثاني توكيداً للأول ، وإذا جاء بالضمير الثاني موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مرت بك بك » كان الثاني بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهي اللفظة المعروفة بلغة « أكلوني البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

— ٤٢٨ — * بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوُنَا *

= ونظير الآية السريعة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول
الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَنْفَةُ الْمَنَاسِمِ
فإن قوله « رجل » بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو ياء التكلم الواقعة
مفعولاً به في قوله « أوعدني » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلة لأبي ليلى النابغة الجعدي ، أنشدنا بين يدي
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشد المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل
وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا *

اللفظ : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر
وعلو المنزل « مجدنا » المجد — بفتح الميم وسكون الجيم — كرم الآباء « سناؤنا »
السناء — بفتح أوله ومدوداً — الشرف والرفعة وعلو المنزل « لندرجو » أى نترقب
ونأمل « مظهر » مصدر ميمي أو اسم مكان — ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يأملها المؤمن من ارتفاع الأقدار
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم — مع كل ذلك — يترقبون
منزلة أعلى من المنزلة التي بلغوها .

وبروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه
السكرامية ثم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماضٍ وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ،
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبنى على السكون في محل نصب « لندرجو »
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَلَ كُلِّ مُفِيدٍ لِلإِحَاطَةِ ، نَحْوُ (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)^(١) .
وَيَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يُفَيْدْ ؛ خِلَافًا لِلأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ « رَأَيْتُكَ زَيْدًا » ،
و « رَأَيْتُنِي عَمْرًا »^(٢) .

فصل : يُبَدَّلُ كُلُّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فَالْأَسْمُ كَمَا تَقْدُمُ ،
وَالْفِعْلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ)^(٣) ، وَالْجُمْلَةُ

== ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ إِنْ « فَوْقَ » غَرَفٌ
مَكَانٌ مُتَلَقٌّ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ مَظْهَرٍ تَقْدُمُ عَلَيْهِ ، وَفَوْقُ مُضَافٌ وَاسِمُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ
« ذَلِكَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَاللَّامُ لِلْبَعْدِ ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ « مَظْهَرٌ » مَفْعُولٌ بِهِ
لِرَجْعِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « عَجِدْنَا وَسَنَؤُنَا » فَإِنَّهُ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الْوَاقِعِ فَاعِلًا فِي
« بَلَنَّا » ، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِهَالٍ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١١٤ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٢) خَرَجَ الْأَخْفَشُ لِلثَّالِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنْ « زَيْدًا » بَدَلَ مِنَ الْكَافِ الْمَنْصُوبَةِ
الْمَحَلِّ فِي « رَأَيْتُكَ » وَخَرَجَ لِلثَّالِ الثَّانِي عَلَى أَنْ « عَمْرًا » بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ الْمَنْصُوبَةِ الْمَحَلِّ
فِي « رَأَيْتُنِي » وَيُؤَيِّدُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ مَا حَكَاهُ الْكِسَائِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
أَنَّهُ قَالَ « إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ » بِإِبْدَالِ « أَبِي عَبْدِ اللَّهِ » مِنْ يَاءِ التَّنْكِيمِ الْمَجْرُورَةِ بِمَحَلِّهَا
بِإِلَى فِي قَوْلِهِ « إِلَى » كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كَفِينَا كُلَّ مُفْضِلَةٍ وَأَمْ نَهْنِجُ الْهَدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

مَحَلُّ الْاسْتِدْلَالِ قَوْلُهُ « بِكُمْ قُرَيْشٍ » فَإِنَّ قَوْلَهُ « قُرَيْشٍ » بِالْجَرِّ بَدَلَ مِنْ كَافِ
الْمُخَاطَبَةِ فِي قَوْلِهِ « بِكُمْ » وَالْأَخْفَشُ تَابَعَ لِلْكَوْفِيِّينَ فَبَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٦٨ مِنْ سُورَةِ الْمُرْقَانِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِثَالٌ لِإِبْدَالِ الْفِعْلِ
مِنْ الْفِعْلِ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وَمِثَالٌ بَدَلَ الْبَعْضِ فِيهِ قَوْلُهُ « إِنْ تَصِلْ تَسْجُدْ فَهِيَ رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّكَ »
فَتَسْجُدُ بَدَلَ مِنْ تَصِلُ ، وَهُوَ يَدُلُّ بِبَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّ الْمَجْعُودَ بِبَعْضِ الصَّلَاةِ ، وَمِثَالٌ
بَدَلَ الْاشْتِهَالِ فِيهِ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

كقوله تعالى : (أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْفَامٍ وَبَيْنَ)^(١) ،
وقد تُبدل الجملة من للفرد ، كقوله :

٤٧٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين
الحاجتين تَتَمَذَّرُ التَّحَاثُمَا .

= إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ نُبَايَعَا تَوَاخَذَ كَرَاهَا أَوْ تَجِبَى طَائِفَا

فإن الأخذ كرها والجبى طائفا من صفات اللبايعة ، ومثال بدل التلط فيه قولك
« إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل
البعس من الكل فى الجدل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيده لأنه ليس
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٧٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفرزدق ، وذكروا بعده
بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأَعْمِلُ نَصْرَ الْعَيْسِ حَتَّى يَكْفِي غَيْفَ اللَّيَالِ يَوْمًا أَوْ غَيْفَ الْحَدَثَانِ

ومعنى بيت الشاعر أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه
موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بلى ، والجار والمجرور متعلق
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة
تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تهدم على النكرة أحرب حالا « حاجة » مفعول به =

« لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة » وبالشام « الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « أخرى » معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبنى على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « كيف يلتقيان » فإن هذه الجملة - فيها ذكر النعاة - بدل من قوله « حاجة » وقوله « أخرى » فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال: أشكو إلى الله حاجة بالدينة وحاجة بالشام تمذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جنى ، وتبعه من جاء بعده عليه . وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة تبع بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه الباب كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تخرج في إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النعاة يصريحون في بيت الفرزدق بأن جملة « كيف يلتقيان » بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ونحن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تمذر التثناء الحاجتين - وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ، ولا رادفا لهما ، فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون بدل بعض من كل منهما ، وإنما تمذر التثناء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتغال ، ثم رأيت السيوطي في الهمع =

فصل : وإذا أبدل اسم من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرف مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالُكَ أَعْبُرُونَ أَمْ فَلَا تُؤْنِ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَرْيَدُ أَمْ عَمْرَأَ » و « مَا صَنَعْتَ أَخْبِرْ أَمْ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزِي بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ تُسَافِرُ مَبْعَكَ » .



قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في النفي (٢٠٧/١) (بتحقيقنا) نص في الآيتين الكريميتين اللتين أشرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فقله مزيد الحمد .
فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن تقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قبا) على أن (قبا) بدل من جملة (لم يجعل له عوجا) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قبا ، فأعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصاري ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، وبإياله - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه للمسمى « عدة المسالك »، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٨	معنى كي التعليل ، ومعنى الواو	٣	باب حروف الجر
	والتاء القسم		عدها عشرون حرفا
—	تفصيل القول في معنى مذومند	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء
٥١	معنى « رب »		وهي خلا وعدا وحاشا
٥٣	خسة أحرف تأتي أسماء ، وهي	—	هـ من حروف الجر « لولا »
	الكاف، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومند		عند قوم في بعض الاستعمالات
٦٠	تكون مذ ومند اسمين في موضعين	٦	من حروف الجر « متى » عندهذيل
٦٥	تزداد كلمة « ما » بعد من وعن	٧	ومنها « لعل » في لغة عقيل
	والباء فلا تكلمن عن عمل	٩	ومنها « كي » ونجر ثلاثة أشياء
	الجر ، وبعد رب والكاف	١٣	هـ متى تتعين « كي » مصدرية ؟
	فتكلمها وقد يبق عملها قليلا		ومتى تتعين للتعليل ؟ ومتى يجوز
٧٠	بيان ما تدخل عليه « رب »		فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها
	السكوفة	١٦	حروف الجر قسما : قسم يجر
٧٣	تحذف « رب » ويبقى عملها		الظاهر وللضم ، وقسم يختص
	باب الإضافة		بالظاهر
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا		معاني حروف الجر
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ،	٢١	لمن سبعة معان
	وعلة ذلك	٢٩	للأم اثنا عشر معنى
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه	٣٥	للباء اثنا عشر معنى أيضا
	اسما ، وقد جاء جملة فعلية	٣٨	لتي ستة معان
٨٣	هـ اتدى يحذف من المضاف لأجل	٤٠	لعل أربعة معان
	الإضافة على ضربين : واجب ،	٤٣	لمن أربعة معان أيضا
	وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو	٤٦	للكاف أربعة معان أيضا
	تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة	٤٧	معنى إلى وحق انتهاء الغاية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٢	ما تلزم إضافته « غير »	٨٥	تكون الإضافة على معنى حرف
-	ه قف على وجوه الإعراب في قولهم « ليس غير » وتوجيهها	٨٦	الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع
١٥٤	ه هل يقال « لا غير » ؟		يبيد تعرف المضاف ، ونوع يبيد
-	ه ما تلزم إضافته « قبل وبعد » وأحوالها ، ومتى يبينان ؟		تخصصه ، ونوع يبيد رفع القبح ولا يبيد تعرفه ولا تخصصا
١٦٠	ه ما تلزم إضافة أول ودون ونحوها	٩٢	تدخل آل على المضاف إضافة
١٦٢	ه ما تلزم إضافته « حسب » ولما استعملان ، وحكمها في كل منهما		لفظية في خمس مسائل
١٦٤	ه « عل » توافق فوق ، وتخالفا	١٠١	ه يكسب المضاف من المضاف إليه
١٦٧	ه يجوز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه ، وتفصيل كل حالة منهما		واحد من عشرة أمور
١٧٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١٠٧	ه لا يجوز إضافة اسم لمرادفه
-	ه قف على تفصيل آراء متقدمي النحاة ومتأخريهم ، وعلى أدلة ذلك	١٠٧	ه سر ذلك ، واختلاف النحاة فيه
١٩٦	أحكام المضاف لياء المتكلم	١١٠	ه القالب صلاحية الاسم للإضافة وللقطع عنها ، ومنها ما يتمتع بإضافته
	باب إعمال المصدر واسمه	١١١	من الأسماء ما يجب إضافته إلى المفرد
٢٠٠	ه ما يسمى مصدرا ، وما يسمى اسم المصدر	١٢٤	من الأسماء ما يجب إضافته إلى
٢٠١	ه يعمل المصدر عمل فعله		الجل اسمية كانت أو فعلية
-	ه متى يعمل المصدر عمل أن والفعل ؟ ومتى يعمل عمل ما والفعل ؟ وتبلي ذلك كله	١٢٧	من الأسماء ما يجب إضافته إلى
٢٠٣	ه شروط إعمال المصدر العدية		الجل الفعلية خاصة
٢٠٥	ه المصدر العامل ثلاثة أنواع : متون ، ومضاف ، ومقرون بأل	١٣١	ه يجوز إضافة اسم الزمان للمبهم إلى الجملة
٢٠٩	ه اسم المصدر ، ومتى يعمل ؟ ومتى لا يعمل ؟	١٣٣	ه وإذا أضيف اسم الزمان للمبهم إلى الجملة جاز إعرابه وبناءه
		١٣٧	ه ما تلزم إضافته « كلا ، وكلتا »
		١٤١	ه ما تلزم إضافته « أى » مع ذكر معاني أى وما تناف إلى
		١٤٥	ه ما تلزم إضافته « لذن » والفرق بينها وبين عند في ستة أمور
		١٤٨	ه ما تلزم إضافته « مع »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٣٥ هـ جاءت مصادر الفعل الذى على		٢١٢ إضافة المصدر إلى فاعله وإلى	
فعل يفتح العين على أوزان كثيرة		مفعوله	
٢٣٦ هـ جاءت مصادر الفعل الذى على		٢١٤ يجوز فى تابع المجرور بإضافة	
فعل يكسر العين على أوزان		المصدر مراعاة لفظه ومراعاة محله	
كثيرة أيضاً		باب إعمال اسم الفاعل	
باب مصادر غير الثلاثى		٢١٦ تعريف اسم الفاعل	
٢٣٨ قياس مصدر فعل مضعف العين		٢١٧ يعمل المقترن بأل مطلقاً ،	
— قياس مصدر أقفل الزيد بالهمزة		ويعمل المجرد منها بشرطين	
— قياس مصدر للفعل البدوء بهمزة		٢١٩ أمثلة المباعدة	
الوصل		— هـ هل هى قياسية ؟	
٢٣٩ قياس مصدر تفضل وما أخيه		٢٢٥ ثنية اسم الفاعل وأمثلة المباعدة	
— قياس مصدر ففعل وما ألحق به		وجمعين مثل مفردهن	
٢٤٠ قياس مصدر فاعل		٢٢٩ هـ اسم الفاعل المضمر والموصوف	
— ما خرج عما ذكر فهو شاذ ،		وخلاف النعاة فى جواز إعمال	
مع ذكر أمثلة منه		كل منهما	
٢٤١ اسم المرة ، واسم الهيئة		٢٢٠ ما يجوز فى الاسم الفضة التالى	
أبلية أسماء الفاعلين		للو صف الفاعل ، وما يجوز فى تابعه	
والصفات المشبهة بها		باب إعمال اسم المفعول	
٢٤٤ يأتى اسم الفاعل من الفعل		٢٣٢ تعريف اسم المفعول	
الثلاثى على وزن فاعل		— عمله	
— قياس الوصف من فعل المكسور		— ما ينفرد به عن اسم الفاعل	
العين اللازم		— هـ متى يجوز إضافة اسم الفاعل	
— قياس الوصف من فعل للضموم		إلى حرفه ؟ ومتى تمتنع ؟	
العين		وخلاف النعاة فى بعض صوره	
٢٤٤ قد يستغنون عن صيغة فاعل بغيرها		باب أبلية مصادر الفعل الثلاثى	
٢٤٥ قياس وصف الفاعل من غير		٢٣٣ الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ،	
الثلاثى		وقياس مصدر كل منها	
أبلية أسماء المفعولين		٢٣٤ هـ قف على المراد من قولهم « قياس	
٢٤٥ قياس اسم المفعول من الثلاثى		بمصدر الثلاثى للمفتوح العين هو	
		وزن هكذا مثل	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المختص بالملح أو بالدم	٢٨٠	قياس اسم للفعول من غير الثلاثي	٢٤٦
تحويل كل فعل صالح للتعجب منه	—	قد تنوب صيغة فاعل عن اسم المفعول	—
إلى وزن فعل بضم العين	٢٨٣	إعمال الصفة للشبهة	٢٤٧
يقال في الملح « حذا » وفي	—	تعريف الصفة المشبهة	٢٤٧
الدم « لاحدا » وشواهد	—	مختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور	—
ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء	—	لمعول الصفة للمشبهة ثلاث حالات:	٢٤٩
هذه العبارة ، ووجوه إعرابها	—	الرفع . والحذف . والنصب	—
لا يتقدم المختص على « حذا »	٢٨٥	باب التعجب	—
باب أفعال التفضيل	—	٢٥٠ هـ تعريف التعجب ، وشرحه	—
ما يصاغ منه ، وأمثلة له	٢٨٦	للتعجب عبارات كثيرة ولكن	—
ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم	٢٨٧	المبوب له في الدعوى صفتان	—
يستوف الشروط	—	الصيغة الأولى « ما أفعله »	—
لاسم التفضيل ثلاث حالات :	—	وتفصيل القول في أجزائها	—
الأولى : أن يكون مجردا من	—	الصيغة الثانية « أقل به »	٢٥٣
أل ومن الإضافة	—	مق يجوز حذف التعجب منه ؟	٢٥٧
٢٨٩ هـ هل تدر صيغة أقل إذا جردت	—	فلا التعجب لا يتصرفان	٢٦٢
وحذفت « من » ومجروها	—	أثر عدم تصرفهما	٢٦٣
على التفضيل ؟ وشواهد ذلك	—	يبين مما اجتمع فيه ثمانية شروط	٢٦٥
مق يكثر حذف « من » ومجروها	٢٩٠	كيف يتعجب مما لم يستكمل	٢٦٩
يجب تقديم « من » ومجروها	٢٩٣	الشروط	—
إذا كان المجرور استفهاما أو مضافا	—	باب نعم وبئس	—
إلى استفهام ، ويشذ في غير ذلك	—	٢٧٠ هـ فاعلان عند الصريغ ،	—
الحالة الثانية : أن يكون اسم	٢٩٤	واسمان عند السكوفين	—
التفضيل مقترنا بأل ، وأحكامها	—	هـ طريقان للنحاة في حكاية الخلاف	—
الحالة الثالثة : أن يكون اسم	٢٩٦	أنواع فاعل نعم وبئس	٢٧١
التفضيل مضافا	—	هـ إذا كان الفاعل ضميرا مستترا	٢٧٣
حكم اسم التفضيل للمضاف لنكرة	—	له تمييز يفسره فلفاعل أحكام ،	—
حكم للمضاف إلى معرفة	٢٩٧	كما أن للتمييز أحكاما	—
معمول أقل التفضيل	—	هل يجمع بين التمييز والفاعل	٢٧٧
		الظاهر في الكلام ؟	—

ص	الموضوع	ص	للموضوع
٣١٨	النبت المقطوع	باب النبت	
—	مق يجوز حذف النعوت ؟	٢٩٩	الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة
٣٢٢	مق يجوز حذف النعت ؟	—	هـ قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابيع في الخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها
باب التوكيد		٣٠٠	تعريف النعت
٢٢٧	التوكيد ضربان	—	هـ قف على معنى توضيح النعت لنعوته ومعنى تخصيصه إياه
—	ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل	—	هـ قف على الأغراض التي يؤتى بالنعت من أجل إفادتها
٣٣٠	التوكيد بجميع غريب	٣٠٢	ما يوافق النعت منعوته فيه
٣٣١	وكذلك التوكيد بعامه	٣٠٤	الأشياء التي ينعت بها أربعة :
٢٣١	إذا أريد تقوية التوكيد أنبت	—	الأول المشتق
كله بأجمع		—	هـ قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشملها
٣٣٢	يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل	—	الثاني الشبه للمشتق
—	القول في توكيد النكرة	—	هـ الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء
٢٣٤	هـ قف على اختلاف الكوفيين	٣٠٦	هـ الاسم من حيث وقعه نعتا أو منعتا على أربعة أقسام :
والصريين		—	الثالث مما ينعت به الجملة ، ولنعت بها ثلاثة شروط
٣٣٥	توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	٣٠٨	هـ هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟
٣٣٦	التوكيد اللفظي	—	هـ الرابط بين جملة النعت والنعوت
—	توكيد الجملة توكيدا لفظيا	٣١٢	الرابع مما ينعت به المصدر
—	توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل	٣١٣	الحكم فيها إذا تعددت النعوت
٢٣٨	توكيد الضمير المتصل	٣١٤	الحكم فيها إذا تكررت النعوت والنعوت واحد معرفة أو نكرة
—	توكيد الفعل والحرف الجوابي		
٣٣٩	توكيد الحرف غير الجوابي		
باب المطف			
٣٤٩	المطف ضربان		
—	عطف البيان : تعريفه		
—	هـ قف على معنى العطف لغة ، وعلى سر تسمية عطف البيان بذلك		
٣٤٧	عطف البيان في المعرفة متفق عليه		
٣٤٨	جوز الكوفيون وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات		

من	الموضوع	من	الموضوع
٣٧٧	الكلام على « أو »	-	فيم يوافق عطف البيان تشويغاً
٣٨٤	الكلام على « إما »	٣٤٩	يصح في عطف البيان أن يجر
-	هـ قف على خمسة ، باحث تتعلق بإما		بدل كل من كل ، وشرط ذلك
٣٨٣	الكلام على « لكن » وشروط		عطف النسق
	المطف بها	٣٥٣	تعريفه
٣٨٦	الكلام على « بل » وشروطها	-	هـ قف على معنى النسق
٣٨٨	الكلام على « لا » وشروطها	-	أحرف المطف ضربان : ضرب
٣٩٠	المطف على الضمير بأنواعه		يشرك لفظاً ومعنى ، وضرب
٣٩٤	عطف الفعل على الفعل		يشرك لفظاً لا معنى
٣٩٥	عطف الفعل على الاسم المشبه	٣٥٤	هـ تف على الخلاف في حق وأم
	للفعل ، وعكسه		ولكن
٣٩٦	ما يختص به الفاء والواو	٣٥٥	هـ قف على الخلاف في عد ليس
٣٩٨	حذف المطفوف عليه		من أحرف المطف
٣٩٩	منه قولهم « وعليكم السلام »	٣٥٦	الكلام على واو المطف
	باب البدل	-	هـ تنفرد الواو بخمسة عشر شيئاً
٤٠٠	تعريفه	٣٩١	الكلام على فاء المطف ، وما
٤٠٢	أقسام البدل أربعة		تنفرد به
٤٠٤	إبدال الضمير من الضمير	٣٩٣	الكلام على « ثم »
٤٠٦	إبدال الضمير من الظاهر ،	٣٩٤	الكلام على « حق » وذكر
	وعكسه		شروط كونها عاطفة
٤٠٩	إبدال الفعل من الفعل ، والجملة	٣٩٨	الكلام على « أم » وتقسيمها
	من الجملة ، والجملة من المفرد		إلى متصلة ومنقطعة
٤١١	هـ إبدال للمفرد من الجملة	-	مواضع « أم » المتصلة
		٣٧٤	مواضع « أم » المنقطعة ،
			ومذاهب النحاة في دلالتها على
			الإضراب والاستهزام

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلامه على سيدنا محمد وآله





